يا أقباط مصر انتبهوا!

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون.."



د. محمد مورو

المختار الإسلامي

عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما
عن النبى (صلى الله عليه وسلم) قال :
« مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء قروا على من فوقهم ، فقالوا :
لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا ..

المختار الإسلامى
أسسها حسين عاشور عام ١٩٧٣
القاهرة : ١٥ شارع شهاب - المهندسين
ص ب ١٧٠٧ - القاهرة - رمز بريدى ١١٥١١ - تليفون وفكس ٣٤٩٠٤١١

د. محمد مورو

يا أقباط مصر انتبهوا

المختار الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

" ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون "

صدق الله العظيم

الآية ٤٦ - العنكبوت

مقدمة

قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر - قضية واضحة لا شبهة فيها يعرفها بالضرورة كل مسلم وكل قبطى ، وهى علاقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية ، المسلم ينتمى إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن ، والقبطى ينتمى أيضاً إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

وهذه الأرضية الصحيحة للالتقاء - حقيقة تاريخية - تؤكدها العقائد والمصالح ، وليس غريبا أن يعبر رجل مثل مكرم عبيد عن هذا المعنى بقوله (إننى مسلم وطناً مسيحى ديناً) .

ومكرم عبيد هنا لا يطلق تعبيراً عاطفياً ، بل هو يؤكد ويعكس وجدان كل قبطى عاش ويعيش وسيعيش بإذن الله تعالى على أرض مصر الطاهرة . نعم مكرم عبيد هنا يعكس التراث القبطى والالتزام القبطى والموقف القبطى الصحيح .

والحقيقة أن قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر - علاقة محسومة - وتعكس وحدة النسيج الوطنى الذى يشكله المسلم والقبطى معاً ، وليس هناك الآن - ولم يكن هناك بالأمس ، ولن يكون هناك فى الغد بإذن الله تعالى مشكلة بين المسلمين والأقباط .

ولكن الحقيقة أن المشكلة هى بالتحديد بين من يتمسكون بالانتماء إلى الوطن والحضارة والثقافة الوطنية . ويرفضون علاقات التبعية للغرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وبين هؤلاء الذين يريدون لأمتنا أن تخضع أو تذوب أو تلحق بذيل الحضارة الغربية .

هؤلاء بالتحديد هم الذين يثيرون من وقت لآخر قضايا الفتنة الطائفية ، أو يحاولون زراعة الفتنة - أو يستخدمون قضية الأقباط كقفاز يلقونه فى وجه الأمة

بهدف تمزيق وحدتها أو قطع صلاتها بأصولها التاريخية ، وهؤلاء مرفوضون من المسلمين والأقباط على حد سواء .

نعم المشكلة ليست بين المسلمين والأقباط - فهؤلاء نسيج وطنى واحد ينتمى جملة وتفصيلاً إلى الحضارة الإسلامية ويعضون عليها بالنواجذ ويؤمنون إيماناً راسخاً بأن بناء المستقبل لن يكون إلا من خلال قيم تلك الحضارة - ولكنها بين المسلمين والأقباط من ناحية وبين دعاة التغريب والثقافة الغربية من ناحية أخرى . وهكذا ليس عجيباً أن تجد أن المطالبين مثلاً بالشريعة الإسلامية هم من المسلمين والأقباط على حد السواء . أما أعداء الشريعة الإسلامية فهم الخارجون على الإسلام والقبطية أيضاً على حد سواء .

وهذا الكلام ليس كلاماً عاطفياً ، بل هو ترجمة أمينة لبحث أجراه المركز القومى للأبحاث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب - وظهرت نتائجه لتؤكد أن أكثر من ٧٢٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل وبعضهم شديد الحماس لها .

والحقيقة أن عقائد الإسلام . وتراث الحركة الإسلامية ومواقفها - وكذلك عقائد الكنيسة القبطية وتراثها ومواقفها تؤكد حقيقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية .

وأن هؤلاء الذين يحاولون استغلال موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر ماهم إلا صنائع الاستعمار ، ومن المعروفين بصلاتهم المشبوهة بدوائر الصهيونية وأمريكا وغيرها .

وهؤلاء يعادون كل ماهو وطنى سواء كان إسلامياً أو قبطياً - وليس اهتمامهم بما يسمى بحقوق الأقليات إلا محاولة خبيثة للعب بقضية خطيرة مثل هذه - بهدف إثارة الشقاق أو دفع الأقباط إلى العزلة ، أو وضع الحركة الإسلامية المناهضة للاستعمار والصهيونية فى خندق الدفاع وإثارة الشبهات حولها .

ومادام الأمر كذلك - فإن المسلمين والأقباط معاً مدعوون إلى مزيد من التحالف

والتلاحم لدرء هذه الفتنة وعزل تلك العناصر المغتربة والمشبوهة الارتباطات ، والطرفان أيضاً مدعوان للحوار وعدم الاستماع إلى أراجيف تلك الزمرة المشبوهة ، ومدعوان إلى فهم بعضهم بعضاً حتى يظل النسيج الوطنى سليماً غير قابل للاختراق .

أنظر مثلا إلى هؤلاء الذين يرفعون راية الدفاع عن حقوق الأقباط . لا تجد منهم أحداً إلا متهم فى وطنيته أو دينه أو حوله عشرات علامات الاستفهام حول ارتباطاته.

انظر إلى لويس عوض - فرج على فودة - نوال السعدواى - أليسوا هم أنفسهم الذين يروجون للتطبيع مع الكيان الصهيونى ؟ أليسوا هم أنفسهم المدافعون والمروجون لقيم الحضارة الغربية ؟ أليسوا هم أنفسهم المعادون لكفاح الشعب المصرى بمسلميه وأقباطه ؟

فلويس عوض مثلاً يرى أن الحملة الاستعمارية الفرنسية سنة ١٧٩٨ هى حملة تنوير وهى فجر اليقظة القومية .فهل ينتظر من رجل يقول هذا عن حملة استعمارية أن يقول إلا كل ماهو خادم لمخطط الاستعمار والتغريب ؟

وفرج على فودة . هو « الزبون » الدائم على مائدة السفير الإسرائيلى فى مصر ، وهو الذى لا يخفى إعجابه بأمريكا والغرب .

ونوال السعدواى أليست هى ذاتها التى تدعو صباحاً ومساءً إلى الانحلال بدعوى حرية المرأة ؟ بل وتمولها مؤسسة فورد كونديشن الأمريكية لعقد المؤتمرات التى تطالب باغتراب المرأة وتخليها عن قيم الحضارة الإسلامية ؟

أليس هؤلاء أنفسهم هم الذين يذهبون إلى أمريكا ، ويكتبون فى صحفها عن المذابح الطائفية فى مصر ؟ ويدعون الأمريكان للتدخل لإنقاذ المسيحيين المصريين من المسلمين المصريين ؟

انظر وتأمل - لتعرف أى شر وأى خطر يراد بوطننا العظيم الذى يصر أبناؤه

الشرفاء من مسلمين وأقباط على استقلاله وحريته وتمسكه بقيمه الحضارية الثابتة.

وإذا حاولت أن تمعن النظر فى « تكتيكات » وأطروحات هؤلاء - لا كتشفت أن المخطط يركز على نقاط معينة يظنونها أضعف الحلقات فى النسيج الوطنى ، وهى قضايا المرأة والأقليات وإثارة الشبهات حول الكفاح الشعبى .. فنوال السعداوى تركز هى وزمرتها على قضايا المرأة ، ظناً منها أنه يمكن خداعها تحت شعار حرية المرأة وتخلصها من التخلف والحجاب وغيرها .

وفرج فودة يركز على إثارة الشبهات على الإسلام عموماً وعلى الحكم الإسلامى خصوصاً ، ولويس عوض يحاول أن يشوه كل حلقات الكفاح الشعبى ويثير حولها الشكوك . وهم جميعاً يلعبون على وتر الحقوق القبطية وغيرها .

وسيخيب فأل هؤلاء إن شاء الله ، لأن الأقباط لن يبتلعوا الطعم - لأن لهم رصيداً تراثياً ولهم وعياً حاضراً يجعلهم فى مأمن من هذا الخطر . ويجعلهم ينحازون إلى حضارة الأمة وثقافتها .

وكذلك المرأة المصرية المسلمة والقبطية - تؤكد فى كل يوم تمسكها بقيم الإسلام واستلهامه فى خوض المعارك ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف والتبعية جنباً إلى جنب مع الرجل .

وأيضاً فإن المصرى المسلم والقبطى يعتز بكفاحه الإسلامى ضد الاستعمار ورموزه وأعوانه - المسلم والقبطى كل منهم يعتز بسليمان الحلبى - وعمر مكرم - والأفغانى والنديم - ومصطفى كامل - ومحمد فريد - وحسن البنا - بل ويعتز كل منهم بإبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى .

أذكر أنه فى بداية حياتى السياسية لفت نظرى حادث هام فى قريتى وهى إحدى قرى مركز ميت غمر محافظة الدقهلية ، وبالمناسبة فهى قرية يبلغ عدد سكانها ٤٠ ألف نسمة كلهم مسلمون وليس فيها مسيحى واحد ، وتصادف أن افتتحت صيدلية تمتلكها صيدلانية مسيحية وظلت هذه الصيدلية وصاحبتها فى سلام لسنوات طويلة

وفجأة وقبل انتخابات ١٩٨٤ التى كان فيها تحالف الإخوان مع حزب العمل احترقت هذه الصيدلية ، وبالطبع تم اتهام عناصر التيار الإسلامى فى القرية بهذه التهمة ، وكنت متأكداً أن أحدا منهم لم يدبر هذا الحادث إذ إنه لاداعى له وليس له مبرر وديننا أصلا ينهانا عن هذا وأكثر من هذا أن عناصر الاتجاه الإسلامى بالقرية معروفة بعدم التعصب وليس لها أى علاقة بالعنف ولا تؤمن به ولا تميل إليه ، وكانت المباحث تعرف هذه الحقيقة ، أكثر من هذا أن المرشح الإسلامى على قوائم حزب العمل فى تلك الانتخابات هو الحاج محمود نافع وهو على صلة طيبة جداً بأقباط مركز ميت غمر وجميعهم يشهد له بذلك ، بل كثير منهم كان من المتحمسين له انتخابياً والكثيرون من الأقباط أيضاً كانوا من أصدقائه المقربين ، وفى الحقيقة فإن المباحث تصرفت بذكاء واهتمت بالتحقيق فى أكثر من اتجاه ولم تقصر هذا التحقيق على عناصر التيار الإسلامى ، وكانت المفاجأة أن أحد العناصر التى تريد التقرب إلى الحزب الوطنى كانت وراء هذا الحادث ، على أساس أن هذا الحادث سوف يؤدى إلى استفزاز المباحث والأجهزة ضد عناصر التيار الإسلامى فى تلك البلدة وضد أنصار المرشح محمود نافع الذى كان يحظى بالثقة من أهالى المنطقة وسبق له أن فاز أكثر من مرة سواء كمستقل أو كمرشح على قوائم حزب العمل ، أى أن المسألة كلها كانت مجرد لعبة صغيرة يمكن أن تشعل فتيلا كبيرا ، وبالطبع ومع انكشاف الحقيقة هدأت المسألة لأنه ليس فيها أى شبهة طائفية ولكن ماذا لو لم تكتشف الحقيقة ؟ وماذا لو تصرفت المباحث بغباء ؟ ومن قراءتى بعد ذلك لمقالات وكتب المرحوم الدكتور حامد ربيع عرفت أنه تحدث فيها عن مخطط أمريكى غربى إسرائيلى لتقسيم مصر إلى ثلاث كانتونات طائفية إسلامية وقبطية ونوبية وذلك استكمالا لمخطط التفتيت الطائفى للمنطقة لإخضاعها بالكامل لإسرائيل ولتحقق إسرائيل حلمها بالتوسع من النيل إلى الفرات الذى لن يتم بالطبع إلا بإضعاف مصر وتفكيكها ، لأن مصر بثقلها السكانى والعسكرى والثقافى

والاقتصادى ماتزال رغم معاهدة السلام هى العقبة الكبرى فى وجه إسرائيل وأحلامها وأهدافها .

وأدركت ساعتها أن هناك من الأغبياء وضيقى الأفق وأصحاب الحسابات الصغيرة من هو مستعد لتنفيذ ذلك المخطط بدون وعى ، ناهيك عن الآخرين الضالعين عن وعى وتآمر فى ذلك المخطط .

قصدت فى هذا البحث أن أهتم بالعديد من القضايا ذات الصلة المباشرة بالموضوع لأن المسألة فى رأيى صراع حضارى بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ، ومادام الأمر كذلك فإن الحضارة الغربية تستخدم معنا أسلوب الاختراق الطائفى كما فعلت الحملات الصليبية بالضبط وبالتالى كان على أن أهتم بأن الإسلام دين وحضارة ، وأن الإسلام وحضارته لم ينقطعا ومايزال التواصل الحضارى قائماً وأن المستقبل للإسلام وحضارته ، وأن هناك حربا صليبية جديدة نعيشها بأشكال مختلفة ، وأن القيم الحضارية الإسلامية قيم صالحة وعالمية ولهذه الأسباب فإن الحضارة الغربية التى تدرك هذا تريد فى إطار صراعها مع الحضارة الإسلامية أن تضرب على وتر الطائفية وتعمل من خلال الاختراق الطائفى لتثبت من ناحية أن الحضارة الإسلامية غير قادرة على أن تكون حضارة عالمية بديلة ولتثبت من ناحية أخرى أنها - أى الحضارة الغربية - ليست وحدها المتهمة والموصومة بالتعصب ، وفى هذا الإطار أيضاً حرصت على أن أهتم بإبراز القيم الحقيقية للحضارة الغربية وهى قيم الطائفية والعنصرية والتعصب والمعايير المزدوجة وبالتالى عدم صلاحيتها لأن تكون حضارة عالمية ، لأن الحضارة العالمية ينبغى أن تكون حضارة ذات قيم عالمية وأنها حضارة لا طائفية ولا عنصرية ولا مزدوجة المعايير ، المسألة إذن مسألة صراع حضارى ، بين حضارتين حضارة تمثل الوثنية والعنصرية وهى الحضارة الغربية وحضارة تمثل العدل والحرية واللاعنصرية واللاطائفية وهى الحضارة الإسلامية ، إذن فالتأكيد على كون الإسلام دينا وحضارة ، وكون الإسلام متواصلا حضاريا ، وكون

هناك تعصب صليبى غربى ، وكون الإسلام وحده هو الحضاره التى تمتلك صفات الصلاح والعالمية أمور كلها تفسر لماذا هذه المحاولات المستمرة لزرع الطائفية فى بلادنا ، ولماذا نقول نحن بأن مشروعنا الحضارى يضم المسلم والقبطى على حد سواء لأنهما ذوا ثقافة وحضارة مشتركة أولا ، ولأن الغرب ليس مسيحيا بل وثنيا ، وأن مقولاته حول وحدة الدين المسيحى مع مسيحى الشرق ليس إلا مجرد كذب ، لأن مسيحيى الشرق لن يندمجوا مع حضارة وثنية وغربية أولا ، ولأنهم جزء من السياق الحضارى الوطنى الإسلامى ثانياً ، ولأن التاريخ البعيد والقريب يثبت أن المشروع الحضارى الغربى خطر على المسلم وعلى المسيحى الشرقى على حد سواء .

والمسألة إذن هى مسألة فرز حضارى وليس طائفى - من كان منحازا إلى المشروع الوطنى فهو على الموقف الصحيح سواء كان مسلما أو قبطيا ، ومن كان منحازا إلى المشروع الحضارى الغربى فهو إما خائن أو جاهل سواء كان مسلما أو مسيحيا وفى هذا الإطار فإننا لا نملك إلا وضع الحقائق والوثائق بلا حساسية لأننا إن تصرفنا بحساسية تجاه مسيحى مثلا وأعفيناه من الفرز الحضارى أو استثنيناه من النقد لأنه قبطى لكان هذا سلوكا طائفياً ، السلوك الحضارى يحتم علينا أن نعامل الجميع مسلمين وأقباطا ومسيحيين شرقيين عموما بنفس المعيار ونكيل له بنفس المكيال ، لأن حضارتنا هى حضارة عدم ازدواج المعايير .

د . محمد مورو

الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات فى مصر

بقلم مؤرخ مصرى

إن الحرص على الوحدة الوطنية واجب قومى مافى ذلك شك ، لهذا فإن أى حوار حولها ينبغى أن يقوم على الحقائق لا على الأكاذيب والأوهام وإلا فلا جدوى من مناقشة تستهدف أصلا ضرب الوحدة الوطنية باسم الوحده الوطنية .

وموضوع القضية همس يدور وشائعات تبذر فى الظلام بأن الأقلية القبطية فى مصر قد بلغ تعدادها أربعة ملايين ثم إذابالرقم يرتفع إلى ستة ملايين ثم إلى ثمانية ملايين ورتب مثيرو هذه الشائعات على هذا الادعاء حقوقا ضمنوها منشورات لم تعد سرا تداولتها الأيدى فى مصر وبين الجاليات القبطية فى أمريكا واستراليا ووزعت على مراكز الإعلام الأجنبية .

والسؤال هو كيف وصل مثيرو هذه الشائعات إلى هذه الأرقام الإحصائية والمعروف البديهى أن تعدادا عاما يحتاج إلى آلاف الأيدى للاشتراك فى إجرائه ؟

والرد العملى يكمن فى مناقشة هذا الادعاء فى هدوء وموضوعية ، ومع ذلك فلأى مواطن أن يطعن فى هذه البيانات الرسمية أمام جهات الاختصاص كالمحكمة الدستورية أو مجلس الدولة مؤيدا دعواه بالأدلة القانونية ، وبين طوائف الأقليات رجال قانون يحسنون هذا الإجراء إذا اطمأنوا لجدية القضية وإلا كانت هذه الادعاءات غوغانية يحاسب المتصدرون لها فى حدود القانون .

والآن ماذا تقول الإحصاءات الرسمية ؟

١- جرى أول تعداد فى مصر على أسس علمية نظامية فى أول يونيه ١٨٩٧ الموافق غرة المحرم ١٣١٥ هـ بتشجيع وإشراف من دولة الاحتلال للتعرف على التركيبة الحقيقية للمجتمع المصرى وأشرف على عملية الإحصاء المستشار المالى البريطانى مستر ألبرت بوانه وساعد فى متابعة العملية مفتشوا وزارتى المالية والداخلية وهم من الإنجليز وكانت النتيجة كالتالى : -

بلغ مجموع سكان مصر ٩٫٧٣٤٫٤٠٥ نسمة منهم ٨٫٩٧٧٫٧٠٢ من المسلمين أى بنسبة ٩٢٫٢٣٪ والباقى من المسيحيين واليهود ، والمسيحيون ينقسمون إلى

أقباط مصريين وإلى مسيحيين من أصول غير مصرية ، وينقسم الأقباط المصريون إلى أقباط أرثوذوكس ٥٩٢ر٣٤٧ نسمة وأقباط بروتستانت ١٢ر٥٠٧ نسمة وأقباط كاثوليك ٤ر٦٢٠ نسمة ، هذه هى سنة الأساس بالنسبة لتطور سكان مصر.

توالت عمليات التعداد كل عشر سنوات وتوالى ارتفاع عدد السكان بمختلف طوائفهم مع ثبات النسبة المئوية لكل طائفة ، ففى تعداد عام ١٩٠٧ ارتفع مجموع السكان إلى ١١ر١٨٩ر٩٧٨ وارتفع عدد المسيحيين من جميع المذاهب بما فيهم الأقباط الارثوذكس إلى ٨٨٨ر٦٩٢ أى بنسبة ٧ر٨٧ ٪ وفى مارس ١٩١٧ أجرى التعداد الثالث تحت إشراف المستر ج كريج مراقب الإحصاء والدكتور أ . ليفى وهو إنجليزى يهودى وبلغت جملة السكان ١٢ر٧١٨ر٢٥٥ منهم ١ر٠٢٦ر١١٥ من غير المسلمين (مسيحيون ويهود) أى بنسبه ٨ر٠٦ ٪ .

وفى ٩ يناير ١٩٢٧ أجرى التعداد الرابع وأشرف عليه أول مصرى بعد الاستقلال وتمصير الوظائف وهو حنين بك حنين مراقب مصلحة الإحصاء وهو قبطى أورثوذكسى بمعاونة المستر كريج فبلغت جملة السكان ١٤١٧٧٨٦٤ منهم ١ر١٨١ر٩١٠ من غير المسلمين أى أن نسبة جميع الطوائف المسيحيه واليهود بلغت ٨ر٣٣ ٪ مع ملاحظة ارتفاع عدد الأقباط الكاثوليك من ٤ر٦٢٠ فى التعداد الأول إلى ٢٤ر٠١٥ والأقباط البروتستانت من ١٢ر٥٠٧ إلى ٦١ر٠٨٠ نسمة .

حافظت النسبة المئوية للسكان على أساس الديانة فى جميع التعدادات التالية مع فارق الارتفاع التدريجى للأقباط الكاثوليك ٧٢ر٧٦٤ الأقباط البروتستانت ٨٦ر٩١٨ (تعداد ١٩٤٧) أى أن النسبه العامة للمسلمين إلى مجموع السكان ظلت مستقرة تقريبا وهى ٩١ر٨١ ٪ فى عام ١٩٣٧ و ٩٢ر٠٩ ٪ فى عام ١٩٤٧ وفى تعداد ١٩٦٠ ارتفعت جملة عدد السكان إلى ٢٥ر١٨٤ر١٠٦ منهم ٢٤ر٠٦٨ر٢٥٢ من المسلمين و ١ر٩٠٥ر١٨٢ من جميع الطوائف المسيحية أى أن

الطوائف المسيحية كانت ٧ر٣٣ ٪ منهم ٤٩ر٦ ٪ من الأقباط الأرثوذكس ، وتكررت النتيجة فى تعداد عام ١٩٧٦ فارتفعت جملة السكان إلى ٣٦٦٥١١٨٠ر٣٦ منهم ٥٦ر٣١٥ر٢ من غير المسلمين أى بنسبه ٣٢ر٦٪ منهم ٦٨ر٥٪ من الأقباط الأرثوذكس .. هذا الانخفاض النسبى يعزى إلى ارتفاع فى عدد الأقباط الكاثوليك والبروتستانت وإلى هجرة أعداد من الشباب القبطى الأرثوذكس المتعلم إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة ، فإذا أعتبرنا أن الأقباط الأرثوذكس يمثلون ٩٠٪ من مجموع المسيحين فإن عدد الأقباط الأرثوذكس فى مصر فى الوقت الحاضر هو فى حدود مليونين فقط (٠٠٤ر٠٨٤ر٢) وغير ذلك وهم فى رؤوس أصحابه .

إن مناقشة هذه الأرقام التى جاءت نتيجة لنظام وضعت أسسه تحت إشراف إنجليزى وانتقل إلى إشراف مصرى قبطى أرثوذكسى لايسمح لإثارة الشكوك حوله ولا يسمح بنقض أو رفض وإلا تحولت أية مناقشة إلى سفسطة بسبب الإمعان فى المبالغة والاختلاف وتحويل المئات إلى آلاف والآلاف إلى ملايين ...

إن تعداد سكان دولة كمصر يحتاج إلى أكثر من ٣٠ ألفا من الموظفين المسلمين والأقباط للمشاركة فى إجرائه ، وهل يمكن أن تجرى فى الظلام مؤامرة يشترك فيها ثلاثون ألفا لا يعرف بعضهم البعض ؟

تؤكد صحة ودقة البيانات السابقة الإحصاءات التفصيلية على مستوى المحافظات التى تكاد أن تكون نسبتها مستقرة ثابتة ، ففى الفترة بين عام ١٨٩٧ و ١٩٧٦ تراوحت نسبة الطوائف المسيحية فى المحافظات الآتية (على سبيل العينة) على النحو الآتى :

أسيوط بلغت النسبة (وهى أعلى مايكون على مستوى البلاد) بين ٧ر٢١٪ و٩ر١٩٪ وفى القاهرة بين ٩ر١٥٪ و ١٣ر١٠٪ ، وفى قنا بين ٥ر٨٪ و ٥ر٧٪ وفى الشرقية بين ١ر٢٪و ٣ر١٪ وفى الدقهيلة بين ٠ر٢٪ و١ر١٪ فمن ثم كان

متوسط النسبة المئوية للطوائف المسيحية مجتمعة على مستوى الجمهورية منذ عام ١٨٩٧ حتى اليوم هى ٧٫٧٢ ٪ .

ومع أن هذه البيانات استخلصت من إحصاءات مباشرة فإن هناك ميزانا لتقنين مدى صحتها وذلك بإجراء مقارنة لعدد المواليد والوفيات خلال عام من الأعوام على أساس الديانة وهى بيانات مثبتة فى شهادات الميلاد والوفيات وتخطر بها أولا بأول منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعتين لهيئة الأمم المتحدة. نأخذ مثلا عفويا قريبا وهو عام ١٩٧٤ ففيه بلغت جملة المواليد فى مصر ١٫٢٨٧٫٦١٤ منهم ١٫٢٢٣٫٣٠٠ من المسلمين و ٦٤٫٣٦٤ من غيرهم (طوائف مسيحية ويهود) وقد بلغت جملة الوفيات فى نفس العام ٤٥٧٫٦٢٠ منهم ٤٣٠٫١٢٢ من المسلمين و٢٧٫٤٩٨ من غيرهم أى أن مجموع الزيادة العددية للسكان فى هذا العام بلغت ٨٢٩٫٩٩٤ منها ٧٩٣١٧٨ من المسلمين و٣٦٫٨١٦ من غيرهم .

من هذا يتضح أن النسبة المئوية على أساس المواليد والوفيات لغير المسلمين تدور فى جميع الحالات حول ٦٫٢٢ ٪ وهو مايؤكد صحة التعدادات المباشرة .

إذن فأن أى همس للتشكيك فى صحة هذه الأرقام هو فى الحقيقة فحيح يرمى إلى بث السموم ولا يستهدف إحقاقا لحق أو تصويبا لخطأ .

ليس الصوت الأعلى نبرة تمنح صاحبه حقوقا ليست له ، وليست هذه النغمة التى نسمعها اليوم جديدة وليست هذه الحملة غريبة ولكنها تبرز كلما وجدت الوقود لها ولنرجع إلى الماضى غير البعيد ولنحتكم إلى أصوات لا يتهم أصحابها بالتواطؤ أو المحاباة .. يوضح اللورد كرومر فى مؤلفه (مصر الحديثة) الروح المتعصبة لبعض الأقباط المتطرفين (مجلد ٢ فصل ٣٦ الطبعة الإنجليزية) بقوله : -

(إن مبادىء الحيدة الدقيقة التى طبقها البريطانى كانت غريبة عن طبيعة القبطى وعندما بدأ الاحتلال البريطانى أخذت تساور عقله آمال معينة فكان القبطى يقول

لنفسه : إننى مسيحى والإنجليز مسيحيون فلو كان الأمر بيدى لكنت تعصبت للمسيحيين على حساب المسلمين ... وكان يقول لنفسه ولما كان للإنجليز السلطة فإنه من المؤكد أنهم سوف يحابون المسيحيين على حساب المسلمين .. هذا هو الخطأ المحزن الذى يلام هؤلاء الأقباط عليه ولما اكتشف القبطى أن هذا الأسلوب فى التفكير عقيم وأن سلوك الإنجليزى مرجعه مبادىء لم يضعها القبطى فى اعتباره ويعجز عن فهمها تملكه إحساس بالفشل عمق ضغينته .. لقد كان يرى أن تطبيق العدالة بالنسبة للمسلمين يعنى الظلم له وكان يعتقد ولو بطريقة غير شعورية بأن الظلم وعدم محاباة الأقباط الفاظ مترادفة) انتهى .

ثم دعنا نستمع إلى بريطانى آخر لا يتهم كذلك بالمحاباة وهو السير ألدون جورست المعتمد البريطانى ودعنا نقلب تقريره المرفوع إلى حكومته بتاريخ ١٠ مايو ١٩١١ والذى يلقى الضوء على محاولات بعض المتطرفين الأقباط إثارة الخواطر بدعوى أن الأقباط فى مصر لا يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها المواطنون المسلمون قال ماترجمته :

(إن المسلمين يؤلفون ٩٢٪ من مجموع السكان ويمثل الأقباط أكثر قليلا من ٦٪ (٧٠٠ ألف) وإن هذه الأقلية القبطية موزعة توزيعا غير متساو بين أنحاء البلاد فهم يمثلون أقل من ٢٪ من السكان فى ٣٠ مركز إدارى بين ٤٠ مركز بالوجه البحرى بينما ترتفع نسبتهم إلى ٢٠٪ فى ٩ مراكز فقط من ٣٧ فى الصعيد ...

(... لهذا فإن فكرة معاملة قطاع من سكان البلاد كطائفة مستقلة فى نظرى يمثل سياسة خطأ سوف تكون فى النهاية مخربة لمصالح الأقباط .. إن شكوى عدم تطبيق العدالة مثلا فى التعيين فى الوظائف الحكومية تنقصه الإحصاءات التى تبين أن الأقباط يشغلون نسبة من الوظائف العامة تزيد بكثير عن نسبة قوتهم العددية التى تسمح لهم بذلك كما يتبين من الجداول الآتية وملحقاتها ، أن جملة العاملين

بوزارات الحكومة بلغت ١٧٫٥٩٦ منهم ٩٫٥١٤ من المسلمين أى بنسبة ٥٤٫٦٩٪ و ٨٫٠٨٢ من الأقباط أى بنسبة ٤٥٫٣١٪ بينما فى بعض الوزارات ترتفع هذه النسبة أكثر بكثير .. فوزارة الداخلية وإداراتها المحلية تضم ٦٫٢٢٤ موظفا منهم ٢٫٣٣٦ من المسلمين أى بنسبة ٣٧٫٧ ٪ و ٣٨٧٨ من الأقباط أى بنسبة ٦٥٪ من هذا يتبين أن الأقباط يمثلون فى الجهاز الحكومى من حيث العدد والمرتبات نسبة لا تتكافأ مطلقا مع نسبتهم العددية ... إننى لا أقر مطلقا فى ضوء مصالح الأقباط أنفسهم أن أشجع أى نظام من شأنه أن يحدث انشقاقا بين الطوائف المسلمة والقبطية لأنه ليس فى صالح الطائفة القبطية) . (انتهى)

إن هذه المقتطفات التى سجلها المندوب السامى البريطانى ووجهها إلى حكومته فى عام ١٩١١ والذى لاتشكك فى حسن نواياه للطائفة القبطية تمثل الواقع المعاصر فالأقلية القبطية التى ماتزال فى حدود ٦٪ من مجموع السكان تحصل على امتيازات تفوق نسبتها العددية وهذا ينصرف إلى نسبه الأقباط فى الوظائف العامة وفى جملة المرتبات التى يحصلون عليها من الخزانة العامة وينصرف إلى نسبة المقبولين فى الجامعات والمعاهد العالية وبالتالى تنعكس هذه النسبة على انخفاض عدد المجندين فى الجيش العامل بسبب استثناءات المؤهلات وتنصرف كذلك إلى الإجازات الرسمية التى يتمتع بها الموظف القبطى بالنسبة لأغلبية الجهاز الحكومى والقطاع العام وتنصرف كذلك إلى دور العبادة من كنائس وغيرها ، مما تسمح لهم الدولة بإقامته على غير أساس من الكثافة الطائفية وتنصرف إلى استثناء الأوقاف القبطية من تطبيق قانون الإصلاح الزراعى حتى إن صوتا فى مجلس الشعب ارتفع مطالبا بمساواة الأغلبية بالأقلية التى تتمتع بامتيازات لاتتناسب مع نسبتها العددية إذا قورنت مصر بأية دولة توجد بها مثل هذه الأقلية فى العالم .

والخلاصة أن هذه الدراسة الموضوعية الهادئة لا تدع مجالا لمزايدة المتزايدين ولا مكابرة المكابرين الذين يستهدفون مصالحهم الشخصية باسم الوطنية والطائفية : -

(إن وطنيـة القبطى وكل مـايتـعلق بهـا من تصرفات خـاصة وعـامة إنما تنبع من كيـان المواطن لا مـن كيـان الكنيسـة لأن الدولة هى المسئولة فى النهـاية عن وطنيـة المسيحى لا الكنيسة أو رجال الدين ...) .

هكذا يحسم القضيـة الأب المحترم متى المسكين راهب وادى النطرون ويمضى محذرا (إن أدعياء التعصب يلجأون إلى الظهور بمظهر المتعصبين حتى ينالوا بعض الحقوق وسط الجماعة وحتى تعلو هاماتهم فوق الطائفة ...) .

مؤرخ مصرى

المواليد أحياء حسب ديانة الأب والنوع بالمحافظات فى سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات أخرى		الجملة		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	الجملة
القاهرة	٧٤١٠٥	٧١٣٢٦	٥٤٩٧	٥٤٣٠	١٠١	١١	٧٩٧٠٣	٧٦٧٦٧	١٥٦٤٧٠
الاسكندرية	٣٢٠٣٥	٢٩٨٤٩	١٥٩٨	١٥٠٣	١٥	٣	٣٣٦٤٨	٣١٣٥٥	٦٥٠٠٣
بورسعيد	١٧١٨	١٦٧١	٥٠	٥٤	١	-	١٧٦٩	١٧٢٥	٣٤٩٤
السويس	٧٣٣	٦١٠	٢١	١٨	-	-	٧٥٤	٦٢٨	١٣٨٢
دمياط	١٠٢٠٥	٩٦٠١	٢٧	١٥	٦	-	١٠٢٣٨	٩٦١٦	١٩٨٥٤
الدقهلية	٤٨٦٧٨	٤٧٠٣٧	٣٥٨	٢٩٤	١٢	١	٤٩٠٤٨	٤٧٣٣٢	٩٦٣٨٠
الشرقية	٤٨٧٣٥	٤٦٧١٧	٥١٢	٤٦٧	٢٣	٢	٤٩٢٧٠	٤٧١٨٦	٩٦٤٥٦
القليوبية	٣٣٤٩٣	٣٢٠٦١	٦١٣	٦٤٢	٢٢	٧	٣٤١٢٨	٣٢٧١٠	٦٦٨٣٨
كفر الشيخ	٢٣٦٥٩	٢٢٧٨٥	١١٥	١٠٥	٧	١	٢٣٧٨١	٢٢٨٩١	٤٦٦٧٢
الغربية	٣٨٦٠١	٣٧٣٨٣	٤٨٦	٤٥٤	٣١	٣	٣٩١١٨	٣٧٨٤٠	٧٦٩٥٨
المنوفية	٣٢٥٢٣	٣١٢١٤	٥١٨	٤٦٤	٦	٣	٣٣٠٤٧	٣١٦٨١	٦٤٧٢٨
البحيرة	٤٦٣٣٤	٤٥٤١١	٤٤٠	٤٢٠	١٩	٧	٤٦٧٩٣	٤٥٨٣٨	٩٢٦٣١
الاسماعيلية	٤٢٦٨	٤٠٠١	٦٩	٥٤	٢	-	٤٣٣٩	٤٠٥٥	٨٣٩٤
الجيزة	٤٧٤٤٣	٤٤٣٥١	١٣٤٣	١٢٢٣	٢٧	٢	٤٨٨١٣	٤٥٥٧٦	٩٤٣٨٩
بنى سويف	٢٢٠٤٠	٢٠١٧٨	٩٤٩	٩٢١	٤	-	٢٢٩٩٣	٢١٠٩٩	٤٤٠٩٢
الفيوم	٢٢٨١٢	٢٠٩٠١	٦١٧	٥٣٣	٣	٢	٢٣٤٣٢	٢١٤٣٦	٤٤٨٦٨
المنيا	٣٢٤٠٥	٣٠٢٢٥	٦٩٥٨	٦٦٣٨	٣	٢	٣٩٣٦٦	٣٦٨٥٥	٧٦٢٢١
اسيوط	٢٧١٨١	٢٥٤٤٣	٥٦٧٦	٥٣٢٣	٥	١	٣٢٨٦٢	٣٠٧٧٧	٦٣٦٣٩
سوهاج	٣٢٧٥٥	٣٠٤٥٦	٤٦٥٠	٤٣٣٢	٧	-	٣٧٤١٢	٣٤٧٨٨	٧٢٢٠٠
قنا	٣٠٧٧٠	٢٩١١٢	١٧٩٢	١٦٧٥	٩	٥	٣٢٥٧١	٣٠٧٩٢	٦٣٣٦٣
اسوان	١١٥٩١	١١٠٧٤	٤٧٠	٥٠٩	١	-	١٢٠٦٢	١١٥٨٣	٢٣٦٤٥
البحر الأحمر	٧٦١	٧٨٣	٢٢	٢٢	-	-	٧٨٣	٨٠٥	١٥٨٨
الوادى الجديد	١٧٩١	١٦٨٧	٢١	١٨	-	-	١٨١٢	١٧٠٥	٣٥١٧
مطروح	٢٣١٩	٢٣٣٨	٢٢	٢١	-	-	٢٣٤١	٢٣٥٩	٤٧٠٠
سيناء	٦٥	٦٦	١	-	-	-	٦٦	٦٦	١٣٢
الجملة	٦٢٧٠٢٠	٥٩٦٢٨٠	٣٢٨٢٥	٣١١٣٥	٣٠٤	٥٠	٦٦٠١٤٩	٦٢٧٤٦٥	١٢٨٧٦١٤

الوفيات بالمحافظات حسب الديانة والنوع سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات أخرى		الجملة		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	الجملة
القاهرة	٢٨٣٨٩	٢٥٢٣٥	٢٧٧٩	٢٢٩٣	٤٧	٩	٣١٢١٥	٢٧٥٣٧	٥٨٧٥٢
الاسكندرية	١١١٢٠	٩٤٣٠	٨٠٩	٦٥٩	٩	١٣	١١٩٣٨	١٠١٠٢	٢٢٠٤٠
بورسعيد	٥٩٥	٤٣٤	١٩	١٢	-	-	٦١٤	٤٤٦	١٠٦٠
السويس	٤٨١	١٥٥	٣١	٨	١	-	٥١٣	١٦٣	٦٧٦
دمياط	٢٩٠٢	٢٦٩٩	٣	٢	-	-	٢٩٠٥	٢٧٠١	٥٦٠٦
الدقهلية	١٦٠٦٥	١٥٢٧٦	٢٠٥	١٧٠	٥	-	١٦٢٧٥	١٥٤٤٦	٣١٧٢١
الشرقية	١٦٤٢٦	١٦٣٠٨	٢٠٤	١٩٢	٢	-	١٦٦٣٢	١٦٥٠٠	٣٣١٣٢
القليوبية	١٢٤٧٨	١٢٣٦٠	٢٨٣	٢٨١	٥	-	١٢٧٦٦	١٢٦٤١	٢٥٤٠٧
كفر الشيخ	٨٠٢٩	٦٤٥٤	٤٨	٢٩	٢	-	٨٠٧٩	٦٤٨٣	١٤٥٦٢
الغربية	١٤٥٤٧	١٤٦٧٤	٢٤٤	٢٣٨	٦	٤	١٤٧٩٧	١٤٩١٦	٢٩٧١٣
المنوفية	١٢٧٦٦	١٣٦٥٤	٢٣٥	٢٣٦	٢	-	١٣٠٠٣	١٣٨٩٠	٢٦٨٩٣
البحيرة	١٤٣٢٢	١٢٦٢٢	١٨٤	١٧٣	٧	٢	١٤٥١٣	١٢٧٩٧	٢٧٣١٠
الاسماعيلية	١٢٩٢	١١٢٨	١٩	٢١	-	-	١٣١١	١١٤٩	٢٤٦٠
الجيزة	١٥١٦٣	١٤٦٧٨	٤٥٦	٤١٩	٧	١	١٥٦٢٦	١٥٠٩٨	٣٠٧٢٤
بنى سويف	٨٥١٣	٨٠١١	٤٤٨	٤٢٢	٢	-	٨٩٦٣	٨٤٣٣	١٧٣٩٦
الفيوم	٨٦٨٣	٩٤٥٥	٢٦٤	٢٥٨	١	١	٨٩٤٨	٩٧١٤	١٨٦٦٢
المنيا	١٣٢٩١	١٢٥٣٠	٢٩٣١	٢٨٧٢	٣	-	١٦٢٢٥	١٥٤٠٢	٣١٦٢٧
اسيوط	٩٥٨٠	٩٤٨٧	٢١٢٦	٢٢٣١	١١	٢	١١٧١٧	١١٧٢٠	٢٣٤٣٧
سوهاج	١١٨٣١	١٠٦٢٤	١٨٧٥	١٧٧٠	١	-	١٣٧٠٧	١٢٣٩٤	٢٦١٠١
قنا	٩٩٨٦	٨١٩٧	٧٨٢	٧١٩	٢	٢	١٠٧٧٠	٨٩١٨	١٩٦٨٨
اسوان	٤١٩٨	٣٩٠٩	١٩٨	١٧١	٢	-	٤٣٩٨	٤٠٨٠	٨٤٧٨
البحر الأحمر	٢٤٢	٢١٦	١٠	٤	-	-	٢٥٢	٢٢٠	٤٧٢
الوادى الجديد	٤٨٣	٤٧٠	٢	٢	-	-	٤٨٥	٤٧٢	٩٥٧
مطروح	٤٨٣	٢٣٥	٦	٣	٣	-	٤٩٢	٢٣٨	٧٣٠
سيناء	٨	٨	-	-	-	-	٨	٨	١٦
الجملة	٢٢١٨٧٣	٢٠٨٢٤٩	١٤١٦١	١٣١٨٥	١١٨	٣٤	٢٣٦١٥٢	٢٢١٤٦٨	٤٥٧٦٢٠

دعوة للحوار

يقدم الأستاذ نبيل مرقص (١) رؤية ودعوة للحوار فى غاية الأهمية والخصوبة تحت عنوان (حول ملامح الأزمة وإمكانات التجاوز) يعالج فيها أزمة الانفصال المصطنع بين الروحى والمادى ، وأزمة الانقسام فى الوعى والبنية بين الموروث والوافد ، وأزمة الفجوة الأخلاقية بين الوعى المعلن والوعى المعاش ، وشجاعة الحوار وشركة المعرفة من أجل خلق المركب الثقافى الحضارى الجديد .

وفى الحقيقة فإن الرجل - وهو قبطى مصرى - عمل فى المعهد القومى للتخطيط سابقاً - ويعمل الآن فى مجال التنمية الاجتماعية فى إحدى المؤسسات المسيحية ، فإن الرجل قد أثار انتباهنا - أولاً بشجاعته وثانياً بأطروحته العميقة - وإذا كانت الأطروحة تحمل الكثير من القضايا والآراء التى ليست محل بحثنا هنا - فإننا نؤكد على أن دعوته للحوار دعوة صحيحة ، وأن على الجميع أن يستجيب لتلك الدعوة .

ونؤكد أن الكثير من الآراء التى أوردها نراها صحيحة ، وأننا أيضاً نختلف معه فى بعضها الأخر ، وهذا أمر بديهى وهو نفسه يريده ويتوقعه ، لأن الحوار بداية يعنى القبول والرد .

ونؤكد أيضاً أن الآراء التى أوردها فى إطار انتقاده للحركة الإسلامية هى آراء عميقة وتحمل عناصر الصحة فى بعضها ، وتخطىء فى البعض الآخر ، ولكن أهم مافى الموضوع أننا نتقبل هذه الآراء وندرسها ونستفيد منها ، لأن الحقيقة ضالة المؤمن .

المهم فى الموضوع أن الرجل طرح قضايا للحوار - وهو قبطى - وأنه كان شجاعاً وعميقاً ، وأننا بدورنا ندعو لدراسة هذه الأطروحة والتعليق عليها من كل التيارات والاتفاق والاختلاف حولها ، وأننا نرى أنها أطروحة تحمل مضمون الانتماء إلى

---

(١) نبيل مرقص - حول ملامح الأمة وإمكانات التجاوز - وثيقة - نقلا عن د. رفيق حبيب - المسيحية السياسية فى مصر - دار يافا للدراسات والنشر - ١٩٩٠ - القاهرة .

الحضارة الإسلامية التى ينتمى إليها المسلم والقبطى معاً .

على كل حال ، فإننا سنركز على أطروحته فيما يخص العلاقة بين المسلمين والأقباط ، لأن هذا موضوع البحث الذى نحن بصدده .

يقول نبيل مرقص : إننا نحتاج جميعاً إلى أن تتسع رؤانا وتصفو نفوسنا وصدورنا وتتطور أدواتنا الفكرية والمنهجية الجامدة ، ليمكننا أن نخلق معاً الأرضية المفتوحة للحوار الحقيقى الشجاع والإمكانية العملية لإدارة الجدل الفكرى الحى والخلاق بين كافة الأطراف) (١) .

ونحن بدورنا نقول له إننا نوافق على ذلك ، وندعو معك إلى الحوار - وهذا البحث هو خطوة فى طريق هذا الحوار .

يقول نبيل مرقص : (المسيحى يحتاج إلى المسلم ليفهم منه القيم الحقيقية للحضارة الإسلامية ، وتركيبتها الفكرية والفلسفية المتميزة بكل امتداداتها وتشعباتها فى أعماق التاريخ الإسلامى ، وأيضاً ليمارس فى صحبته بشكل عملى قيم المحبة المسيحية القادرة على تجاوز الذات لتلتقى بكل أعماق الآخر ...

بينما المسلم يحتاج إلى المسيحى ليكتشف فى رفقته كيف ينمى قيمه ومفاهيمه ويطور أدواته ورؤاه الفكرية والأيديولوجية لتقبل الآخر فى إطار صدق وواقعية وسماحة الإسلام ، ولتعمل على توظيفه بكفاءة وفاعلية فى خدمة المشروع الحضارى الواحد) (٢) .

والأستاذ نبيل مرقص - هنا - عبر كأروع مايكون التعبير - فى إطار أنه قبطى متدين عن أن المسلم والقبطى مدعوان للتعاون فى عمل المشروع الحضارى الواحد - الذى هو المشروع الحضارى الإسلامى ، بل هو يؤكد انتماءه إلى التاريخ الإسلامى .

وإذا كنت كمسلم لا أوافق على الصياغة - فإننى لا أرفض جوهر الرأى والدعوة

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

بل أرانى أدعـو إليـهـا - ومن المؤكـد أن المسلم والقـبطى ينتـمـيـان لنفس المشـروع الحضارى ، ومدعـوان لتعميقه وترسيخه والعمل معاً من أجل هذا المشروع الحضارى الواحد .

وقد أصوغ أنا كمسلم المسألة كالتالى (إن المسيحى القبطى بالتحديد - جزء لا يتجزأ مـن الانتماء الحضارى الإسلامى ، وأنه ينتمى إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن ، وأن المسلم ينتمى أيضاً إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكـوطن ، وأن الإسلام يحمل ضمناً كل المبادئ الصحيحة فى المسيحية ، والإسلام يفرض عليه الإيمان والعمل بما جاء به عيسى بن مريم . بل وتجربة عيسى ابن مريم عليه السلام كرسول هى إحدى التجارب التى يدرسها المسلم ويستفيد بها ويعمل بما فيها من قيم .

وهو هنا يحقق الإيمان الإسلامى الصحيح الذى يدعـو إلى الإيمان بكل الأنبياء والرسل من لدن آدم إلى محمد عليه الصلاة والسلام ، والقرآن الكريم أعطى مساحة كبيرة لتجارب الرسل السابقين وبخاصة عيسى بن مريم عليه السلام .

وقد أضيف إلى ذلك أن القبطى المصرى مطالب بالدفاع عن الحضارة الإسلامية والانتماء الإسلامى لمصر ، حتى ولو تخلى المسلمون عن ذلك ، وأن المسلم مطالب أيضاً بذلك حتى ولو رفض المسيحيون ذلك .

والمسلم هنا لن يكون متعصباً أوطائفياً ، والمسيحى أيضاً هنا لن يكون متجاوزاً لدينه ، بل مؤكداً لهذا الدين ، ومؤكدا لتراثه ، ومؤكدا لانتمائه الوطنى) .

الإسلام دين غير طائفى

يحلو للمثقفين المغتربين دائماً - أن يتحدثوا عن الطائفية - والحكم الدينى - والثيوقراطية وغيرها من المصطلحات ، كلما ظهر الحديث عن المشروع الإسلامى لبناء المجتمع أو استلهام الإسلام فى العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويصل الفجور بهؤلاء المغتربين أن يتحدثوا عن الطائفية - كلما ظهرت الدعوة إلى قيام حزب إسلامى ، ويملأون الدنيا ضجيجاً مطالبين بعدم قيام أحزاب على أسس دينية .

وهؤلاء يتعمدون الخطأ مرتين :

أولاً : لأنهم ينظرون إلى الإسلام بمنظور غربى ووفقاً للتراث الفكري للغرب - ويريدون أن يطبقوا تلك المفاهيم على الإسلام والمسلمين ، مع أن الفارق التاريخى والموضوعى والاجتماعى مختلف تماماً بمقدار الاختلاف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية .

وثانى الخطأين : أن الغرب ذاته يترك حرية قيام الأحزاب على أسس دينية ولا يمنعها - وهناك الكثير من الأحزاب المسيحية فى دول أوروبا وأمريكا بل وفى دول آسيوية كالهند .

ولا ندرى لماذا يؤمن هؤلاء بكل قيم الغرب حتى إذا جاءوا إلى مسألة الأحزاب الدينية تخلوا عن قيمهم تلك فجأة فى هذا الصدد وحده ؟

ولو أنهم تخلوا عن قيم الغرب كلها مع هذه المسألة لحمدنا لهم هذا المسلك وإذاً لأراحوا واستراحوا . ولكنه العداء للحضارة الإسلامية ونمط الحكم الإسلامى لا أكثر ولا أقل .

والحقيقة أن قيام أحزاب على أسس إسلامية أمر مطلوب ومشروع على كل مستوى ، فكما رأينا وحتى بمقياس هؤلاء ووفقاً لقيمهم المستمدة من الحضارة الغربية فإن قيام تلك الأحزاب أمر وارد .

وحتى على مستوى فهمهم المتناقض . فإنه أيضاً لا حجة لديهم فى هذا المنع .

فلو كان الخوف من قيام أحزاب إسلامية هو خوف من الطائفية ، لكان هذا أمراً عجيباً يدل على مدى جهلهم بالإسلام ، فمن قال لكم إن الإسلام دين طائفى - ومن قال لكم إن الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامى حزب طائفى .

ولو كان خوفهم من هذا الأمر هو الخوف من إثارة حساسية المسيحيين أو غيرهم فى مصر لكان هذا أمراً أعجب . فالواقع أن الأقباط بالتحديد ينتمون إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية . وبالتالى فالحزب الإسلامى هو حزب للمسلمين والمسيحيين وغيرهم على حد سواء .

بل أكثر من هذا فمن الممكن قيام حزب يدافع عن انتماء مصر الإسلامى ويدافع عن الشريعة الإسلامية ويدعو إلى الحضارة الإسلامية ويكون كل أعضائه من الأقباط .

على أى حال ، فلنتكلم فى البديهيات ولا حول ولا قوة إلا بالله . ومن تلك البديهيات أن الإسلام دين غير طائفى ، بل هو دين عالمى . جاء لكل البشر وليس خاصاً بقوم أو مجموعة تاريخية أو جغرافية أو قومية أو جنسية أو عرقية ، بل هو يدعو إلى إلغاء الفروق بين البشر - (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (١) ، وهو يرفض التمييز العنصرى والقومى والجنسى ويحرم ذلك تحريماً .

والإسلام أساساً دعوة لحرية الاختيار (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى) (٢) .

وهو يرفض إكراه الناس حتى على الإسلام ، بل ولا يقبل الله تعالى إيماناً قائماً على الإكراه .

والأمة الإسلامية ليست ملزمة بإكراه الآخرين على الحق ، بل هى منهية عن ذلك.

الإسلام - هو الدين الحق الذى نزل به آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد

---

(١) سورة الحجرات : ١٣

(٢) سورة البقرة : ٢٥٦ .

عليهم السلام - بل ونزل به كل الرسل والأنبياء .

والإسلام يضع للإنسان تصوراً غير طائفى بالمرة ، فالإنسان مستخلف فى هذا الكون - وهذا الكون مسخر للإنسان .

والله تعالى قد أخذ على الإنسان ميثاقاً قبل أن يبعثه فى الأرض ، وهو ميثاق الذرارى (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم . ألست بربكم قالوا بلى شهدنا . أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين) (١) إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان به مركوزة فى فطرة الإنسان وفى وعيه قبل أن ينزل إلى الأرض .

والله تعالى قد خلق الكون وصممه وبث فيه من الآيات والحكمة مايقود الإنسان إلى معرفة الله والتسليم بقدرته وجلاله .

وأعطى الله تعالى للإنسان عقلاً وجعله سميعاً بصيراً . ليستطيع بهذا العقل أن يهتدى إلى وجود الله ويؤمن بقدرته وجلاله .

إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان بوجوده وقدرته وجلاله أمر سهل وميسور وبديهى ولا يحتاج إلى عناء - فالفطرة تقود إليه . والكون والعقل أيضاً .

ولكن الشيطان وأتباعه يفعلون كل شيء لمنع هذا الإيمان . وليس أمامهم إلا وسائل القمع والظلم والتحريف لأداء تلك المهمة .

القوى الشيطانية تدرك أن الفطرة والكون والعقل يقودون إلى معرفة الله والإيمان به وبقدرته وجلاله . أى يقودون إلى الإسلام . عن طريق مجرد التفكير البسيط أو الوجدان البسيط.

إذن فلابد من منع حرية التفكير والشوشرة على الفطرة والوجدان ، إذاً لابد من استبداد سياسى ، لابد من منع حرية التفكير والتدبر . وحرية المناقشة والحوار . ولابد من استخدام وسائل الإعلام لتلقين الناس قيماً وحقائق مزيفة ، ومن يجرؤ

(١) سورة الأعراف : ١٧٢ .

على الخروج عن هذا فالسجن أو الشنق بانتظاره .

إذن فمهمة الرسل عليهم السلام - والعلماء والدعاة . وكل مسلم ليس إقناع الناس بالإسلام أو إكراههم عليه . ولكن مهمتهم هى رفع الحجر الفكرى والقمع والاستبداد وتحقيق الحرية - فإذا ما تحققت الحرية - فإن الناس يصلون إلى الإسلام بمنتهى البساطة عن طريق الفطرة والكون والعقل .

الإسلام إذن فى جوهره ثورة من أجل الحرية ، ثورة على الاستبداد السياسى والفكرى .

فرعون وأبو جهل وغيرهما يقولون (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد) (١) .

ومحمد عليه السلام وغيره من الرسل يقولون (أفلا تعقلون) (٢) (أفلا تتدبرون) (٣) (أفلا تتفكرون) (٤) - (إن فى خلق السموات والأرض وإختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب) (٥) .

فرعون يقمع الناس على رأيه وفكره . ومحمد صلى الله عليه وسلم يدعو إلى التدبر والتعقل والتفكر .

مهمة القوى الشيطانية أن تخلق أوضاعاً اقتصادية وطبقية لا تدع للناس حرية أو وقتاً للتفكير ، فهناك مستكبرون ومستضعفون - هناك مترفون ومحرومون لتظل الثروة والسلطة فى يد القوى الشيطانية .

ويظل المحرومون والمستضعفون أسرى الحرمان والجرى وراء لقمة العيش واستجدائها من المستكبرين - بما يترتب على ذلك من تبعية فكرية لهم - وبما يترتب عليه من حرمان من الصحة والتعليم وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة

---

(١) سورة غافر : ٢٩ .

(٢) ، (٣) ، (٤) كثير من الآيات القرآنية تنتهى بهذه المقاطع .

(٥) آل عمران : ١٩٠ .

للتفكير السليم وللجسم السليم وللعقل السليم .

ومهمة الرسل والعلماء وكل مسلم أن يتصدى لرفع الظلم الاقتصادى والاجتماعى والطبقى ، ويعطى لكل إنسان حقه فى حياة كريمة تحقق له الأمان والصحة الجسدية والعقلية والنفسية .

فإذا ما تحقق مجتمع العدالة . ووجد الناس حاجاتهم الطبيعية - اهتدوا إلى الإسلام ببساطة لأنه دين الفطرة والعقل ، فالإسلام هنا ثورة على الظلم الطبقى والاجتماعى والاقتصادى .

القوى الشيطانية تعمل على نشر الجهل والخرافات والأفكار المنحرفة مثل الدعوات القومية والعرقية والجنسية والتعصب للقبيلة أو للوطن أو للقومية أو تفوق جنس على جنس أو عرق على عرق أو لون على لون .

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم - فهو يدعو إلى عالمية رحبة . وأخوة شاملة ، ويرفض كل هذه الأفكار الضيقة والظالمة . والإسلام يدعو إلى العلم والنور :

(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (١) ، (لا فضل لعربى على عجمى ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى أى بالعمل الصالح النافع المفيد) (٢) (كلكم لآدم وآدم من تراب) (٣) .

والقوى الشيطانية تستغل بعض رجال الدين المرتزقة لتزييف وتحريف النصوص المقدسة ، أو تحريف وتزييف معانيها .

وتدعو إلى التمسك بهذه الأشياء المحرفة بدعوى التمسك بتراث الأجداد (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) (٤) .

---

(١) سورة الحجرات : ١٣ .

(٢) أكثر من حديث شريف يؤكد هذا المعنى .

(٣) حديث شريف .

(٤) سورة الزخرف آية ٢٣ وكثير من الآيات القرآنية تتضمن هذا المعنى .

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم فهم يرفضون التقليد الأعمى . (أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) (١) .

إذن فالإسلام فى جوهره ثورة ضد الاستبداد والقمع - ثورة ضد الظلم الاقتصادى ، ثورة ضد الأفكار الضيقة والمنحرفة ، ثورة ضد حكم رجال الدين أو تحالف رجال الدين مع السلطة الغاشمة ، ثورة ضد التقليد الأعمى .

وهذا الإطار يجعل من الطبيعى واللازم - أن ينخرط كل مستضعف وكل مظلوم وكل مقهور فى النضال مع الإسلاميين بصرف النظر عن انتمائه الدينى - ويجعل من الطبيعى أن ينخرط فى هذا النضال كل من يؤمن بالحرية والعدالة ويرفض الاستبداد والظلم والتمييز العنصرى أو العرقى - كل من يدعو إلى العلم ويرفض الجهل والخرافات .

إذن ففى الإسلام متسع كبير جداً لغير المسلمين أن ينخرطوا فى النضال من خلال الأمة الإسلامية أو الحزب الإسلامى . والإسلام ذاته يفرض على المسلمين أن ينحازوا ويتحالفوا مع كل دعوة للعدل أو كل فئة مظلومة أو كل جماعة محرومة أو مضطهدة . إذن أين الطائفية هنا !

إن هؤلاء الذين يتكلمون عن الطائفية لم يفهموا الإسلام ، أو قل لا يريدون أن يعترفوا بالحقيقة ، فما بالك إذا كان الأقباط فى مصر ينتمون إلى الحضارة الإسلامية ؟ إذن فهم لايجدون غضاضة فى الانخراط فى جهاد وحركة الأمة الإسلامية أو الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامى .

وقد حدث هذا دائماً أثناء الحكم الإسلامى ، وبعد سقوط الخلافة أيضاً وبالتحديد مع الأفغانى وعرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد حسين والشهيد حسن البنا بل وفى إطار تحالف العمل مع الإخوان المسلمين وجدنا الأقباط على رؤوس قوائم

---

(١) البقرة : ١٧٠ . وأكثر من آية قرآنية تتضمن هذا المعنى .

هذا التحالف ، وسوف نفصل كل هذا فى فصول تالية بإذن الله تعالى .

التراث الإسلامى فيما يخص الأقليات عموماً والأقباط خصوصاً تراث عظيم ورائع .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فى الدنيا والآخرة - ليس بينى وبينه نبى - والأنبياء أولاد علات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد) (١) .

وقد بشر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بفتح مصر وأوصى بقبطها خيراً حيث قال : (إنكم ستفتحون مصر وهى أرض يسمى فيها القيراط فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحماً) (٢) .

والوثيقة التاريخية الهامة التى كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم لأهالى نجران تشهد على عدل الإسلام ورحمته ، وقد جاء فيها (ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة رسوله على دمائهم وأموالهم وملتهم وبيعهم ورهبانهم وأساقفهم وشاهدهم وغائبهم ، وكل ماتملك أيديهم من قليل أو كثير ، وعلى أن لايغيروا أسقفاً من سقيفاه ، ولا واقها من واقيهاه ، ولا راهباً من رهبانيته ، وعلى ألا يحشروا ولا يعشروا ولا يطأ أرضهم جيش - ومن سأل منهم حقاً فالنصف بينهم بنجران على ألا يأكلوا الربا ،فمن أكل الربا من ذى قبل فذمتى منه بريئة وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير مظلومين ولا معنون عليهم شهد بذلك عثمان بن عفان ومعيقب)

وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - سار أبو بكر الصديق رضى الله عنه على نفس المنهج - فكتب لأهل نجران كتاباً حذا فيه حذو الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطى عمر لأهل إيلياء فى بيت المقدس

---

(١) حديث شريف رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم .

(٢) حديث شريف - رواه مسلم .

كتاباً جاء فيه (هذا ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن إيلياء معهم أحد من اليهود ، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن ، وأن يخرجوا منها الروم واللصوص - فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم) .

بل إن الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قام وصلى خارج الكنيسة على الدرجة التى على بابها عندما حانت الصلاة ، وقال للبطريرك - لو صليت داخل الكنيسة لأخذها المسلمون من بعدى .

ويقول ساويرس بن المقفع (١) (إن عمرا بن العاص عندما دخل مصر فاتحاً كان بطريرك الأقباط مختفياً من وطأة الاستبداد البيزنطى ، فكتب عمرو بن العاص إلى عمال مصر كتاباً يقول فيه :

(الموضع الذى فيه بنيامين بطريرك النصارى له العهد والأمان والسلامة من الله ، فليحضر آمناً مطمئناً ويدبر حال بيعته وسياسة طائفته) .

وتحكى المصادر التاريخية أنه فى عهد عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه قام الوليد عبدالملك بهدم جزء من كنيسة يوحنا ليضيفه إلى المسجد الأموى بدمشق ، فشكا إليه النصارى ذلك ، وعرض المسلمون أن يدفعوا تعويضاً للكنيسة ، فأصدر عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه قراراً بهدم جزء من هذا المسجد ورده إلى الكنيسة وعندما تباطأ وإلى دمشق فى التنفيذ أصدر عمر بن عبدالعزيز قراراً جديداً حدد

---

(١) نقلاً عن د . ولیم سليمان - الإسلام والمسيحية على أرض مصر .

فيه اليوم والساعة التى يجب أن تتم فيها عملية الهدم والتسليم .

ولم يكن كل هذا إلا ترجمة أمينة لروح الإسلام ووصايا الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول (من ظلم معاهداً أو ذمياً فقد آذانى) .

وإذا قارنا ذلك التسامح الإسلامى بتاريخ الاضطهاد الدينى فى أوروبا نجد أن هناك فرقا شاسعاً ، فالاضطهاد الدينى علم على أوروبا قديمها وحديثها ، فالرومان اضطهدوا المسيحيين فى بداية ظهور المسيحية أيما اضطهاد ، بل وعندما دخلت الدولة الرومانية فى المسيحية حولتها إلى مسيحية وثنية ولم يتوقف الاضطهاد الدينى وانصب هذه المرة على المسيحيين المخالفين فى المذهب لمذهب الدولة الرومانية واشتدت عمليات القتل والتحريض للمسيحيين المخالفين للمذهب الرسمى للدولة الرومانية حتى إنه فى بلد مثل مصر سقط آلاف القتلى حرقا وتعذيبا وتنكيلاً على يد السلطة الرومانية لدرجة أن التراث الكنسى المصرى يسمى هذا العصر عصر الشهداء ، وبعد ذلك تحولت الكنائس الأوروبية إلى مؤسسات للقهر والنهب ، فمارست الاضطهاد للآخرين ونهبت الأتباع تحت مسميات مختلفة مثل صكوك الغفران ، وتحالفت مع الأمراء ودخلت فى صراعات مستمرة داخل أوروبا ، وظهرت محاكم التفتيش من خلال الكنائس الأوروبية واضطهدت هذه المحاكم المخالفين فى الدين كالمسلمين واليهود ، وأصحاب الديانة المسيحية أنفسهم ممن كانت لهم آراء علمية أو فلسفية وعندما ظهر المذهب البروتستانتى تعرض أتباعه إلى عملية اضطهاد قاسية فقتلوا وحرقوا على يد الكاثوليك وعندما تمكن البروتستانت فى بعض البلدان الأوروبية قاموا بدورهم بتنظيم المذابح للكاثوليك ... وهكذا بل وهناك حروب دينية استمرت عشرات السنين وحتى فى الأيام الأخيرة وجدنا الاضطهاد الدينى الأوروبى على قدم وساق ، فالفرنسيون اضطهدوا المسلمين فى الجزائر ، والصرب يذبحون اليوم المسلمين فى البوسنة والهرسك ويشاركهم فى ذلك الكروات ويبارك عملهم بالصمت أو بغيره المجتمع الأوروبى بأسره وهكذا

فالاضطهاد الدينى سمة مميزة للحضارة الغربية فى كل مراحلها .

يقول شكيب أرسلان فى كتابه حاضر العالم الإسلامى (إن أحد الوزراء العثمانيين كان مرة فى أحد المجالس فى جدال مع بعض رجال الدولة فى أوروبا فيما يتعلق بموضوع التعصب ، فقال لهم الوزير العثمانى ، إننا نحن المسلمين من ترك وعرب وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب فى الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا ، ولو كنا قادرين على استئصالهم ، ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على ألا تبقى بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام ، فما هجس فى ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلا ، وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا ، كما وقع للسلطان سليم الأول العثمانى تقوم فى وجهه الملة ، ويحاجه مثل زنبيلى على أفندى شيخ الإسلام ويقول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم ، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالا للشرع الحنيف ، فبقى بين أظهرنا حتى أبعد الفرق وأصغرها نصارى ويهود وصائبه وسامرة ومجوس ، وكانوا كلهم وافدين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ، أما أنتم معاشر الأوروبيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا بقى بينكم أن يتنصر ولقد كان فى إسبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان فى جنوب فرنسا وفى شمال إيطاليا وجنوبها مئات الألوف منهم ، ولبثوا فى هذه الأوطان أعصرا مديدة ، ولاتزالون تستأصلونهم حتى لم يبق فى هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام ولقد طفت ببلاد إسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم) .

الحركة الإسلامية
حركة غير طائفية

الحركة الإسلامية المعاصرة فى مصر هى تلك الحركة التى تبنت خط الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى والنفوذ الأجنبى ، والدفاع عن الثقافة والحضارة الإسلامية فى مواجهة الغزو الفكرى والسياسى والعسكرى الأوروبى الصليبى .

وترى الحركة الإسلامية المعاصرة أن أوروبا بكل قواها السياسية ومذاهبها الاجتماعية تعكس روحاً صليبية حاقدة على الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ، وأن تلك الروح الصليبية تمتد لتشمل فى حقدها وأهدافها القضاء على الكنائس الشرقية عامة والكنيسة القبطية خاصة .

وبالتالى فإن الكفاح ضد الاستعمار يتضمن أساساً الدفاع عن الكنائس الشرقية وعن الكنيسة القبطية بالذات . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الإسلام يحتم الدفاع عن المستضعفين . وأن الجهاد الإسلامى فيه متسع لانخراط غير المسلمين للكفاح ضد الاستبداد والقهر والاستعمار ، أى ضد ماتمثله الحضارة الأوروبية .

وهكذا لم يكن عجيباً أن تكون الحركة الإسلامية حركة غير طائفية . وأن تشمل تلك الحركة العديد من غير المسلمين فى بلادنا . وتكون هذه الحركة الإسلامية المعاصرة هى الإطار الطبيعى لنضال الأقباط من داخلها فى مواجهة الحضارة الأوروبية الصليبية ودفاعاً عن الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية على أساس انتماء مسيحيى الشرق عموماً والأقباط خصوصاً إلى تلك الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

وإذا كانت الحركة الإسلامية المعاصرة هى الأفغانى - النديم - الثورة العرابية - الحزب الوطنى (مصطفى كامل - محمد فريد - عبدالعزيز جاويش - إبراهيم الوردانى) والإخوان المسلمون . ومصر الفتاة . فإننا سنتابع مواقف هذه الحركات من مسألة الأقباط وموقف الأقباط أيضاً منها . لنعرف إلى أى مدى كان الأقباط يدركون أن هذه الحركات غير طائفية . وذلك لكونها إسلامية وكيف أن الأقباط كانوا يرون أن الحركة الإسلامية هى القناة الطبيعية والإطار الطبيعى لنضالهم على

اعتبار أن الإسلام هو دين المسلمين ، وهو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم ، وأنه بالنسبة للأقباط هو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم .

فالأفغاني مثلاً هو رائد الحركة الإسلامية المعاصرة ومفجرها ، وقد نفخ في البلاد روح الثورة والكفاح ضد النفوذ الأجنبي - وهاجم الاستبداد بكافة صوره - ودعا إلى الجامعة الإسلامية . ونهضة شعوب العالم الإسلامي ووحدتها والأخذ بأسباب القوة والعلم .

وإذا كان الأفغاني والنديم هما زعيما حركة الثورة الإسلامية في مصر في عهد الخديوي عباس ، وفي مواجهة النفوذ الأجنبي والاختراق الأوربي لمصر - وإذا كان جميع المؤرخين يصفون الزعيمين . بأنهما كانا إسلاميين في غاياتهما ووسائلهما (١) فإن ذلك لم يمنع هذين الزعيمين من دعوة غير المسلمين إلى الانخراط في حركة الثورة الإسلامية والمقاومة الإسلامية للنفوذ الأجنبي على أساس انتماء المسلمين وغير المسلمين في بلادنا إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

ولم تمنع إسلامية هذه الحركة من أن ينخرط فيها المسلم والمسيحي واليهودي المصري في ذلك الوقت ، بل انخرط هؤلاء في أتون الحركة لأنها إسلامية ، وبالتالي فهي غير طائفية .

ولم يكن عجيباً أن نجد أن الكثير من الجمعيات السرية التي أنشأها كل من الأفغاني والنديم كانت تضم المسلم والقبطي واليهودي (٢) على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن - بل ونجد أن الأفغاني قد اعتمد في إصدار الصحف وتحريرها على الكثير من العناصر غير المسلمة - وهي ذات الصحف التي

---

(١) يجمع على ذلك المؤرخون والكتاب من الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة مثل : شفيق غربال . فؤاد شكري . طارق البشري . محمد صبيح . وأيضاً كل من رفعت السعيد وصلاح عيسى ويلنت أيضاً . وكذلك رؤوف عباس وعصام ضياء الدين .

(٢) مائة عام على الثورة العرابية - مجموعة دراسات وأبحاث - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٨١ .

هاجمت النفوذ الأجنبى واتهمت أوروبا بالتعصب الصليبى ضد الإسلام (١) .

إذن فقد كانت تلك الحركة الإسلامية لاتخجل من اتهام أوروبا بالتعصب الصليبى بل إن غير المسلمين فى داخل تلك الحركة هم أنفسهم الذين كانوا يتهمون أوروبا بذلك ، لأنهم يفهمون أن التعصب الأوروبى الصليبى حقيقة ثابتة . وهو موجه إلى الحضارة الإسلامية التى ينتمون إليها ، وهو خطر أيضاً على كنائسهم الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية .

والثورة العرابية التى كانت ثورة إسلامية فى الوسائل والغايات . والتى كانت تستهدف التخلص من النفوذ الأجنبى الأوروبى والاستبداد الخديوى . والتى استخدمت أسلوب التحريض الدينى وحده فى تعبئة الجماهير . لدرجة أن صلاح عيسى ينتقد النديم فى هذا الصدد قائلاً (إنه أخطأ لأنه اعتمد فى خطابه السياسى على الخطاب الدينى وحده) (٢) .

وليس هنا بالطبع مجال مناقشة خطأ صلاح عيسى فى هذا الرأى - مايعنينا منه هو اعترافه باقتصار دعاية الثورة على الخطاب الدينى .

تلك الثورة التى كانت أوروبا تخشى من نتائجها - لأنها يمكن أن تؤدى إلى ظهور قوة إسلامية شابة وصاعدة فى المنطقة ، وأنها ربما تؤدى إلى إعادة المجد الإسلامى أو على الأقل تكون خطراً على المشروع الاستعمارى الأوروبى فى المنطقة لدرجة أن أوروبا تناست تناقضاتها الثانوية ومصالحها فى مصر وتركت مصر تقع فى قبضة الإنجليز لينفردوا بالكعكة كلها - فهذا أفضل من وجهة نظرهم من ظهور قوة إسلامية شابة فى مصر .

بل إن فرنسا ذاتها - صاحبة المصالح الواسعة فى مصر فى ذلك الوقت والتى كانت فى حالة سباق مع إنجلترا للسيطرة على مصر - كانت تشجع إنجلترا على

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) صلاح عيسى - الثورة العرابية - دار المستقبل العربى .

غزو مصر لذبح الثورة الإسلامية العرابية ، مضحية بمصالحها فى مصر لصالح إنجلترا . وهذا طبعاً أفضل من ظهور قوة إسلامية صاعدة .

بل نجد أن وزير خارجية فرنسا يهنىء السفير الإنجليزى فى باريس على نجاح الغزو قائلاً (إن انتصار الإنجليز فى التل الكبير هو انتصار لأوروبا المسيحية على التعصب الإسلامى) (١) .

والسفير الفرنسى فى إنجلترا يؤكد الأمر ذاته مهنئاً إنجلترا بنجاح الغزو قائلاً :
(إن نجاح العرابيين كان يعنى خطراً على المستعمرات الفرنسية فى المغرب العربى) (٢) .

نعم برغم إسلامية الثورة وخطرها على النفوذ الصليبى الأوروبى ، أو قل بسبب ذلك قام الأقباط بتأييد الثورة . والانحياز إلى العرابيين . بل إن بطريرك الأقباط قد وقع على قرار المجلس العرفى بخلع الخديوى توفيق وتثبيت عرابى واستمرار القتال ضد الإنجليز (٣) بل وأعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء (٤) .

وإذا أمعنا النظر فى تلك المواقف - وجدنا أن الحركة الإسلامية المتمثلة فى الأفغانى والنديم وعرابى ، كانت ترى أن الأقباط جزء لا يتجزأ من النضال الإسلامى ضد الغرب الصليبى - وأن الأقباط كانوا يرون أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

وبعد الاحتلال الإنجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ - قامت الحركة الإسلامية الوطنية فى مصر ممثلة فى الحزب الوطنى بالكفاح من أجل تحقيق الجلاء والدستور ، فنادت

---

(١) الرافعى - الثورة العرابية - دار المعارف .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) مائة عام على الثورة العرابية - المرجع سابق .

(٤) د . وليم سليمان قلادة - الإسلام والمسيحية على أرض مصر .

الحركة بالجامعة الإسلامية ، بل واعتبرت الجامعة الإسلامية أى الدعوة إلى توحيد المسلمين من أهم مبادىء الحركة بل ومن أهدافها الجوهرية .

وألف مصطفى كامل كتاباً فى المسألة الشرقية أكد فيه أن أوروبا متعصبة ضد الخلافة العثمانية الإسلامية ، وأنها تسعى لهدمها ودعا المسلمين إلى الوحدة والتضامن والدفاع عن الخلافة العثمانية (١) .

ودعا مصطفى كامل إلى صبغ التعليم بالصبغة الدينية - كما دعا إلى تأييد تركيا فى صراعها مع إنجلترا فى مسألة طابا - وأسس مصطفى كامل صحيفة العالم الإسلامى للاهتمام بقضايا العالم الإسلامى عموماً (٢) .

كما دافع مصطفى كامل وصحافة الحزب الوطنى عموماً عن الأخلاق الإسلامية والسلوك الإسلامى ، وخاض المعارك دفاعاً عن الحجاب ضد السفور ، كما خاضت صحافة الحزب المعارك لفضح ممارسات وأساليب وأهداف بعثات التبشير (٣) .

واعتبر مصطفى كامل دائماً أن أوروبا تنظر إلى قضايا العالم الإسلامى بغير العين التى تنظر بها إلى قضايا الشعوب الأوروبية الصغيرة (٤) .

وعلى نفس الخط سار محمد فريد - الذى ألف كتاباً عن الدولة العلية العثمانية واعتبر بقاءها ضرورة للجنس البشرى (٥) ، ودعا دائماً إلى الحرص على أن تكون صلات مصر بالدولة العثمانية حسنة دائماً ، وأكد دائماً على عدم السماح بالإيقاع بينهما (٦) .

وقام محمد فريد فى المنفى بتشكيل جمعية (ترقى الإسلام) وأصدر مجلة

---

(١) مصطفى كامل - المسألة الشرقية .

(٢) الرافعى - مصطفى كامل - دار المعارف .

(٣) نفس المرجع .

(٤) محمد محمد حسنين - اتجاهات وطنية فى الأدب المعاصر .

(٥) محمد فريد - تاريخ الدولة العلية العثمانية .

(٦) محمد فريد - مذكرات .

(ترقى الإسلام) للاهتمام بأحوال العالم الإسلامى (١) .. كما اهتم الحزب الوطنى بالاحتفال بالمناسبات الإسلامية مثل عيد الهجرة وميلاد الرسول وغيرها .

وكانت هذه الإسلامية الواضحة فى حركة الحزب الوطنى ومبادئه مدعاة لانخراط الأقباط فى نضاله ضد الاستعمار والاستبداد ، وفى سبيل الجامعة الإسلامية ، لأن الأقباط ينتمون إلى نفس القاعدة الحضارية والثقافية التى ينتمى إليها الحزب الوطنى وهكذا وجدنا عدداً من الأقباط فى اللجنة الإدراية العليا للحزب الوطنى مثل الأستاذ ويصا واصف وسينوت حنا .

ولم ينجح الاستعمار فى زرع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، بسبب إيمان الطرفين بالانتماء إلى الثقافة والحضارة الإسلامية ورفضهما للاستعمار وللحضارة الأوروبية بل ونجح الحزب الوطنى بفضل وعيه الإسلامى الفذ فى إفشال المخطط الطائفى الاستعمارى فى سنة ١٩١١ .

وكان عبدالعزيز جاويش وإبراهيم الوردانى من كبار شخصيات الحزب الوطنى وقياداته والمضطلعين بأعباء العمل السرى والجماعات السرية للحزب الوطنى ، وقد دخل عبدالعزيز جاويش السجن عدة مرات ، وفى كل مرة كان المسلمون والأقباط يتبارون فى التضامن معه والدفاع عنه .

وعبدالعزيز جاويش ذاته الذى كان يعمل رئيساً لتحرير صحيفة (اللواء) هو الذى قاد الحملة الصحفية الضخمة ضد بعض الأقباط الذين استخدمهم الاستعمار لزرع الفتنة الطائفية فى سنة ١٩١٠ ، ١٩١١ ، وهو الذى أكد دائماً على إسلامية حركة الكفاح الوطنى المصرى هو ذاته الذى يقول (إن الحركة الوطنية الإسلامية فى مصر بقيادة محمد فريد قد ألفت بين الرجال والنساء والمسيحيين والمسلمين - والهلال والصليب) (٢) .

---

(١) الرافعى - محمد فريد - دار المعارف .

(٢) خطبة الشيخ عبدالعزيز جاويش فى رثاء محمد فريد ١٥ نوفمبر ١٩١٩ .

أما إبراهيم الوردانى . وهو أحد قيادات الحزب الوطنى - وكان على علاقة قوية بمحمد فريد ، حيث كان مسئولاً عن جمعية التضامن الأخوى - فهو الذى دبر ونفذ عملية اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء عقاباً له على توقيع اتفاقية السودان ١٨٩٩ التى أطلقت يد إنجلترا فى السودان على حساب مصر .

وكذلك إعادته قانون المطبوعات ، والتضييق على الصحافة الوطنية - ومشاركته فى المؤامرة على أهالى دنشواى وإصدار الحكم بالإعدام والحبس والجلد عليهم خدمة لأسياده الإنجليز ، وأخيراً محاولته تمرير مشروع لمد امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى ، وكلها جرائم تستحق الإعدام ولا شك .

وإذا كان الاستعمار قد وجد فى الحادثة مادة خصبة لزرع الفتنة الطائفية والإيقاع بين المسلمين والأقباط ، عن طريق بعض صنائعه من الأقباط ، فإن الوعى القبطى والإسلامى التقليدى قد طوق هذه الأمور وأحبط مخطط الإنجليز .

بل ووجدنا من الأقباط من يدافع عن إبراهيم الوردانى مثل نصيف جندى المنقبادى الذى يقول :

(إننى أعرف الوردانى شخصياً ، وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف ، ملأ صدره بالوطنية وليس رجلاً متعصباً ، وإن تهمة التعصب الإسلامى ضد الأقباط ما هى إلا من إشاعات الإنجليز) (١) .

وهكذا فإن مدرسة الحزب الوطنى الإسلامية اتسعت لنضال الأقباط من خلالها على قاعدة الجامعة الإسلامية والجلاء والدستور وانطلاقاً من انتماء المسلمين والأقباط على حد سواء إلى الإسلام كحضارة وثقافة ووطن .

بل ولم تجد الحركة الإسلامية ممثلة في الحزب الوطنى ومنظماته السرية غضاضة فى اغتيال بطرس غالى وهو القبطى على يد مسلم وهو إبراهيم الوردانى ، بتكليف

---

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية - دار الشروق ..

من قيادة الحزب ممثلة فى محمد فريد وذلك للقضاء على مشروع مد امتياز قناة السويس .

نعم لم يجد الحزب الوطنى غضاضة فى التخلص من خائن للوطن مثل بطرس غالى حتى ولو كان قبطياً - لأنها لو استثنته من العقاب الذى يستحقه لمجرد أنه قبطى لكان هذا سلوكاً طائفياً .

وبعد إصابة الحزب الوطنى بالضعف فى نهاية العشرينات بسبب عوامل كثيرة حمل راية الكفاح الإسلامى جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الإمام الشهيد حسن البنا .

وأكدت تلك الحركة بسبب إسلاميتها موقفاً لا طائفياً تقليدياً ، وعبرت عن نفس المضمون الذى حملته الحركة الإسلامية دائماً ، وهو أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ،. وأنهم شركاء مع المسلمين فى الكفاح ضد الحضارة الأوروبية والثقافة الأوروبية ، وضد التدخل السياسى والعسكرى والاقتصادى الأوروبى .

ولم يجد أيضاً الأقباط غضاضة فى تأييد تلك الحركة أو الدفاع عنها يقول الإمام الشهيد حسن البنا (هذا الشعب - شعب وادى النيل كله فى الشمال والجنوب يدين بهذا الدين الحنيف - والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه وأحكامه - ويعتبرون الإسلام معنى من معانى قوميتهم) (١) .

والإمام الشهيد هنا عبر بطريقة مباشرة كيف أنه وجماعة الإخوان يرون أن الإسلام معنى من معانى قومية الأقباط ، أى أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن . وفى رسالة الإمام الشهيد إلى الشباب يقول : (يخطىء من يظن أن الإخوان المسلمين دعاة تفريق عنصرى بين طبقات الأمة ، فنحن نعلم أن الإسلام

---

(١) صحيفة الإخوان المسلمين ٨ ديسمبر ١٩٣٦ .

عنى أدق العناية باحترام الرابطة الإنسانية العامة بين بنى الإنسان - كما أنه جاء لخير الناس جميعاً ورحمة من الله للعالمين ... ودين هذه مهمته أبعد الأديان عن تفريق القلوب وإيغار الصدور ، وقد حرم الإسلام الاعتداء حتى فى حالات الغضب والخصومة ، وأوصى بالبر والإحسان بين المواطنين وإن اختلفت عقائدهم وأديانهم ، وفى إنصاف الذميين وحسن معاملتهم ، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا نعلم كل هذا فلا ندعو إلى تفرقة عنصرية ولا إلى عصبة طائفية) (١) .

وفى رسالة (دعوتنا) قال الإمام الشهيد (إن الإسلام لا يمزق الوحدة الوطنية بل يؤكدها ، لأنه أكسب هذه الوحدة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدنى فقط) (٢) .

وهكذا فقد عبر الإمام الشهيد عن فهمه العميق للإسلام ، فهو يرى أن الإسلام دين غير طائفى - وأن الحركة الإسلامية ليست حركة طائفية وأن الإسلام والحركة الإسلامية يؤكدان على الوحدة ويضفيان عليها القداسة الدينية .

ويقول الدكتور زكريا سليمان بيومى : (إن موقف الإخوان من الأقباط اتسم بالاعتدال ، وإن البنا كان يرى أن الفتنة الطائفية تفيد المحتل ، وإن البنا حرص على نفى تهمتى التعصب الدينى وإشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة (٣) .

بل إن البنا كان يدرك (أن تطرف بعض الأقباط فى مهاجمة الفكر الإسلامى لا يعبر عن رأى مجموع الأقباط فى مصر) (٤) .

بل إن الأقباط من جهتهم كانوا يشجعون جماعة الإخوان ويدافعون عنها ، اللهم إلا هؤلاء المرتبطين بالاستعمار الغربى أو العلمانيين ، وهؤلاء كانوا يضمون

---

(١) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا .

(٢) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا .

(٣) زكريا سليمان بيومى - الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية : ١٩٢٨ - ١٩٤٨ - مكتبة وهبة .

(٤) حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية .

المسلمين والأقباط أيضاً .وكان مجمل الأقباط يؤيدون حركة الإخوان على أساس كفاحها ضد الاستعمار وفى سبيل الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والوطن الإسلامى وهى الحضارة والثقافة والوطن الذى ينتمى الأقباط إليها .

ويحكى الإمام الشهيد حسن البنا أن أحد المسيحيين قدم عريضة فيه تتهمه بالتعصب إلا أن وفداً مسيحياً برئاسة راعى الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهمة وأعلن استنكاره لما حدث) (١)

وعلى مستوى مصر الفتاة - وهى أحد روافد الحركة الإسلامية المعاصرة فى مواجهة المشروع الغربى والاستعمار والاستبداد ، نجد أن مصر الفتاة التى دعت إلى الخلافة الإسلامية ونادت بتعديل كافة التشريعات على مقتضى الشريعة الإسلامية (٢) نجد أنها ضمت فى صفوفها فى هذا الإطار الكثير من الأقباط مثل الدكتور (فخرى أسعد) وكان من قيادات الحزب ، ومثل (بسكالس ويصا) فى لجنة الحزب التنفيذية - ومثل (سامى جورجى) سكرتير شعبة الحزب فى أسوان ومثل (بشرى بباوى) و (لبيب خليل) و (حنا معوض غطاس) و (حنا خميسة) و (لبيب دانيال) و (موريس شهاد) فى لجان الحزب ومستوياته المختلفة)(٣).

يقول (أحمد حسين) زعيم الحزب : (نحن لا نعرف تعصباً ضد إخواننا الأقباط ونحن فى مصر الفتاة بصفة خاصة نكره التعصب وإن لى من زملائى الأقباط فى مصر الفتاة معونة ثمينة) (٤) .

وعلق (سامى جورجى) على ذلك (نحن فى مصر الفتاة نتمتع فى أحضان مصر الفتاة برعاية الأم الرؤوم) (٥) ، وكتب الدكتور (فخرى أسعد) قائلاً (إذا

---

(١) حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية .

(٢) ، (٣) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

(٤) من خطاب لأحمد حسين - ٢٤ يناير ١٩٣٨ .

(٥) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - المرجع سابق .

كان ماورد فى برنامج مصر الفتاة من زعامة مصر للإسلام مايثير قلق بعض الأقباط - فإننى أرى أن ذلك لا يضيرهم بل ينفعهم) (١) .

ويقول فتحى رضوان (إن حزب مصرالفتاة مفتوح للمسلم والقبطى واليهودى ولكن هذا لا يتعارض مع إيماننا بالحاجة إلى قوة روحية تزيد من قوتنا ، ونحن مؤمنون أن الروح الإسلامية هى هذه القوة) (٢) .

وهكذا نرى أن مصر الفتاة وهى أحد روافد الحركة الإسلامية قد مارست السلوك التقليدى للحركة الإسلامية ، وهو اشتراك المسلم والقبطى فى الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ، والنضال من أجل هذا الوطن وتلك الحضارة والثقافة فى مواجهة الاستعمار والحضارة الأوروبية .

على أن البعض قد يقول إن ذلك الموقف الناضج والصحيح كان أيام الحركة الإسلامية الناضجة ، وأن الجمود والتعصب قد أصابا الحركة الإسلامية فيما بعد ، وفى الحقيقة فإن هؤلاء يبحثون عن أى شبهة ليرددوها . وما دام الأمر كذلك فلندحض هذه الشبهة عن طريق تقويم المواقف والبرامج المعلنة للتحالف الإسلامى (الإخوان - العمل) .

ففى إطار برنامج النقاط العشر للتحالف والمنشور فى صحيفة (الشعب) (٣). الناطقة بلسان التحالف نجد التأكيد على الوحدة الوطنية واعتبار الأقباط جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

وفى إطار قوائم الترشيح للانتخابات نجد أن عدداً من الأقباط قد تصدر قوائم انتخابات ١٩٨٧ على قوائم التحالف الإسلامى . بل كانوا على رأس هذه القوائم مثل الأستاذ (جمال أسعد) مثلاً .

---

(١) ، (٢) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

(٣) نشر هذا البرنامج فى جريدة (الشعب) فى أعداد متتالية قبل وبعد انتخابات مابعد سنة ١٩٨٧ - وكذلك فى جريدة (الأحرار) فى نفس التوقيت ، وقد أصرت جريدة الشعب على تكرار نشره لمدة طويلة .

وفى إطار المواقف والتصريحات والآراء المعلنة للإخوان والعمل . نجد أن الإخوان عبروا عن الرأى التقليدى للحركة الإسلامية فى أن الأقباط يشاركون المسلمين فى الانتماء للحضارة الإسلامية والوطن الإسلامى والثقافة الإسلامية وأن الإخوان يدعمون ويؤكدون ويحرصون على هذا الانتماء .

ففى افتتاحية مجلة (لواء الإسلام) عدد رمضان الموافق إبريل ١٩٩٠ كتب (حامد أبو النصر) المرشد العام للإخوان المسلمين « رحمه الله » قائلاً :

(على مدى قرون تعرضت مصر لأكثر من محنة وأكثر من فتنة ، ووقف أبناؤها أقباطا ومسلمين جميعاً صفاً واحداً ، وفى خندق واحد يواجهون الأعداء .

فخلال الزحف الصليبى والزحف التترى والزحف الفرنسى والحملة الإنجليزية والاحتلال البريطانى كان المسلمون والأقباط يكافحون كل ذلك ، ويؤكدون على دورهم الحضارى الأصيل) .

ويضيف الأستاذ حامد أبو النصر « رحمه الله » (إنه طوال انشغالنا بالعمل الإسلامى من خلال الإخوان المسلمين - وجدنا أن جماعة الإخوان من خلال فهمها الدقيق للإسلام تجمع ولا تفرق ، وتؤكد على الود والحب بين الأقباط والمسلمين) ،

وفى تعليق المجلة على أحداث الفتنة الطائفية أشارت إلى الأصابع الصهيونية التى تريد زرع الفتنة الطائفية ، وأن مسلسل الأحداث يؤكد أن مصر فى ظل التطبيع مع اليهود تتعرض لأساليب جديدة وأساليب دنيئة فى الهدم والتخريب) (١) .وفى إبان أحداث المنيا وأبى قرقاص أصدر الإخوان المسلمون بياناً نددوا فيه بالفتنة الطائفية واتهموا الأصابع الصهيونية بأنها وراءها - وأهاب البيان بأبناء الأمة أن يعضوا بالنواجذ على وحدتهم الوطنية ، وأن يتحد المسلمون والأقباط فى خندق واحد فى وجه أعداء الوطن) (٢) .

وفى إطار حزب العمل نجد أن الأستاذ (عادل حسين) رئيس تحرير جريدة

---

(١) ، (٢) لواء الإسلام - عدد رمضان - إبريل ١٩٩٠ .

الشـعب فى ذلك الوقت وأحد مـفكرى حزب العـمل ، قـد دعـا إلى الالتـقـاء بين المسلمين والأقباط على أرضيـة الانتمـاء إلى الحضارة الإسلاميـة والثقافة الإسلاميـة - وحذر من هؤلاء الذين يريدون جر الأقبـاط إلى خندق التـغريب والتبعيـة ومعـاداة المشروع الحضارى للأمة ..(١) .

وفى مقال للأستاذ (صلاح عبدالمتعال) فى جريدة (الشعب) - يؤكد على هذا المعنى - ويدعـو إلى الوحدة ، ويرى أن الفتنة من صنع الاستـعمـار والصهيـونيـة ، وأن هناك أيادى خبيثة من ورائها ، وأن مصر الإسلاميـة لم تر المنازعـات الطائفيـة إلا منذ ظهور الاستعمار . والمقال كله تحت عنوان (المسلمون والأقباط شعب واحد) وهكذا نجد أن الرؤية التقليدية للحركة الإسلامية فى كونها حركة غير طائفية وأنها تؤمن بوحدة الانتمـاء بين المسلمين والأقباط على أرضيـة الحضارة الإسلامية هى رؤية ثابتة عكستها الحركة الإسلامية أمس واليوم وستعكسها غداً بإذن الله .

---

(١) جريدة (الشعب) - ١٨ إبريل ١٩٩٠ .

تطبيق الشريعة الإسلامية
مطلب قبطى أيضا

من الطبيعى أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين على أساس أن هذا جزء من واجبهم الدينى - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز فى الهوية والانتماء .

ومن الطبيعى أيضاً أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبطياً أيضاً - على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار ، وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التى ينتمى إليها الأقباط فى مصر وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسى من شروط الاستقلال الوطنى الذى يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون . وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضاً شكل من أشكال التميز فى الهوية والانتماء عن المشروع الحضارى الغربى ، وهو الأمر الذى يحرص عليه الأقباط أيضاً مثل المسلمين .

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ، فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقاً من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء .

وهذا الكلام الذى قلناه ليس كلاماً عاطفياً - بل هو كلام علمى - تؤكده الإحصائيات الرسمية ، ففى بحث أجراه المعهد القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور (أحمد المجذوب) . كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨٪ ومن المسيحيين ٧٢٪ .

وعلى كل حال - فإن نسبة ٧٢٪ من المسيحيين هى نسبة طيبة ولا بأس بها ، وهى تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطى ومسيحى ، أو هى مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين - إذن فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر بسبب وجود الأقليات لا يستندون

على أى حقائق موضوعية .

فمن البديهى أن الأقلية لا تتحكم فى إرادة الأغلبية . فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها يطالب ٧٢٪ منها بتطبيق الشريعة الإسلامية ، على أن الأمر يحمل من الدلالات ماهو أكثر .

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية . بل ويصوم احتجاجاً على التفكير فى هذا الأمر . وبديهى أن للبطريرك القبطى نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسى - ومع ذلك فإن ٧٢٪ من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك . أى أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطى التقليدى فى الانتماء إلى الحضارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث .

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢٪ هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطية مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم . وهؤلاء ليسوا داخلين فى المشروع الحضارى الإسلامى بالطبع . ولم نطالبهم بذلك بل كل مافى الأمر أننا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضارى .

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط فى مصر فإن النسبة تقل . ولو اقتصر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢٪ .

وأياً كان الأمر - فإن نسبة الـ ٧٢٪ تكفى جداً ، خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التى قامت بإجراء الإحصاء ليست متهمة بالانحياز للمشروع الإسلامى - فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة .

وإذا كان هذا هو موقف الأغلبية القبطية ، وهو موقف صحيح ووطنى ، فإنه حتى الأقلية داخل الأقباط التى ترفض الحدود أو حتى ترفض الشريعة الإسلامية ، لا ترفضها رفضاً مطلقاً ، بل تطلب توضيحات وتعبر عن مخاوف وهذا حقها مادامت تلك التوضيحات المطلوبة والمخاوف المطلوب تبريرها تصدر عن حسن نية وليست

مجرد محاولة لعرقلة المشروع الحضارى الوطنى ، والمطلوب من دعاة المشروع الحضارى الإسلامى سواء منهم من كان مسلما أو قبطياً أن يعمل بإخلاص وجد لتبرير تلك المخاوف وتقديم التوضيحات .

ويعبر عن هذه المخاوف ويطلب هذه التوضيحات رجل مثل نعيم تكلا قائلاً فى جريدة الشعب عدد ١٧ فبراير ١٩٨٧ (إن الأقباط والمسيحيين العرب لا يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية أو بدافع من تعصب مسيحى .. هذا غير صحيح ، فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما فى منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولاً وتأييداً لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنسانى والقومى والوطنى الذى يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومى العربى ، إننا عوضا عن هذا نجد طرحا مبهما متشنجاً يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء ويضيف الأستاذ نعيم تكلا (كان ينبغى التركيز على إقناع غير المسلمين قبل المسلمين بدعوة التيار الإسلامى ، وأن ذلك وحدة ضمانة نجاحهم الحقيقى ، ومايقدمهم للعالم الخارجى بالشكل الذى يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم ، إننا نحن المسيحيين المشارقة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءاً أساسياً من تكويننا الثقافى والقومى ، ولقد كنا وسنبقى أكثر العناصر توافقاً وفاعلية فى سياق الإسلام الحضارى القومى ، والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها إمكانية لتحقيق أعظم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها الفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغب عنها بدهيات إنسانية ووطنية لا نتصور مطلقاً أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل ، فما الذى يمنع دعاة النهج الإسلامى المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشارقة بكل الوضوح بتفصيل دقيق مقنع : إننا نقدم لكم من خلال النهج الإسلامى كل ما أنتم متمسكون به فى النهج الوطنى القومى بل ونزيد عليه وبضمانات أقوى .

ويضيف نعيم تكلا (ما الذى يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا ؟) (لسوء فهمنا ؟ لجهلنا ؟ لهواجسنا ؟) (إن ماتتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية فى ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية .. هل يوجد فى الإسلام ما يتنافى مع تلك المقولة ؟ لانعتقد بذلك مطلقا ، هل فى نفوسهم غرض ما يتنافى مع تأكيد هذا المعنى ؟ لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك فى هذا . إننا لانعمم وإنما نعنى هؤلاء الذين لا يأبهون بإقامة أى حوار معنا ، ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا فى شىء بل يفسرونها التفسير الخطأ كأنه اعتراض على أركان العبادة الإسلامية) وفى الحقيقة فإن مخاوف الأستاذ نعيم تكلا تستحق الاهتمام ، ولكنى أرجو أن ألفت نظره إلى مجموعة من الملاحظات ، فهو بداية يعترف بأن مسيحيى الشرق جزء من التراث الحضارى والثقافى الإسلامى ، وهذا أمر جيد ويدعو إلى الحوار فى هذا الإطار ونحن معه ، وهو يريد منا أن نقول له (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية فى ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه من ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية) .

ونحن نقول له ذلك الآن وقلناه من قبل وسنقوله من بعد . قاله الأزهر وقاله العلماء الرسميون وقاله العلماء المعارضون ، قاله حزب العمل وقاله الإخوان المسلمون وقاله مفكرون إسلاميون معروفون مثل طارق البشرى وفهمى هويدى وجلال كشك ود . محمد عمارة وغيرهم ، بل كنا نحن أيضاً باعتبارنا حسب التوصيف الحكومى والأكاديمى من الراديكاليين من الذين دعوا إلى التحالف مع الأقباط ونقل ذلك عنا الأستاذ غالى شكرى فى كتابه أقباط فى وطن متغير ، بل وتشهد سلسة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهى ملف الكنيسة المصرية ، إسلاميون لا طائفيون ، البابا شنودة حوار جديد ، المسلمون والأقباط الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية – على أننا ندعو للحوار ونمارسه فعلاً .

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسى بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة ، والإخوان المسلمون مثلا نظموا العديد من الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيرهم ، إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها ، ومع ذلك وتقديرا لتلك المخاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحوار وتوضيح ماهو مطلوب بالضبط انطلاقاً من أرضية حضارية واحدة يتفق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقط المتغربون من المسلمين والأقباط .

الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية

منذ أن ظهر نجم الحضارة الإسلامية - كحضارة عظيمة تحمل قيماً كريمة - وتسعى لإسعاد البشر وتحقيق مجتمع العدل والحرية والانحياز إلى المستضعفين منذ أن ظهرت تلك الحضارة وهى فى حالة صراع دائم ومستمر ضد القوى الشيطانية المتربصة بها . وعلى رأس تلك القوى الشيطانية كانت الحضارة الأوروبية التى لم تترك جريمة إلا وارتكبتها فى حق البشرية . بدءاً من قهر الإنسان وقمعه ، وانتهاء بنهبه وسلب ثرواته .

الحضارة الأوروبية حضارة إغريقية وثنية ذات قشرة مسيحية (١) ، وقد أنتجت هذه الخلطة العجيبة بين الوثنية الإغريقية وبين القشرة المسيحية - أنتجت الروح الصليبية التى تتسم بها الحضارة الأوروبية فى مواجهة الأمة الإسلامية .

الحضارة الإسلامية بما تتسم به من عدل وتسامح وحرية - هى التى أنتجت أمثال عمر بن عبدالعزيز الذى أمر بهدم جزء من المسجد ورده إلى الكنيسة .

وحتى فى لحظات ضعف الحضارة الإسلامية - نجد أن رجلا مثل الأمير عبدالقادر الجزائرى ، وهو الذى عانى شخصياً ، وعانت معه بلاده الجزائر من المذابح والمجازر والنهب والقمع الاستعمارى الصليبى الفرنسى - نجده هو نفسه يحمى نصارى لبنان أثناء نفيه فى دمشق سنة ١٨٦٠ فيما عرف بطوشة النصارى (٢) .

وهى الحضارة التى أنتجت أمثال الشيخ الباجورى شيخ الأزهر فى عهد عباس باشا الأول - ذلك الشيخ الذى رفض الإفتاء بنفى بعض النصارى إلى السودان عندما طلب عباس الأول ذلك ، وقد قال الشيخ الشجاع .

(إنه لم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ ، ولم يستول عليها خلل ، وهم فى ذمته إلى اليوم الآخر) (٣) .

---

(١) من الأمور المثيرة للتأمل أن مراسم تنصيب بابا روما هى نفسها مراسم تنصيب كهنة المعابد الوثنية الإغريقية القديمة .

(٢) بسام العسيلى - عبدالقادر الجزائرى - دار النفائس - بيروت .

(٣) ميخائيل شاروبيم - الكافى .

أما الحضارة الأوروبية الصليبية فهى حضارة مجرمة . أليست هى التى أبادت الهنود الحمر فى أمريكا ؟ أليست هى التى مارست عمليات الخطف والاستعباد والاسترقاق لأهالى إفريقيا ؟ وقتلت منهم ٤٥ مليوناً يوم أن كان سكان إنجلترا مثلاً ثلاثة ملايين ؟

أليست هى الحضارة التى ذبحت خمسة ملايين جزائرى فى فترة الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٢ (١) ؟ .

أليست هى الحضارة التى زرعت الكيان الصهيونى فى فلسطين ؟ .

الحضارة الأوروبية حضارة مجرمة بكل إفرازاتها السياسية والفكرية . الرأسمالية والاشتراكية . الملكية والجمهورية . الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية .

فعلى سبيل المثال عانى شعب الجزائر معاناة شديدة على يد الملكيين والجمهوريين على السواء ، على يد المحافظين والليبراليين الفرنسيين على السواء .

بل كانت معاناته تصل إلى ذروتها فى فترات الحكم الاشتراكى فى فرنسا .

ففى سنة ١٩٤٠ مثلاً نفذت السلطات الفرنسية مذبحة كبيرة فى أهالى الجزائر ، وقتلت منهم فى يوم واحد أكثر من ٤٥ ألفاً - بل وقام الطيران الفرنسى بحرق قرى جزائرية كاملة . وكان يحكم فرنسا فى ذلك الوقت الاشتراكيون الديموقراطيون ، بل إن وزير الطيران الذى أمر بدك القرى الجزائرية وإحراقها كان وزيراً شيوعياً .

وهكذا فإن الحضارة الغربية الأوروبية الصليبية لم تفرز إلا كل ماهو حقير ومجرم ألم تفرز الشيوعية والفاشية والنازية ؟ بل إن كل هذه الإفرازات السياسية والمدارس الفكرية المختلفة تتناسى خلافاتها الأيدلوجية والسياسية والفكرية وتظهر على حقيقتها - تظهر روحها الصليبية عندما يكون الأمر خاصاً بالعالم الإسلامى أو أحد شعوبه .

وإذا كانت الرأسمالية والشيوعية قد أصيبتا بالإفلاس وأصبحت سمعتهما سيئة

(١) محمد خليفة - أحمد بن بلا - حوار معرفى شامل .

للغاية - فإن المثقفين المغتربين فى بلادنا يحاولون الآن تحسين سمعة الحضارة الغربية وترويج بضاعتها لدينا عن طريق التبشير بإحدى إفرازاتها وهى الاشتراكية الديموقراطية .

ووصل الأمر إلى عقد أحد مؤتمرات هذه الاشتراكية الديموقراطية فى مصر ١٩٩٠ - ويتناسى هؤلاء أن الأفعى لا تلد إلا ثعباناً . بل إن حقائق التاريخ القريب تؤكد أن بلادنا عانت أكثر المعاناة على يد هذه الاشتراكية الديموقراطية بالتحديد .

ألم تقم حكومة فرنسا الاشتراكية الديموقراطية بأبشع المذابح فى الجزائر ؟ ، بل ومارس هؤلاء المنتمون إلى الاشتراكية الديمواقراطية الفرنسية أبشع أشكال التعذيب والاستنطاق فى السجون الجزائرية - بل وابتكروا أساليب شديدة الهمجية سجلت براءة اختراعها باسمهم مثل الإقعاد على قارورة زجاجية مكسورة ، وغيرها من وسائل التعذيب الوحشية .

ألم تتلق إسرائيل الدعم دائماً وأبداً من الاشتراكية الديموقراطية الدولية ، بل إن حكومة إسرائيل فى معظم الفترات تنتمى إلى حزب العمل الإسرائيلى ، وهو العضو النشط فى الاشتراكية الديموقراطية .

ألم تتعرض مصر سنة ١٩٥٦ إلى عدوان ثلاثى شاركت فيه ثلاث حكومات اشتراكية هى حكومة العمال البريطانية ، وحكومة الحزب الاشتراكى الفرنسى ، وحكومة حزب العمل الإسرائيلى .

يخطىء من يظن أن الحروب الصليبية هى تلك الحروب التى شهدها الشرق العربى منذ ١٠٩٨ م وحتى ١٢٩٥ م ، بل الحقيقة أن الصراع مع أوروبا الصليبية امتد فى الزمان والمكان قبل ذلك وبعد ذلك .

ففى بلاد المغرب العربى امتد الصراع قبل ذلك واستمر أكثر من ألف عام ، ولايزال مستمراً ، بل إن الجزائريين يطلقون عليها حرب الألف عام . وهى حرب استمرت بين أوروبا الصليبية - البرتغال - إسبانيا - إنجلترا - فرنسا - ألمانيا

وبين بلاد المغرب العربى وخاصة الجزائر بين كر وفر إلى أن انتهت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ .

وفى الشرق كانت تركيا تخوض حروب الإسلام ضد أوروبا الصليبية وفى قلب أوروبا ذاتها ، واستطاعت أن تخضع معظم القارة الأوروبية للنفوذ الإسلامى التركى - إلى أن عادت أوروبا فاستطاعت أن تحيك المؤامرات ضد الخلافة العثمانية ونجحت فى إسقاطها سنة ١٩٢٤ .

وقد استخدمت أوروبا الصليبية فى صراعها مع الحضارة الإسلامية فى المرحلة الأخيرة عدداً من التكتيكات والأساليب الشيطانية فى سبيل السيطرة على الأمة الإسلامية وتدمير الحضارة الإسلامية ، منها التطويق البحرى عن طريق الكشوف الجغرافية ، ومنها إرساليات التبشير المسيحية الأوروبية .

ومنها زرع مدارس الفكر الأوروبى والغربى فى بلادنا عن طريق مؤسسات وأحزاب وصحف ومراكز إعلامية ، ومنها الاحتلال العسكرى وهى ذات الخطة التى رسمها لويس التاسع أثناء سجنه فى المنصورة إبان الحملات الصليبية (١) .

وفى الحقيقة فإن الهدف الأوروبى الصليبى فى القضاء على الحضارة الإسلامية يتضمن أيضاً القضاء على كنائس الشرق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية ، وخاصة القضاء على الكنيسة القبطية المصرية باعتبارها جزءاً أصيلاً من التراث الحضارى والثقافى الإسلامى ، وباعتبارها كنيسة متميزة ومستقلة عن الكنائس الأوروبية .

إذن فالحديث هنا - عندما نقول إن هناك تعصباً أوروبياً صليبياً ضد الحضارة الإسلامية وضد الثقافة الإسلامية وضد الأمة الإسلامية ، فإننا لا نتجاوز الحقيقة . بل الواقع أن ذلك أمر بديهى يؤكده اتفاق كافة الاتجاهات السياسية الأوروبية من ملكية وجمهورية ، رأسمالية واشتراكية . محافظة وليبرالية - فاشية ونازية

---

(١) أسامة حميد - موجز تاريخ مصر فى الحقبة العلمانية .

وديموقراطية . اتفاقها على التعصب الصليبى والحقد على الإسلام وحضارته وثقافته.

إذن عندما يتحدث الزعماء والمفكرون الوطنيون فى مصر أو غيرها عن التعصب الأوروبى الصليبى . فإن هؤلاء لا يعكسون تعصباً إسلامياً - بل هم يقررون واقعاً مرئياً لكل ذى عينين ، بل هؤلاء الذين يتجاهلون الحقائق هم الذين يخفون تعصبهم - ولكن هؤلاء الذين يصفون الواقع كما هو ليسوا متعصبين - إذ لو كانوا متعصبين لحاولوا إخفاء تعصبهم .

نعم - عندما يتحدث الأفغانى أو النديم أو عرابى - أو مصطفى كامل أو محمد فريد أو حسن البنا أو أى زعيم وطنى عن التعصب الأوربى الصليبى وعندما يدعون إلى التمسك بالثقافة والحضارة الإسلامية ، وعندما يحشدون الجماهير لمواجهة الغزوة الأوربية على بلادنا - فإنهم فى الحقيقة يدافعون عن الكنيسة القبطية أيضاً - وعن التراث القبطى أيضاً ، لأن الكنيسة القبطية تنتمى إلى الحضارة الإسلامية - ولأن التراث القبطى جزء لا يتجزأ من الثقافة الإسلامية.

وإذا كانت إرساليات التبشير تستهدف تنصير المسلمين . أو زرع أنماط التفكير الغربى فى بلادنا - أو العمل كطابور خامس لصالح الاستعمار ، وإذا كانت إرساليات التبشير قد ارتبطت بالاستعمار أيما ارتباط . فهى إما تكون طلائع له ، أو تأتى فى ركابه لتدعيم موقفه ونشر أهدافه والعمل على تهيئة الأجواء لصالح المشروع الاستعمارى ، فإنها أيضاً استهدفت تذويب الكنيسة القبطية فى مصر وتبشير أبنائها ومحاولة تحويلهم إلى الكنائس الأوروبية البروتستانتية والكاثوليكية ، ومحاولة اختراق المجتمع عن طريق التلويح بالمشروع الحضارى الغربى للأقباط .

إلا أن تلك المحاولات وجدت من يتصدى لها من الأقباط وخاصة البابا كيرلس الخامس الذى أنشأ مطبعة خصيصاً للرد على شبهات ومحاولات إرساليات التبشير

بين الأقباط ، بل ودعا إلى مقاطعة المدارس التابعة لإرساليات التبشير ، واعتبر كل من يدعم تلك المدارس خارجاً على الكنيسة القبطية (١) .

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية .

هل نحن على أبواب
حرب صليبية جديدة ؟

لأسباب كثيرة جدا منها ماهو عقائدى وماهو تاريخى وماهو سياسى وإقتصادى نجد أن التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية هو تناقض جوهرى كان ولايزال وسيستمر يشكل أبعاد الوجود الإنسانى على كوكب الأرض ، ربما تظهر بعض التناقضات الثانوية لتأخذ مساحة فى الزمان والمكان مثل التناقض بين الشيوعية والرأسمالية مثلا ولكن سرعان ماتتلاشى هذه التناقضات الثانوية أمام التناقض الجوهرى ، فالغرب كل الغرب وثنى صليبى ، الرأسمالى منه والشيوعى والنازى والاشتراكى والفاشى والليبرالى ، والإسلام والمسلمون هم العدو الرئيسى للغرب بكل إفرازاته الأيدلوجية والمذهبية .

فالرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف ، عندما أراد أن يقدم أوراق اعتماده إلى أوروبا وأمريكا تكلم عن وحدة المصير المسيحى والحضارة المسيحية ، وهى حضارة وثنية ذات قشرة مسيحية وهى إغريقية فى جوهرها وليس فيها شىء من المسيحية الحقة ولا حتى المسيحية المزيفة اللهم إلا القشور .

والرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ، وفى إطار حملته الإنتخابية لعام ١٩٩٢ قال باللفظ الواحد (إننى هنا أمثل أمريكا التى تمثل بدورها الحضارة اليهودية المسيحية التى تقود عالم اليوم بلا منافس) (١)

بل يقول (إن أخطر ثلاث حركات فى القرن العشرين هى النازية والشيوعية والحركة الإسلامية) (٢) .

وإذا كانت النازية والشيوعية قد انهزمت فلم يبق أمام السيد دان كويل إلا تصفية الحركة الإسلامية ! .

والكاتب الصحفى الأمريكى (عاموس بيرلماتر) كتب فى صحيفة الواشنطن بوست يقول (إنه لا يمكن حدوث مصالحة بين العالم المتمدن والإسلام لأنه دين ثورى وعدوانى وعنيف ومتشدد ، مثل البولشفية والفاشستية والنازية (٣) .

أما بيتر رومان الكاتب الأمريكى بمجلة (ذا ناشيونال ريفيو) فيقول (إنه

انتصر الغرب بنهاية الحرب الباردة ولكنا الآن نحن أمام تحد من قوى إسلامية تقودها الكراهية للأفكار السياسية الغربية بما يعيد إلى الأذهان الظلم الذى تعرضت له المسيحية فى زمن سابق) (٤) .

ويواصل رومان حديثه قائلاً (نحن لا نظلم الإسلام عندما نعتبره عدونا الجديد الذى يحل محل شيوعية الاتحاد السوفيتى ، ولا يمكن الحكم على الإسلام بالمقاييس التقليدية للسياسة الخارجية) (٥) .

أما مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق ريتشارد شيفر فيقول (إن الإسلام يمثل تهديدا كبيراً للاستقرار العالمى) (٦) .

أما إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق فيقول (بعد ذهاب الاتحاد السوفيتى فإن أهم الأسس الجديدة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية هو معارضة الصحوة الإسلامية) (٧) .

أما زعماء الصرب فأكثر وضوحاً ، فوزير الإعلام الصربى يقول (إن القوات الصربية - التى تذبح المسلمين وتبيدهم - تؤدى دور فرسان الصليب الذين ذهبوا لتخليص بيت المقدس من أيدى المسلمين إبان الحروب الصليبية) (٨) .

وزعيم الصرب فى كوسوفو يقول (الصرب حاربوا هنا لإنقاذ أوروبا من الإسلام ولانزال نحارب لمنع الإسلام من الانتشار فى قلب أوروبا) (٩) .

وتحت عنوان الإسلام السياسى والغرب إشكالية صناعة العدو فى النظامين الدولى والإقليمى الجديدين ، كتبت جريدة (الأهرام القاهرية تقول (١٠) (ولكن المرشح ليكون عدو النظام الدولي والغرب هو الإسلام السياسى والأيديولوجيات الثورية الراديكالية وجماعاته فى الشرق الأوسط أو الإسلام الآسيوى فى باكستان وأفغانستان) .

وبالطبع فإن الأهرام تخجل من ذكر الحقيقة عارية وهى عداء الغرب للإسلام واعتبار الإسلام هو العدو فى النظام العالمى الجديد وإلا كان على الأهرام

وحكومتهاأن تتخذ موقفا ، ولذا غلفتالحقيقة بكلمات من أمثال الإسلام السياسى أو الأيديولوجيات الثورية الراديكالية أو الإسلام الآسيوى أو غيرها من الكلمات .

والرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون يقول (إن الإسلام سيصبح قوة جيوبوليتيكية متطرفة ، وإنه مع التزايد السكانى والإمكانيات المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة ، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو ليواجه الخطر العدوانى للعالم الإسلامى ومما يرجح هذا الأمر أن الإسلام والغرب متضادان ، وعلى الغرب أن يتحد ليواجه الخطر الإسلامى الداهم) (١١) .

ومن تعليق لمجلة المصور القاهرية ، والتى لا يمكن اتهامها بالتطرف الإسلامى مثلا قالت فى مقالها الافتتاحى تعليقاً على كتاب نيكسون (صورة المسلم فى العقل الأمريكى كما يقدمها نيكسون تقول : إنه غير متحضر ودموى) (١٢) .

وتضيف نفس المجلة (فى الفصل الخامس من كتاب ريتشارد نيكسون وعنوان هذا الفصل العالم الإسلامى - فكرة تنطلق من أنه بعد سقوط الشيوعية فإن المسلمين فى العالم هم العدو الجديد) (١٣) .

وتضيف نفس المجلة أيضاً (إن الغرب يرى أن المتعامل مع العالم الإسلامى يشبه وضعه وضع الشخص الذى يعيش فى حفرة ضيقة ومعه مجموعة من الثعابين السامة) (١٤) .

والسيدة الحديدية مارجريت تاتشر قالت (يجب المحافظة على حلف الأطلنطى لمواجهة الخطر الإسلامى) (١٥) .

وكرر نفس المضمون السابق عدد كبير من قادة الغرب فى أوروبا وأمريكا فهاهو وزير خارجية إيطاليا يقول (لا تزال مهمة حلف الأطلنطى قائمة بل ضرورية ، فإذا كان الخطر الشيوعى قد انتهى ، وإذا كان حلف وارسو قد ذهب فإن الخطر الإسلامى باق ولم يذهب) (١٦) .

والمعلق الروسى الشهير ماسيليف يقول (إن أمريكا الآن تنظر إلى العالم

الإسلامى بوصفه امبراطورية الشر الجديدة) (١٧) .

إن البابا يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان قد اعتبر انهيار الشيوعية فرصة مناسبة للبدء فى تنصير المسلمين والقضاء على الإسلام فحمل عصاه وجاء إلى إفريقيا وآسيا لإقامة الصلوات والتبشير فى بلاد لا يسكنها مسيحى واحد ، وكان البابا يوحنا بولس الثانى قد أرسل منشورا إلى جميع القساوسة الكاثوليك يأمرهم فيه بانتهاز الفرصة التى سنحت بسيطرة الغرب وأمريكا على العالم ونشر المسيحية فى كل بقاع العالم وخاصة البلاد الإسلامية) (١٨) .

والموجة العنصرية الصليبية التى تتصاعد فى أوروبا وأمريكا لاتخص كبار القادة وحدهم ولا تخص اتجاهات سياسسة معينة بل هى موجه تطال الجميع كتعبير عن وجدان صليبى متغلغل فى الغرب ، وعلى سبيل المثال فإن مجلة دير شبيجيل الألمانية (١٩) واسعة الانتشار حملت على صدر غلافها الصادر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ عنوانا واحدا ضخماً يلخص الموجة العنصرية التى تجتاح ألمانيا ضد العرب والمسلمين ، يتكون هذا العنوان من كلمة واحدة فقط هى(الكراهية) (HASS)

وقدمت الصحيفة بعض الأعمال العنصرية التى يقوم بها الألمان ضد المسلمين ، وفى هذا الإطار يمكننا أن نسجل مثلا أن نشرات الأخبار فى شهر أغسطس ١٩٩٢ قد فعلت بأنباء المظاهرات الألمانية ضد العرب والمسلمين المهاجرين فى ألمانيا ، وقيام المتظاهرين الألمان بإحراق أو إلقاء الحجارة على معسكرات المهاجرين أو الفنادق التى يقيمون بها ، ومن ناحية أخرى فإن المتاعب التى واجهها السفير الألمانى فى المغرب بسبب تحوله إلى الإسلام تكشف عن روح عنصرية حادة فى الوجدان الألمانى .

وقد نقلت وكالة رويتر عن أحد أعضاء البرلمان فى ولاية بادن فور تمبرج الألمانية قوله (على المساجد أن ترحل من ألمانيا) (٢٠) .

ونقلت الوكالة ذاتها عن عضو فى برلمان شتوتجارت الألمانية قوله (إن الكيل قد

فاض بالناخبين الألمان بسبب مسجد يجرى بناؤه على أطراف المدينة من أجل العمال الأتراك) (٢١) .

أما فى فرنسا فالموجة العنصرية ضد العرب والمسلمين تشتد يوما بعد يوم . بل إن التصريحات المعادية ضد الإسلام والمسلمين أصبحت الطريق السهل أمام الساسة الفرنسيين الذين يريدون العودة إلى الأضواء من خلال العزف على وتر يمس الوجدان الفرنسى ، ألا وهو وتر العنصرية ضد الإسلام ، فجاك شيراك زعيم الحزب الديجولى يصف العرب والمسلمين بالوساخة والرائحة النتنة وافتعال الضجيج المتواصل) (٢٢) .

والرئيس الفرنسى الأسبق جيسكار ديستان شن بدوره هجوماً ضاريا على الجزائريين والأتراك والمسلمين عموما وطالب بطردهم ، بل طالب بسحب الجنسية الفرنسية من الجزائريين الذين حصلوا عليها (٢٣) .

أى أن العداء العنصرى للإسلام فى فرنسا لم يعد قاصرا على جان مارى لوبن زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية بل يطال كافة الاتجاهات السياسية ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن جان مارى لوبن يكسب كل يوم أنصارا جددا مما يعكس تزايد الوجدان العنصرى الصليبى فى فرنسا .

والفرنسيون فى هذا الصدد لا يتورعون عن استخدام المصطلحات الدينية المباشرة بلا خجل ، فرئيس مكتب الهجرة الدولية بفرنسا (جاك كلود بارو) يعلن فى مقابلة صحفية (أن الديانة الإسلامية هى الأكثر انغلاقاً وتشددا ويشترط على المهاجرين المسلمين إلى فرنسا أن يتخلوا عن الإسلام كشرط لا ستيعابهم فى المجتمع الفرنسى ، ويقول (إن فرنسيا من أصل توجولى استطاع الوصول إلى مركز وزير دولة لأنه تنصر وأصبح يذهب باستمرار إلى الكنيسة) (٢٤) .

وفى بلجيكا فإن السجون أصبحت مكتظة بالمهاجرين العرب والمسلمين الذين ألقى القبض عليهم فى حملات مكثفة قامت بها الشرطة البلجيكية مما أدى إلى

تظاهر هؤلاء واشتباكهم مع الشرطة ومن المعروف أن بلجيكا تعد من أكثر الدول اضطهاداً للمسلمين ففى خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ كانت بلجيكا قد طردت خمسة آلاف شخص منهم .

وفى بريطانيا شهد عام ١٩٩١ موجة من العنف الدامى ضد المسلمين خصوصاً فى المدن التى تشهد تجمعات كبيرة منهم مثل مانشستر وليفربول وبرمنجهام ، فقد ألقيت ثلاث قنابل على المساجد فى تلك المدن وأحرق مسجد رابع فى بلدة (ووكينج) غربى لندن ، وأمريكا بالطبع لم تشذ عن هذه القاعدة ، ففى خلال عام ١٩٩١ أيضاً تصاعدت أعمال العنف الجسدى والنفسى ضد العرب والمسلمين بل إن فروع مكتب التحقيق الفيدرالى قد استدعت عشرات الألوف من الشبان العرب والمسلمين ، وكان أغرب تصريح فى هذا الصدد قد جاء على لسان ويليام شستر رئيس مكتب التحقيق الفيدرالى وقال فيه (إن من هؤلاء المسلمين إرهابيين محتملين) وقد علق محام أمريكى من أصل آسيوى على ذلك التصريح بمرارة قائلاً (إننى لم أسمع فى حياتى ولم أقرأ فى كتب القانون عن مشروع مجرم أو مشروع إرهابى) (٢٥) . وفى الانتخابات الأوروبية التى أجريت أوائل عام ١٩٩٢ ارتفعت النبرة العنصرية وزاد عدد مؤيديها المباشرين ، فقد زادت الأصوات الممنوحة لليمين المتطرف فى كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وقد علق الأستاذ سلامة أحمد سلامة فى مقال له بالأهرام على ذلك قائلاً (فى أوروبا يزحف اليمين المتطرف الآن نحو المقدمة وهذا إيذان بازدياد العداء تجاه العالم الثالث ونمو روح الكراهية والاستعلاء والأنانية تجاه الأجانب ويهدد الجاليات الإسلامية فى أوروبا)(٢٦) .

والأستاذ سلامة أحمد سلامة - وهو لا يمكن اتهامه بالتطرف الإسلامى مثلا - ليس وحده الذى رصد ذلك ، بل إن مفكرين علمانيين معروفين بعدائهم للاتجاه الإسلامى ، لم يجدوا بدا من الاعتراف بهذه الحقيقة ، فالأستاذ محمد حسنين هيكل مثلا صرح مندهشاً لصحيفة الإندبندنت البريطانية قائلاً (إنه يندهش من

روح العداء الصليبي التي تنتشر في الغرب الآن) (٢٧) .

والأستاذ لطفي الخولي قال (إن روحا صليبية واضحة تحرك السلوك الغربي تجاه العرب) (٢٨) .

وحتى الأستاذ محمد سيد أحمد - وهو شيوعي مصري معروف - قال نفس الشيء في أكثر من مقال بجريدتي الأهالي والأهرام ، ولأن الأمر أصبح من الاستفزاز والوضوح ، فإنه لم يلفت نظر الكتاب السياسيين فقط ، بل لفت نظر حتى الشعراء ، فهاهو الشاعر الكبير فاروق جويدة يقول (مواقف الغرب الآن تعيد إلى أذهاننا الوجه القبيح للغرب حين امتهن مقدساتنا وأوطاننا واستباح خيرات بلادنا واعتبرنا شعوبا من الدرجة العاشرة) ويتساءل الأستاذ فاروق جويدة قائلاً (هل هي عودة لدق طبول الحروب الصليبية الملعونة ؟) (٢٩) .

مارصدناه فيما سبق من موجة عنصرية صليبية عارمة في أوروبا وأمريكا يختص على وجه التحديد بعامي ١٩٩١ / ١٩٩٢ ، وهما العامان اللذان تليا عملية انهيار الشيوعية وانفراد أمريكا بقيادة العالم ، فهل يرجع الأمر إلى أن الغرب بدأ يبحث عن عدو بديل للشيوعية مثلا فوجده في الإسلام ؟

أم أن الأمر أعمق من هذا التفسير السطحي ؟

وفي الحقيقة فإن المنطق العلمي والموضوعي يقول إن انهيار الشيوعية مثلا لا يؤدي بالضرورة إلى العداء للإسلام ، وإن بحث الغرب عن عدو بديل للشيوعية ربما لأنه يحتاج إلى عدو دائماً ! - لا يمكن أن يكون مبررا لاختيار الإسلام بالذات ليكون هذا العدو الجديد مالم يكن هناك استعداد ذاتي في الوجدان الغربي لتقبل هذه الفكرة أي مالم يكن العداء للإسلام أصلا موجودا وعميقا في الوجدان الغربي قبل الشيوعية ذاتها صعوداً ثم انهيارا .

علينا أن ندرك بداية أن الشيوعية ماهي إلا أحد أوجه الحضارة الغربية ، أو هي إحدى إفرازات الأرضية الثقافية للحضارة الغربية التي أفرزت الرأسمالية والنازية

والفاشية الاشتراكية الديموقراطية وغيرها ، والتناقض الذى كان قائماً بين الدول الرأسمالية الديموقراطية وبين الشيوعية لم يكن إلا تناقضاً بين طرفين خرجا من حضارة واحدة ويحملان السمات الأساسية لتلك الحضارة ، وهذا الأمر معروف بل ويعترف به مفكرو الغرب أنفسهم حتى قبل انهيار الشيوعية ، يقول المؤرخ الإنجليزى أرنولد توينبى (إن المنافسة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على زعامة العالم ، وبين المذهب الحر والشيوعية هو موضوع نزاع عائلى داخل أسرة المجتمع الغربى) (٣٠) .

وقبل ظهور الشيوعية ، وأثناء صعودها ، وبعد انهيارها كان ولايزال التناقض الرئيسى فى هذا العالم هو التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية الحضارة الإسلامية التى تمثل التوحيد والحق والعدل والحرية واللا عنصرية والحضارة الغربية التى تمثل الوثنية والمنفعة اللا أخلاقية والقهر والعنف والنهب والعنصرية ، وأن ذلك الصراع استمر فى الزمان والمكان فى التاريخ والجغرافيا وشغل مساحة كبيرة من تاريخ الصراع فى هذا العالم منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم ، وأن كل القوى الغربية بلا استثناء وكل إفرازات الحضارة الغربية بلا استثناء ، وكل دول الغرب بلا استثناء تدخل فى الطرف المعادى للحضارة الإسلامية ، وصحيح أنه يمكن أن يحدث تناقض بين بعض الدول الغربية أو بعض المذاهب السياسية الغربية أو بين الشيوعية والرأسمالية مثلا أو المعسكر السوفيتى والمعسكر الأوروبى الأمريكى مثلا إلا أن ذلك يظل فى إطار التناقضات الثانوية ، بل ويمكن لهذه التناقضات الثانوية أن تقفز فى بعض اللحظات لتأخذ مكانا كبيرا فى التاريخ ، إلا أنها تظل رغم حدتها تحمل سمات التناقضات الثانوية التى سرعان ما تتلاشى أمام التناقض الجوهرى ، فبرغم حدة الصراع الثانوى بين إنجلترا وفرنسا فى نهاية القرن التاسع عشر نرى هذا التناقض يتلاشى مع ظهور الثورة العرابية فى مصر ، فنرى فرنسا تضحى بمصالحها فى مصر وتسلم الكعكة كلها لإنجلترا خوفا من خطر

الثورة العرابية على المشروع الاستعماري الغربي برمته (٣١) .

ونرى التناقض بين أمريكا والاتحاد السوفيتي يتلاشى في قضية فلسطين ، ونحن نعلم أن الدولتين اعترفتا بإسرائيل فور قيامها سنة ١٩٤٨ (٣٢) .

إذا فالتناقض الغربي مع الإسلام تناقض جوهري امتد في الزمان والمكان منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم ، سواء كانت أوروبا تحت حكم الإقطاع والكنيسة أو الرأسمالية أو مع ظهور المذاهب الفاشية والنازية والشيوعية .

والسلوك الغربي تجاه المسلمين هو نفس سلوك البابا إربان الثاني مفجر الحروب الصليبية الذي وقف خطيبا عام ١٠٩٥ م في مجمع كليرمونت الكنسي بفرنسا قائلاً (أيها الجنود المسيحيون ... إذهبوا وخلصوا البلاد المقدسة من أيدي الكفار المسلمين ، إذهبوا واغسلوا أيديكم بدماء أولئك المسلمين الكفار) (٣٣) .

نعم قبل أن تظهر أو تندثر الشيوعية بزمان بعيد كان الإسلام دائماً وأبدا هو العدو ، فالكاردينال لايتجوري يحدد أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر قائلاً (علينا أن نخلص هذا الشعب وأن نحرره من القرآن وعلينا أن ننشيء أطفالهم على مبادىء غير التي نشأ عليها أجدادهم ، إن واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل أو إبادتهم) (٣٤) .

ويقول الجنرال كليمونت تونير وزير الحربية الفرنسية عام ١٨٣٠ أي عام احتلال الجزائر (إن الحملة على الجزائر هي حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله للثأر من أعداء المسيحية) (٣٥) .

والجنرال بيجو - القائد العسكري الفرنسي في الجزائر يجمع الأطفال ويسلمهم للقسيس الأب (بريمو) قائلاً (حاول ياأبت أن تجعلهم مسيحيين) (٣٦) .

ويقول الجنرال بيجو أيضا (إن أيام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد ماتت ولن يكون في الجزائر كلها بعد عشرين عاما من إله يعبد سوى المسيح) (٣٧) .

وفي الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر قال خطباء الفرنسية (إن احتفالنا

اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر ، ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها) (٣٨) .

ووقف أحد المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر فى نفس الاحتفال يقول (إن عهد الهلال قد ولى وإن عهد الصليب قد بدأ وإنه سيستمر إلى الأبد) (٣٩) .

وكتبت جريدة فرنسية سنة ١٩٢٦ تقول (لقد استسلم عبدالكريم الخطابى من غير شرط وخضع لحماية فرنسا ، ذلك ماكنا نبغى فالحادث مهم ، فهو يضرب الإسلام فى الصميم وبوسعنا الآن أن نفتك بهذا الدين الفتك الذريع) (٤٠) .

وحين دخل الجنرال اللنبى القدس يوم ٩ ديسمبر عام ١٩١٧ قال قولته المشهورة : (الآن انتهت الحروب الصليبية) (٤١) .

وحين دخل الجنرال جورو دمشق يوم ٢١ يوينو ١٩٢٠ توجه إلى قبر صلاح الدين الأيوبى ووقف أمامه قائلاً (ها قد عدنا يا صلاح الدين) (٤٢) .

وليس الذى قاله اللنبى أو جورو إلا تعبيرا عن الموقف السياسى والثقافى الأوروبى كله فى ذلك الوقت ، فالصحف البريطانية مثلا نشرت صور اللنبى وكتبت تحتها العبارة التى قالها ، ولويد جورج وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت هنأ الجنرال اللنبى فى البرلمان البريطانى لإحرازه النصر فى آخر حملة صليبية من الحروب الصليبية التى سماها لويد جورج الحملة الصليبية الثامنة) (٤٣) .

والجندى الإيطالى الذى كان يذهب إلى ليبيا لاحتلالها كان ينشد لأمه أماه :

أتمى صلاتك ... لا تبكى ..) بل اضحكى وتأملى .. أنا ذاهب إلى طرابلس ... فرحا مسرورا ... سأبذل دمى فى سبيل سحق الأمة الملعونة ... سأحارب الديانة الإسلامية ... سأقاتل بكل قوتى لمحو القرآن (٤٤) .

ويقول لورنس براون (إن الإسلام هو الجدار الوحيد فى وجه الاستعمار الأوروبى) (٤٥) . ويقول رئيس الوزراء البريطانى الأسبق (مادام هذا القرآن موجودا فى أيدى المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق) (٤٦) .

ويقول المستشرق جاردنر (إن القوة التى تكمن فى الإسلام هى التى تخيف أوروبا) (٤٧) .

ويقول أنطونى ناتنج (على العالم الغربى أن يحسب حساب الإسلام كقوة دائمة وصلبة تواجهنا عبر المتوسط) (٤٨) .

ويقول مسئول فى وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٩٥٢ (ليست الشيوعية خطرا على أوروبا فيما يبدو لى ، إن الخطر الحقيقى الذى يهددنا تهديدا مباشرا وعنيفا هو الخطر الإسلامى) (٤٩) .

ويقول فيليب فونداس (إن من الضرورى لفرنسا أن تقاوم الإسلام فى هذا العالم وأن تنتهج سياسة عدائية للإسلام وأن تحاول على الأقل إيقاف انتشاره) (٥٠).

ويقول المستشرق الفرنسى كيمون (من الواجب إبادة خمس المسلمين والحكم على الباقين بالأشغال الشاقة ، وتدمير الكعبة ووضع قبر محمد وجثته فى متحف اللوفر) (٥١) .

ويقول أيوجين روستو رئيس قسم التخطيط ومساعد وزير الخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧(يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب بل هى خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية) (٥٢) .

بل إن الصهيونية ، التى تدرك مدى العداء الأوروبى للإسلام استخدمت شعار (قاتلوا المسلمين) لدعوة الأوروبيين للتبرع لإسرائيل) (٥٣) .

ولم يسلم حتى أنصار الديكتاتورية والشيوعية فى الغرب من العداء للإسلام فسالازار ديكتاتور البرتغال يقول (إن الخطر الحقيقى على حضارتنا هو الذى يمكن أن يحدثه المسلمون) (٥٤) .

وجريدة الحزب الشيوعى تقول فى عدد ٢٢ مايو ١٩٥٢ (من المستحيل تثبيت الشيوعية قبل سحق الإسلام نهائياً) .

إذن فالعداء للإسلام أمر يطال كل إفرازات الحضارة الغربية وهو وجدان أوروبى عميق قبل ظهور الشيوعية وبعد انهيارها وليست أمرا طارئاً على العقل والوجدان الأوربيين .

(١) الأهرام - ١٩٩٢/٩/٥

(٢) الأهرام - ١٩٩٢/٩/١٠

(٣) الأهرام - ١٩٩٢/٩/١٠

(٤) هذه بالطبع مغالطة فالمسيحية لم تتعرض للاضطهاد على يد المسلمين بل العكس هو الصحيح .

(٥) بل تظلمونه ولا تفهمونه ياسيد رولان .

(٦) الأهرام - ١٩٩٢/٩/١٠

(٧) قد يقول البعض أن العداء للإسلام فى الغرب يرجع للنفوذ اليهودى السياسى والإعلامى على الغرب ، ولكن هذه حقيقة جزئية ، لأنه لو لم تكن الأرضية الثقافية الغربية معادية للإسلام لما أمكن لليهود إحداث هذا الأمر .

(٨) الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/٧ .

(٩) الأخبار - ١٩٩٢/٩/٧ .

(١٠) جريدة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ١٩٩١/١١/١ .

(١١) ريتشارد نيكسون - الفرصة السانحة - ترجمة أحمد صدقى مراد - دار الهلال - القاهرة - ١٩٩٢ .

(١٢) مجلة المصور - عدد - ٢٢ أبريل ١٩٢٢ .

(١٣) مجلة المصور نفس المصدر السابق .

(١٤) مجلة المصور نفس المصدر السابق .

(١٥) د . محمد مورو - الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة - دار الروضة - القاهرة - ١٩٩٢.

(١٦) صحيفة النيوزويك - نقلا عن د . عبدالودود شلبى - عرب ومسلمون للبيع - المختار الإسلامى - القاهرة -١٩٩٢ .

(١٧) نقلا عن د . محمد مورو - الإسلام وأمريكا - مرجع سابق .

(١٨) نشر هذا المنشور البابوى فى جريدة النيويورك تايمز الأمريكية فى عدد ١٩٩١/١/٢٣.

(١٩) عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ .

(٢٠) جريدة الشرق الأوسط عدد ١٢/٤/١٩٩٢ .
(٢١) نفس المصدر السابق .
(٢٢) د . محمد مورو - الإسلام وأمريكا - مرجع سابق .
(٢٣) نفس المرجع السابق .
(٢٤) نفس المرجع السابق .
(٢٥) نفس المرجع السابق .
(٢٦) الأهرام - ١٢/٤/١٩٩٢ .
(٢٧) نشرت جريدة مصر الفتاة ترجمة لهذا التصريح فى عدد ١٦/٣/١٩٩٢ وكذا صحيفة الشعب فى عدد ١٧/٣/١٩٩٢ .
(٢٨) الأهرام - عدد ١٥/٣/١٩٩٢ صفحة الحوار القومى .
(٢٩) الأهرام عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٢ مقال تحت عنوان (الغرب وعودة الوجه القبيح) .
(٣٠) أرنولد توينبى - تاريخ الحضارات .
(٣١) د . محمد مورو - صفحات من كفاح شعب مسلم - الجزء الثالث (الثورة العرابية الإسلامية) - الزهراء للإعلام العربى - القاهرة ١٩٩٢ .
(٣٢) د . محمد مورو - التحدى الاستعمارى الصهيونى وجهة نظر إسلامية - دار الفتى المسلم - القاهرة - ١٩٨٦ .
(٣٣) د . سعيد عبدالفتاح عاشور - الحروب الصليبية - مكتبة الأنجلو المصرية (٣٤) بسام العسيلى - جهاد شعب الجزائر - دار النفائس - بيروت .
(٣٥) نفس المرجع السابق .
(٣٦) نفس المرجع السابق .
(٣٧) نفس المرجع السابق .
(٣٨) أبو الصفصاف عبدالكريم - جمعية العلماء المسلمين فى الجزائر ودورها فى تطور الحركة الوطنية الجزائرية - دار الهدى - الجزائر - ١٩٨٧ .
(٣٩) نفس المرجع السابق .
(٤٠) la Depeche de Canstantine 28 / 5 / 1926
(٤١) د.عبدالعزيز الشناوى - الخلافة العثمانية - مكتبة الأنجلو المصرية .
(٤٢) نفس المرجع السابق .
(٤٣) د . وليم سليمان - مقال فى مجلة الطليعة القاهرية - عدد ديسمبر عام ١٩٦٦ ولعل

استدلال د . وليم سليمان بها دليل على مدى استفزازها ، وكذلك نشرها فى مجلة الطليعة اليسارية ، أى أن التعصب الصليبى الأوروبى لاينكره حتى المسيحى المصرى ولا يستطيع حتى أن يبتلعه ذووا الميول اليسارية .

(٤٤) محمد جلال كشك - القومية والغزو الفكرى .

(٤٥) د . عمر فروخ - ومصطفى الخالدى - التبشير والاستعمار .

(٤٦) محمد أسد - الإسلام على مفترق الطرق .

(٤٧) د . عمر فروخ ، ومصطفى الخالدى - التبشير والاستعمار .

(٤٨) وليم بولك - الولايات المتحدة والعالم العربى .

(٤٩) سعيد حوى - حبذا الله ثقافة وأخلاقاً .

(٥٠) فيليب فونداس - الاستعمار الفرنسى فى إفريقيا السوداء .

(٥١) د . محمد البهى - الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى - مكتبة وهبة - القاهرة .

(٥٢) جلال العالم - قادة الغرب يقولون - دمروا الإسلام أبيدوا أهله - المختار الإسلامى - القاهرة .

(٥٣) محمد جلال كشك - طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية - المختار الإسلامى .

(٥٤) سعيد حوى - حبذا الله ثقافة وأخلاقاً .

(٥٥) نقلا عن جلال العالم - دمروا الإسلام - مرجع سابق - المختار الإسلامى .

الفرز الحضارى لا الطائفى

الإسلام دين وحضارة ، دين وحضارة المسلمين ، وحضارة غير المسلمين فى تلك الرقعة الجغرافية والمساحة التاريخية الممتدة فى آسيا وإفريقيا بالذات على فترة طويلة من التاريخ (أكثر من ١٤ قرنا) ومنذ أن صبغ الإسلام هذه المنطقة السكانية بالقيم الحضارية والثقافة الإسلامية ، واختار أهلها طواعية من أسلم منهم ومن لم يسلم - الثقافة والحضارة الإسلامية ، بل وأسهم فى صياغة هذه الحضارة منذ ذلك الوقت ، فإن الحضارة الإسلامية أصبحت علما على هؤلاء الناس في قيمهم وثقافتهم وسلوكهم ، بل ومعاركهم التاريخية وخاصة مع الحضارة الغربية ، التى ما فتأت تكيد للحضارة الإسلامية وتستهدف تذويب المسلمين وغيرالمسلمين فى حضارتها وإلحاقهم جميعا كعبيد فى ذيل الحضارة الغربية .

وفى العصر الحديث ، حاولت الحضارة الغربية أن تلعب لعبة خبيثة فى بلادنا بهدف الكيد للحضارة الإسلامية وبهدف نهب المنطقة وهى لعبة الطائفية ، ولكن المسلمين وغير المسلمين فى بلادنا فهموا هذه اللعبة القذرة وتصدوا لها لأنهم أدركوا أنها تستهدف المسلمين وغير المسلمين وأنها حضارة غير أمينة وأنها تلعب لعبة الطائفية كلعبة قذرة ، وفهم غير المسلمين وخاصة المسيحيين (١) أنهم وثقافتهم الوطنية مستهدفون للذوبان على يد تلك الحضارة .

ولا شك أن الموقف الصحيح - ومن أجل مستقبل أفضل - يؤكد على ضرورة التمسك بالقيم والثقافة الوطنية ورفض المشروع الحضارى الغربى .

نحن إذاً أمة ذات حضاره تضم المسلم وغير المسلم ويدافع عنها المسلم وغير المسلم ونحن نواجه محاولات مستمرة لضرب حضارتنا وثقافتنا الوطنية ومحاولة تغريبنا بهدف إخضاعنا للمشروع الحضارى الغربى .

وكل من يقف مع المشروع الحضارى الوطنى سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو فى الموقف الصحيح ، وكل من يتخلى عن المشروع الحضارى الوطنى سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو فى الموقف الخطأ أو الخيانى .

والمسألة هنا مسألة فرز حضارى وليست مسألة فرز طائفى ومسألة الفرز الطائفى - وهى بدعة جاءت مع الاستعمار - أمر يرفضه كل وطنى مسلما كان أو مسيحياً. فعلى سبيل المثال عاش لبنان آمنا مستقرا - تحت الحكم العثمانى - من الفتن الطائفية ولم تكن هناك إفرازات طائفية ولا حتى مصطلحات طائفية حتى بداية القرن التاسع عشر ، ولكن مع ظهور إرساليات التبشير وتطلع الدول الاستعمارية وخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا إلى مد نفوذها فى تلك المنطقة ، بدأت على الفور التميزات الطائفية والفتن الطائفية وخاصة أعوام ١٨٤١ / ١٨٤٥ / ١٨٦٠ لأن كل دولة من هؤلاء - وعن طريق إرساليات التبشير التابعة لها حاولت استمالة طائفة من الطوائف اللبنانية ، ولعل أعجب ما فى الأمر أن الأمير عبدالقادر الجزائرى الذى كان يعيش فى الشام فى ذلك الوقت هو الذى قام بحماية نصارى الشام من الدروز عام ١٨٦٠ عاكسا ومؤكدا بذلك مسئولية الحضارية الإسلامية ، ومشيرا بسلوكه الفذ هذا ، أن الإسلام يرفض الطائفية ومدركا أن هذه الطائفية لعبة استعمارية تمهيداً للتدخل فى شئون الشام بحجة حماية الأقليات (٢) ، تقول الدكتورة سوسن إسماعيل فى رسالتها للدكتوراه عن الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية (منذ بداية القرن التاسع عشر غدت القنصليات الأجنبية فى ولايات الشام أوكارا للدسائس والفتن وإثارة الاضطربات عن طريق تحريض الطوائف الدينية وترويج الشائعات التى كانت تسبب الفتن الطائفية) (٣) .

وتقول الدكتورة سوسن إسماعيل أيضاً (وجه المبشرون الأوروبيون إهتمامهم إلى البيئة المسيحية في الشام يثيرون الخلاف فى طبقاتها وأصل مذاهبها ، وإن المنافسة بين المبشرين البروتستانت وبين المبشرين اليسوعيين القت في البلاد فتنا ومنازعات مذهبية واجتماعية وقد تبارى المبشرون البروتستانت واليسوعيون فى خلق هذه الاضطربات بين الطوائف المسيحية ذاتها) (٤) .

وتتحدث الدكتورة سوسن إسماعيل عن أسباب فتنة الشام فى فصل خاص أفردته

لذلك تحت عنوان « أسباب الفتنة وحوادثها » قائلة (عمدت السياسة الأوروبية إلى ترسيخ قدمها فى المنطقة عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية) (٥) .

وإذا تركنا الشام وجئنا إلى مصر ، نجد أن الفتنة الطائفية والسلوك الطائفى ومصطلح الطائفية نفسه جاء مع المحاولة الاستعمارية الأولى (الحملة الفرنسية ١٧٩٨ / ١٨٠١) ، ففضلاً عن محاولات خلق طابور خامس قبطى وتجنيد عدد من السفلة مثل يعقوب لهذا الغرض ، فإن أدبيات الحملة الفرنسية هى أول من استخدم الفرز الطائفى في منشوراتها .

يقول محمد جلال كشك (كان الجبرتى يقسم أهل مصر إلى الأمراء وأولاد البلد وأولاد العرب ، أو المشايخ ومساتير الناس والزعران والحرافيش والفلاحين والعربان ولكن حكومة الثورة الفرنسية قسمتنا إلى مسلمين ونصارى ويهود ، وأصبح الناس فى مصر- حسب المنشورات التى تصدر عن الفرنسيين - إما فرنساويا أو مسلما أو روميا أو نصرانيا أو يهوديا) (٦) .

وأينما سرت أو بحثت فى الأحداث والأدبيات فستجد أن السلوك الحضارى والفرز الحضارى هو ديدن أبناء المدرسة الوطنية المنحازين إلى المشروع الحضارى للأمة والرافضين للتبعية والخضوع للمشروع الحضارى الأوروبى ومنهم بالطبع المسلم والمسيحى ، وكذا لو سرت أو بحثت فى الأحداث والأدبيات لوجدت السلوك الطائفى والفرز الطائفى موجود لدى هؤلاء المرتبطين بالاستعمار والرافضين للمشروع الوطنى جهلا أو خيانة .

وإذا كانت البدايات الأولى للاستعمار فى الشام ومصر قد جاءت معها بالطائفية فإن آخر المراحل الاستعمارية - الأمريكية - استطاعت أن تقيم مؤسسة شاملة لهذا الغرض أسمتها مجلس الكنائس العالمى وهو فرع تابع للمخابرات الأمريكية والهدف منه زرع الخلافات الطائفية لاتخاذها ذريعة للتدخل ولمد النفوذ الأمريكى

وهذا الكلام ليس من عندنا ولكن عليه شهادات من كتاب لايمتون للاتجاه الإسلامى بصلة . فعلى سبيل المثال يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه خريف الغضب (إن مجلس الكنائس العالمى يعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة فى أن يقوم الدين بدور رئيسى فى الصراع ، وإن التحقيقات التى جرت فى الكونجرس أثبتت أن مجلس الكنائس العالمى كان من الجهات التى حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) .

ويضيف هيكل (وفوق منصة الرئاسة يوم الافتتاح كان يجلس وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس شقيق الرئيس المعين لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية آلان دالاس إلى جانب رئيس مجلس الكنائس العالمى وكان مما قاله دالاس أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أن نبشر بالحضارة الغربية) (٧) .

أما الكاتب القبطى المعروف د . وليم سليمان قلادة فيقول فى كتابه « الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية » (إن دعوة مجلس الكنائس العالمى تتجه فى صراحة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس داخل البلاد المستقلة حديثا فى سياسة بلادها ، وابتدع لاهوتية جديدة لتبرير هذا الاتجاه تقول بأن نشاط الدولة فى كل نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تحت سلطان الله ولابد للكنائس من أن تبدى رأيها فى هذا النشاط ولابد من الاستعانة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل الدولة المستقلة حديثا متفقاً مع اتجاه الكنائس المسيحية فى الغرب ويصل التناسق بين اتجاه مجلس الكنائس العالمى والاتجاه الغربى فى السياسة الدولية إلى حد أن أحد الكتب التى أصدرها المجلس تضمن نظرية اجتماعية دينية تدعو إلى إجراء صلح بين العرب وإسرائيل) (٨) .

أما الناقد الأدبى القبطى د . غالى شكرى فهو ينقل النص السابق للدكتور وليم سليمان قلادة فى كتابه « الأقباط فى وطن متغير» ويضيف إليه (أنه فى ديسمبر سنة ١٩٦١ عقد فى العاصمة الهندية نيودلهى المؤتمر العام الثالث لمجلس الكنائس

العالمى وأصدر قرارا يبرىء اليهود من دم المسيح ويحذر الكنائس من التعليم المعادى لليهود ، وكان هذا القرار- والكلام مايزال لغالى شكرى - هو أداة الضغط الأولى على الفاتيكان ليصدر وثيقته الشهيرة فى تبرئة اليهود من دم المسيح)(٩).

إذاً فمجلس الكنائس العالمى تابع للمخابرات الأمريكية على حد قول هيكل وله دور مشبوه فى الترويج لقيم الحضارة الغربية والسياسة الغربية عموما والأمريكية ، خصوصاً على حد قول د . وليم سليمان وهو موالى لإسرائيل على حد شهادة غالى شكرى ، والطبيعى والمسألة هكذا أن الموقف الوطنى الصحيح هو رفض ومناهضة هذا المجلس ، وبالفعل كان هذا الموقف الصحيح هو موقف الأقباط المصريين حتى جاء البابا شنودة فأصبح رئيسا له ! على عكس التراث الكنسى المصرى وعلى عكس المصالح الوطنية وعلى عكس المتوقع وعلى حساب المشروع الحضارى الوطنى وانحيازا وتبعية للمشروع الحضارى الغربى .

وننقل هنا ماقاله الأستاذ عبداللطيف المنادى فى كتابه « الأقباط : الكنيسة أم الوطن » يقول الأستاذ عبداللطيف المنادى (ما الذى تغير فى موقف الكنيسة المصرية حتى تنخرط فى أنشطة مجلس الكنائس العالمى بصورة أوسع وحتى تدفع بيطريرك أقباط مصر إلى سدة رئاسته .

ويجيب الأستاذ عبداللطيف المنادى (أهم متغير فيما نرى هو الطرف الثالث فى المعادلة المتمثل فى الأنبا شنودة شخصياً الذى تولى منصبه سنة ١٩٧١) .

وبعد أن يعدد الأستاذ عبداللطيف المنادى الحقائق حول الدور المشبوه لمجلس الكنائس العالمى ، من ارتباطه بالمخابرات الأمريكية - واختراق الصهيونية لكنائس البروتستانية الأوروبية والأمريكية وهى المسيطرة على المجلس منذ إنشائه يعود الأستاذ عبداللطيف المنادى ليتساءل (هل يمكن أن تكون الخطوة حلقة فى جر الكنيسة المصرية إلى تلك الساحة ثم يختتم الأستاذ عبداللطيف المنادى كلامه قائلاً (تلك الملابسات التى ذكرناها يتعذر تجاهلها فى اللحظة الراهنة وجميعها تستحق

المراجعة والتفكير العميقين) (١٠) .

الفرز الحضارى مرة أخرى هو أن من ينحاز إلى المشروع الوطنى سواء كان مسلما أو مسيحياً هو على الموقف الصحيح ومن ينحاز إلى المشروع الغربى ويتنكر للمشروع الحضارى الوطنى فهو إما خائن أو جاهل سواء أيضاً كان مسلما أو مسيحياً .

فعلى سبيل المثال نجد رجلا مثل د . وليم سليمان قلادة فى كتابه « الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية » الصادر سنة ١٩٦٨ يعكس هذا الانتماء الوطنى .

ونجد رجلا قبطياً أيضاً هو أنور عبدالملك يعكس نفس الانتماء الوطنى قائلاً :

(فى تقديرى أن الأمبريالية ليست فقط نظاماً اقتصادياً سياسياً ولكنها نظام يستهدف خدمة الحضارة الغربية للسيطرة على شعوب وقوميات الشرق وليس نهب مواردها الاقتصادية فقط ، وقد تجلت هذه الظاهرة فى موجات استعمارية أهمها الحروب الصليبية ثم فى الموجات الاستعمارية التقليدية بين القرن الرابع عشر والتاسع عشر ثم فى المرحلة الإمبريالية والصهيونية) ويضيف الأستاذ أنور عبدالملك (وجدير بالذكر أن الحروب الصليبية انطلقت واستمرت عدة قرون ضد العالم الإسلامى بالذات وضد القطاع العربى من هذا العالم بالتحديد ، أى أنها لم تهدف إلى مجرد كسر الإسلام فى آسيا وإنما ركزت جهودها لكسر بزوغ الإسلام فى القطاع العربى على وجه التخصيص ، وقد بدأ هذا فى القرن العاشر أى منذ عشرة قرون ، وليست الدولة الصهيونية على أرض فلسطين إلا تكرارا لمحاولة الصليبيين إنشاء مملكة القدس بوصفها القاعدة المتقدمة لغزو دول أوروبا الكاثوليكية الإقطاعية) (١١) .

ويقول أنور عبدالملك أيضاً داعياً إلى المشروع الحضارى العربى الإسلامى (إننا نحتاج أول مانحتاج إلى الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة فى كافة أبعاد الحياة

سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وفوق هذا وذاك ثقافياً وفكرياً ، وذلك من أجل تمكين الحضارة الشرقية فى إطاريها الإسلامى والعربى من التواجد على قدم المساواة فى تشكيل وجهة العالم) (١٢) .

ويقول أيضاً (لقد تكونت طلائع العالم العربى فى إطار الفكر السياسى الإسلامى ولم تستشعر هذه الطلائع بوجه عام ضرورة التحول ضد هذا الفكر ، إذ لم يتحول الإسلام إلى مدرسة قادر للنظام الإقطاعى أو الأنظمة الرأسمالية فى العالم العربى ، وإنما ظل دوما درعا واقيا ضد الغزو الأجنبى ، أى أنه ظل دوما جزءا لا يتجزأ من الإيجابية التاريخية فى عالمنا العربى ضد حملات الغزو) (١٣) .

ويضيف (إن الإسلام فى أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضارى لتعبئة الجماهير الشعبية فى معركة التحرر والسيادة) (١٤) .

ويؤكد على نفس هذا الانتماء الوطنى الأستاذ جمال أسعد الذى اختار قائمة التحالف الإسلامى ليترشح من خلالها لمجلس الشعب المصرى عام ١٩٨٧ ونجح بالفعل من خلال تلك القوائم أى بأصوات المتعاطفين مع الاتجاه الإسلامى ، والأمر هنا يعكس حقيقتين ، الحقيقة الأولى أن الأستاذ جمال أسعد القبطى المتمسك بقبطيته ، يؤكد هذه القبطية من خلال انحيازه للمشروع الحضارى الإسلامى ، لأن التراث القبطى يؤكد أن الكنيسة القبطية هى جزء لايتجزأ من هذا التراث ، وهو أيضاً يؤكد على أن مصلحة الأقباط تكمن فى رفض الحصول على الحماية من الخارج بل مصلحتهم فى الانحياز للمشروع الحضارى الوطنى والتفاعل معه والإسهام فيه ، والحقيقة الثانية التى تكشف عنها عملية نجاح الأستاذ جمال أسعد بأصوات الإسلاميين أن الإسلاميين فى الحقيقة ليسوا طائفيين بدليل انتخابهم لنائب قبطى ليمثلهم فى البرلمان ، بل إنهم يفهمون المسألة فى إطار الغزو الحضارى لا الطائفى ، وجدير بالذكر أن قيادة الإخوان المسلمين أصدرت بيانا فى ذلك الوقت وتم توزيعه فى الموقع الانتخابى يدعو الإسلاميين إلى إعطاء صوتهم للأستاذ جمال

أسعد كواجب إسلامى .

والأستاذ جمال أسعد يعكس رؤية وسلوكا غير طائفى فهو يقول ويدرك أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية وصهيونية على عكس حسين أمين الذى يصم بها الشعب المصرى كله يقول جمال أسعد (إن المخططات الأجنبية وعلى رأسها إسرائيل تريد النيل من وحدة الشعب المصرى ، ذلك الشعب الذى يمثل فى كل وقت حجر عثره لكل المخططات الاستعمارية والصهيونية وآمال إسرائيل فى التفتيت معروفة وموثقة تاريخيا ، أفلا تتذكرون ؟) من مقال لجريدة الشعب كتب الأستاذ جمال أسعد فى عدد ٣١ يوليو ١٩٩٢ ويضيف الأستاذ جمال أسعد فى نفس المقال (فلا حل بالانعزالية ولا بالفكر والسلوك الطائفى بل بالتلاحم والاندماج) ويصل الأستاذ جمال أسعد إلى قمة الشجاعة فى مقال له بجريدة الشعب عدد ٣٠ يونيه ١٩٩٢ عندما يعترض على الدور السياسى للبابا شنودة قائلاً (إن البابا كقيادة دينية مكانه الكنيسة فقط وأى رأى آخر فى غير الدين (الدين كتخصص) هو رأيه الشخصى وعندما يعلن البابا أن رأى الأقباط فى قضية سياسية مثلا كذا فهذا ليس من حق البابا فهو ليس وكيلا عن الأقباط فى التعبير عن آرائهم السياسية أو غير السياسية ، أما كون البابا يأخذ هذا الدور الذى يمارسه الآن فهذه قضية آخرى) .

ويقول الأستاذ جمال أسعد فى مقال آخر بجريدة الشعب عدد ٢١ يوليو (فشعب مصر طوال تاريخه يفتخر بمسلميه ومسيحييه ، بالأزهر الشريف والكنيسة القبطية حيث أنهما مؤسستان دينيتان وطنيتان) .

أما الدكتور شكرى عازر فهو يعكس نفس الرؤية الحضارية غير الطائفية ويؤكد على أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية ، بل ويؤكد أيضاً أن الحل الإسلامى وتطبيق الشريعة الإسلامية هى محاولة للبحث عن بديل للحضارة الغربية يقول الدكتور شكرى عازر (يجب أن نعترف من البداية أن مايطل علينا برأسه بين الآونه

والأخرى ويطلق عليه وصف الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط فى مصر لايمكن أن يكون بعيدا بأية حال عن المخططات المشبوهة التى تلعب فيها القوى الصهيونية والاستعمارية بزعامة أمريكا دورا جوهرياً) (١٥) .

أما الأستاذ فكتور سحاب فيدعو إلى التأكيد على انتماء المسيحيين العرب كلهم إلى المشروع الحضارى الإسلامى ورفض التقريب ، والبحث عن الحماية من الداخل وليس من الخارج فيقول (الضمان الوحيد حتى لا يظل المسيحيون العرب يدفعون ثمن مد النفوذ الغربى وجزره كل مرة هو رفض هذا التغريب وتوسيع مساحة العيش المشترك مع المسلمين إلى أقصى الحدود حتى لايبقى من مساحة اختلاف فى حياتنا غير الدين .. والإسلام فى دولته التاريخية اتسع لمواطنين مسيحيين بل أثبت أنه أكثر اتساعا للمسيحيين العرب من دولة بيزنطة المسيحية ، ولا شك أن الدولة العربية الحديثة تستطيع بلا عناء أن تكون فى مثل رحابة الدولة العربية الإسلامية الأولى على الأقل ، ولكن ذلك لايظل مضمونا إذا لم يقاوم المسيحيون العرب محاولات تغريبهم ، وإذا شارك المسيحيون العرب المسلمين أذواقهم ولغتهم ووجدانهم الاجتماعى فإن خير تكريس لهذه المشاركة هو الانضمام بلا تردد إلى العروبة الحضارية والسياسية الرافضة للسيطرة الغربية ، وإن هذه المشاركة تهم المسلمين لأنها أحد ضمانات سيادتهم ، لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم) ويضيف (يستطيع المسيحيون العرب أن يجدوا دائماً من يشجعهم على مخاصمة أبناء قومهم والالتحاق بالغرب ، ولكنهم لن يستطيعوا دائماً أن يجدوا من يقاتل بالنيابة عنهم ولو أراد الغرب أن يقاتل بنفسه لما اتبع سياسة دفع المسيحيين إلى خطوط النار ، ولقد أثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم) ويقول فكتور سحاب أيضاً (إن الإسلام الحضارة هو عامل تجميع لا تفريق) ويؤكد فكتور سحاب على أن الوجدان المسيحى العربى يماثل نفس وجدان المسلم العربى

قائلاً (أفلا يطرب المسيحى العربى مثل المسلم لبلاغة اللغة العربية وقوة الشعر العربى المسبوك بلغة القرآن ؟ أفلا تهزه الموسيقى العربية الغنائية المنحدرة من التجويد القرآنى ؟ أفلا تستهويه خطوط العمارة الإسلامية ؟ أفلا تكتمل فى صدره عواطف من نمط عربى لا شبيه لمثلها فى الغرب ؟ أفلا تحكم عقله مفاهيم اجتماعية وعائلية مماثلة لما يحكم عقل المسلم العربى) (١٦) .

وفى إطار الانتماء الوطنى والفرز الحضارى لا الطائفى أعطت الكثير من جماهير الأقباط أصواتها لمرشحى التحالف الإسلامى فى الانتخابات المحلية التى جرت فى نوفمبر ١٩٩٢ حتى أن جريدة الشعب أبرزت هذا الأمر تحت عنوان جماهير الأقباط يؤكدون ثقتهم فى مرشحى التحالف .

وفى نفس الإطار - أى إطار الانتماء الوطنى والفرز الحضارى لا الطائفى نجد أن نقابة المهندسين قامت بتكريم الدكتور مهندس ميلاد حنا لجهوده الهندسية ، وهى نقابة يسيطر عليها الإسلاميون ، كما أن المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالاشتراك مع نقابة المهندسين وفى إطار الندوة المنعقدة تحت عنوان (إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد) بتاريخ ٢١/١٩ فبراير ١٩٩٢ اعتمدت بحثا مقدما من الدكتور نبيل مرقص تحت عنوان (ممارسات البحث العلمى الاجتماعى بين الهندسة الاستعمالية العشرية والحوار الثقافى الخلاق) .

أما مجلة منبر الشرق التى يصدرها المركز العربى الإسلامى للدراسات وهو مركز تابع لحزب العمل وهى مجلة مهتمة ببلورة المشروع الحضارى الوطنى فإنها تفسح المجال لعدد من المسيحيين مثل نبيل مرقص ورفيق حبيب وغيرهما للإسهام فى بلورة هذا المشروع وهو الأمر الذى يعكس فرزا حضارياً لا طائفياً .

وفى الحقيقة فإن مسألة الفرز الحضارى لا الطائفى سلوك وفكر ثابتان لدى الإسلاميين على اختلاف طوائفهم ، فإذا كان حزب العمل الذى يمثل التحالف الإسلامى الذى يضم الإخوان المسلمين قد رشح على قوائمه الأقباط ، بل دعا مرشد

الإخوان إلى انتخاب أحدهم كواجب إسلامى (جمال أسعد) وكذلك البيانات التى يصدرها الإخوان المسلمون فى كل مناسبة والتى تؤكد على وحدة الوطن ووحدة المشروع الحضارى بين المسلم والقبطى وترفض كل سلوك طائفى ، فإنه حتى تنظيم الجهاد وهو المتهم بأقصى التطرف الإسلامى يعكس هذا الأمر ذاته ، ولنستدع شاهدا من أهلها ليؤكد ذلك ، يقول غالى شكرى فى كتابه " الأقباط فى وطن متغير " فى إطار وحدة للرؤى الإسلامية للقضية القبطية أن هناك إسلاميين فاعلين فى الساحة الإسلامية لهم إدراك إيجابى وسليم للمسألة وينقل عن كتاب الدكتور محمد مورو (ملف الكنيسة المصرية - إصدار دار المختار الإسلامى) أن الدكتور محمد مورو ينتهى إلى نتيجة مؤداها (أنه بما أن الحركة الإسلامية حاليا تمارس نضالها ضد الاستعمار والصهيونية والاستبداد السياسى ، وبما أن الاستعمار والصهيونية أعداء طبيعيون للكنيسة القبطية فإن هناك مايدعو للتحالف بين الحركة الإسلامية والكنيسة القبطية) (١٨) .

وإذا كان الدكتور محمد مورو - وهو الذى اعتقل مرتين عام ١٩٨١ ، ١٩٨٧ بتهمة الانتماء لتنظيم الجهاد ، والذى تصفه الرسائل العلمية بأنه أحد القيادات الفكرية لتنظيم الجهاد - جاء ذلك فى رسالة الدكتوراه التى تقدم بها الدكتور - رفعت سيد أحمد ونال بها درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عن الإحياء الإسلامى - إذا كان من يعتقل بتهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد أى فى رأى المباحث أحد عناصر تنظيم الجهاد ، وفى رأى الباحثين الأكاديميين أحد القيادات الفكرية لتنظيم الجهاد إذا كان مثل هذا الرجل يدعو للتحالف بين الحركة الإسلامية والكنيسة القبطية ، أى إذا كان تنظيم الجهاد لايجد غضاضة فى التحالف مع الكنيسة القبطية فإن الحركة الإسلامية بكل فصائلها بريئة من تهمة الطائفية لأن المعروف والمتوارث أن تنظيم الجهاد هو أشد هذه الفصائل تشدداً .

إذن لا مشكلة طائفية لدى الإسلاميين ولا لدى الشرفاء عموماً من الأقباط والمسلمين ، وهذه الطائفية هي فقط دعوة الاستعمار - وعملاء الاستعمار والمنحازين عموما إلى الحضارة الغربية والرافضين للمشروع الحضارى الوطنى جهلا أو خيانة سواء منهم المسلم أو المسيحى .

فعلى سبيل المثال نجد أن حسين أحمد أمين الذى يدعو إلى الدخول فى الحضارة الغربية قائلاً إن من الضرورى أن ندخل فى السلام المسيحى ! يقصد المسيحى الغربى الأمريكى .. هو ذاته الذى يخترع الأكاذيب وينسبها إلى الجبرتى عن فتن طائفية لم تحدث ليدلل بها على أن الفتنة الطائفية ليست صناعة استعمارية ولا صهيونية بل هى سلوك مصرى صميم وقديم ، وعندما يكشف الأستاذ جلال كشك هذا التزييف فى رده عليه يقول حسين أمين معتذراً إن ذلك من باب الأدب وليس التاريخ ، ثم يعود حسين أمين فيزعم أن ابنته رجعت حزينة من المدرسة لأن المدرس قال إن زميلتها المسيحية ستدخل النار وعندما يطلب منه وزير التعليم الكشف عن اسم المدرس الذى قال ذلك والمدرسة التى يعمل بها ، يعود حسين أمين ليعتذر قائلاً إنه يخشى أن يحدث ذلك ، أى أنه يختلق الوقائع اختلافا قديما وحديثا لزرع الفتنة الطائفية وترويج السلوك الطائفى وجعله سمة مميزة للشعب المصرى قديماً وحديثا ويبرىء من ذلك ساحة الاستعمار والصهيونية (١٩) .

أما فرج على فوده ، الذى كان يلتقط أى شاردة أو واردة ليرغى ويزيد حول طائفية وتطرف المسلمين واتهامهم بكل حوادث الفتنة الطائفية فهو نفسه الذى لا يتورع عن الدعوة إلى المشروع الحضارى الغربى ورفض المشروع الحضارى الوطنى وهو نفسه الذى يدعو إلى التحالف مع إسرائيل وضرب السودان) (٢٠) !

بل ويدعو الغرب للتدخل فى مصر لإنقاذها من الأصولية (٢١) ، وهكذا فإن السمة الواضحة فى مروجى الطائفية هى دفاعهم عن الاستعمار وإسرائيل وترويجهم لقيم الحضارة الغربية وتنكرهم للمشروع الحضارى الوطنى .

ويأتى فى الإطار نفسه محاولات الدكتور يونان لبيب رزق فى تشويه الموقف الوطنى للكنيسة المصرية رغم أنه قبطى فهو يدعى وهو أستاذ التاريخ أن الأقباط لم يشتركوا فى الثورة العرابية وأنهم تعاونوا مع الاحتلال الفرنسى إبان الحملة الفرنسية وأنهم لم يناضلوا ضد الاحتلال الإنجليزى لمصر ، ويصف جلال كشك هذه المواقف بأنها من أدب الفتنة التوجيهى (٢٢) .

وفى نفس السياق الطائفى اللا مسئول قيام مواطن مصرى قبطى يصف نفسه بأنه رئيس الجمهورية القبطية الفرعونية فى المنفى بنشر مقال فى صحيفة فرانكفورت الجماينة الألمانية يوم ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ يدعو فيها إلى إقامة جمهورية قبطية فرعونية على ثلث مساحة مصر وزعم أن هناك مباحثات سرية تجرى بين الأقباط والحكومة المصرية بهذا الخصوص ، وإذا كان هذا الموقف غريب واستفزازى فإن من الغريب أكثر ألا تصدر الكنيسة المصرية قرارا بحرمان وطرد هذا الرجل ! وتكتفى بنفى صلتها به .

وفى الإطار نفسه تأتى تصرفات بعض الأقباط فى المهجر وخاصة فى أمريكا وهم يحرضون الحكومة الأمريكية على التدخل لحماية وإنقاذ الأقباط فى مصر على حد قول الأستاذ جمال بدوى فى مقاله بجريدة الوفد بهذا الخصوص (٢٣) .

هوامش

(١) لعبت الكنيسة المصرية مثلا دورا هاما فى التصدى لإرساليات التبشير الأجنبية التى شكلت خطراً أساسياً على الكنيسة المصرية فضلا عن المسلمين ، كما لعبت تلك الكنيسة دوراً هاماً فى التأكيد على الثقافة الوطنية ورفض التغريب .

(٢) د . سوسن سليم إسماعيل - الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية مكتبة نهضة الشرق - القاهرة - ١٩٨٨ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) نفس المرجع السابق .

(٦) محمد جلال كشك - ودخلت الخيل الأزهر - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٨.

(٧) محمد حسنين هيكل - خريف الغضب .

(٨) د . وليم سليمان قلادة - الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية - القاهرة - ١٩٦٨ .

(٩) د . غالى شكرى - الأقباط فى وطن متغير .- دار الشروق - القاهرة ١٩٩١ .

(١٠) عبداللطيف المنادى - الأقباط الكنيسة أم الوطن قصة البابا شنودة الثالث - دار الشباب العربى للنشر - القاهرة ١٩٩٢ .

(١١) أنور عبدالملك - ريح الشرق - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٣ .

(١٢) نفس المرجع السابق .

(١٣) نفس المرجع السابق .

(١٤) نفس المرجع السابق .

(١٥) مقال بجريدة الشعب للدكتور شكرى عازر عدد ٢١ يوليو ١٩٩٢ .

(١٦) فكتور سحاب - من يحمى المسيحيين العرب .

(١٧) جريدة الشعب - ١٩٩٢/١١/٩ الصفحة الرابعة .

(١٨) غالى شكرى - مرجع سابق صـ ١٤٦ .

(١٩) أعداد متفرقة من جريدة الأهالى - جريدة الأخبار - عدد ٢ يونيه ١٩٩٢.

(٢٠) أعداد متفرقة من مجلة أكتوبر .

(٢١) محمد جلال كشك - ألا فى الفتنة سقطوا - مكتبة التراث الإسلامى - القاهرة ١٩٩١

(٢٢) محمد جلال كشك - الأخبار - ١٤ يوليو ١٩٩٢ .

(٢٣) جمال بدوى - الوفد - ١٩٩٢/٨/٣.

انتماء تراث الكنيسة القبطية
إلى المشروع الحضارى الإسلامى

دخلت المسيحية إلى مصر مبكراً جداً - على يد القديس مرقص - أحد حواريى المسيح عليه السلام .

وقد واجه المسيحيون فى مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الرومانى خصوصاً فى فترة حكم (ديسيوسى) و (خاليريان) و (ديو كليتان) فى القرن الثالث الميلادى وبداية القرن الرابع ، وذلك بسبب اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الامبراطورية الرومانية (الوثنية) .

وحينما دخلت الامبراطورية الرومانية فى المسيحية على يد الامبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى ، ذلك أن الامبراطورية الرومانية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية وإخضاعها لأوامر الامبراطور .

إلا أن الأنبا أثناسيوس رفض ذلك وحدد موقف الكنيسة المصرية فى عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الرومانى قسطانطيوس قائلاً : (لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية ، ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل ، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً وليس لك سلطان أنَ تقوم بعمل كنسى) .

وكانت النتيجة أن تعرض الأب إثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التى وضعت جائزة لمن يأتى برأس إثناسيوس ، واستمر البطريرك القبطى إثناسيوس مطارداً لمدة عشرين عاماً كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون وعلى هذا الأساس وبناء على ذلك الموقف - أصبحت الكنيسة المصرية عملياً ورسمياً مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علماً على القبطية الأرثوذكسية .

وكان من الطبيعى أن تستمر عمليات الاضطهاد للأقباط فى مصر على يد الرومان .

وفى عام ٤٥١ م أكدت الكنيسة المصرية مرة أخرى استقلالها على المستوى العقائدى ، حيث رفض الأنبا المصرى (ديوسكورس) مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ، ووقف الشعب القبطى مع الأنبا (ديوسكورس) ، ورفضوا معه مقررات مجمع كالدونيا .

وقام الرومان بخلع (ديوسكورس) ومحاولة فرض بطريرك جديدا مصنوع فى روما ، إلا أن الشعب القبطى رفض ذلك ومنع البطريرك الجديد من دخول الكنيسة فى الأسكندرية إلا أن جنود الإمبراطورية أحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة حتى يتمكنوا من إدخال البطريرك الجديد .

وشهدت تلك الفترة أسوأ عمليات الاضطهاد الرومانى ضد الأقباط فى مصر وعرفت تلك الفترة عشرات الشهداء بل عرف العصر كله بعصر الشهداء ، وعاش الرهبان الأرثوذكس فى سراديب تحت الأرض واستمروا فى معارضتهم للكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة .

وفى عهد الامبراطور الرومانى هرقل . حاول هذا الامبراطور أن يستثمر النفوذ الذى حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس وأن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة لم تفلح رغم دمويتها ووحشيتها .

وهكذا فإن الكنيسة المصرية قد تميزت باستقلالها عن الكنيسة الرومانية على مستوى العقائد حول طبيعة المسيح كما أنها تمسكت بالفصل بين السلطتين الزمنية والروحية وأنها عانت من الاضطهاد والقهر بسبب ذلك .

وفى عهد البطريرك القبطى بنيامين جاء الفتح الإسلامى إلى مصر ورحب الأقباط فى مصر بهذا الفتح للخلاص من الاضطهاد الرومانى من ناحية ولثقتهم فى عدل وسماحة الإسلام من ناحية أخرى .

وانطلاقاً من روح الإسلام ومبادئه السمحة والعادلة فإن الفاتحين المسلمين قد

أعطوا الأمان والسلامة للبطريرك القبطى بنيامين الذى كان مختفياً من الاضطهاد الرومانى واستقبل عمرو بن العاص البطريرك القبطى بنيامين وأكرمه وقال له :

(جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم) . واحترم الفاتحون المسلمون حرية العقائد والكنائس ولم يتدخلوا قط فى شأن من شئون الكنيسة .

ودخل الكثير من الأقباط المصريين الإسلام طواعية وظل البعض الآخر متمسكاً بمسيحيته دون خوف أو اضطهاد ، ولكن الجميع انخرط فى الإبداع الحضارى والثقافى الإسلامى ، وأصبحت الثقافة الإسلامية واللغة العربية هى ثقافة المسلم المصرى والمسيحى المصرى على السواء .

ومما يلفت النظر هنا أن الشعب المصرى الذى لم يتأثر بالحضارة الرومانية والهيلينية لأكثر من ألف عام - انخرط فى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية فى بضعة أعوام ..

ومن يومها أصبح الشعب المصرى بمسلميه وأقباطه جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والمشروع الحضارى الإسلامى .

بل ووجدنا من الأقباط من ينبغ فى علوم اللغة العربية وعلوم الفقه الإسلامى ، بل وعندما تم إنشاء الأزهر كان للأقباط رواق خاص بهم فى هذه الجامعة العلمية الإسلامية كان يسمى رواق الأقباط .

وحينما ظهر الصليبيون فى المنطقة بعد خمسمائة عام من دخول الإسلام إلى مصر فإن أقباط مصر لم يظهروا أى قدر من التعاون أو التعاطف معهم ويرجع ذلك إلى إدراك الأقباط أنهم أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية ، وأن الإسلام قد أعطاهم الحرية والعدل والاندماج وأن الحضارة الأوروبية الصليبية تعتبرهم كفاراً ، لأن عقائدهم الكنسية تختلف عن عقائد الكنائس الأوروبية وخاصة حول طبيعة المسيح .

ولم يكن عجيباً أن يصدر الصليبيون قراراً بمنع الأقباط من الحج إلى القدس

بدعوى أنهم ملحدون (١) ، وكان من الطبيعى أيضاً أن يحزن الأقباط مثل المسلمين على سقوط القدس بيد الصليبيين (٢) .

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠ طفل قبطى سنة ١٢١٩ أثناء الحملة الصليبية الخامسة ، وتم تعميدهم وفقاً للعقائد الكاثوليكية (٣) .

كما أن الملك لويس التاسع ملك فرنسا قام بفرض بطريرك كاثوليكى على مدينة دمياط عندما احتلها (٤) .

ولما انهزم الصليبيون فى دمياط ابتهج الأقباط ولما رأى الملك الكامل منهم ذلك ركن إليهم وقربهم وعمل على مافيه راحتهم (٥) .

إذاً فقد حاول الصليبيون تذويب الكنيسة المصرية أو تطويعها لصالح المشروع الصليبي ، إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك دائماً .

ولم تتوقف تلك المحاولة بعد رحيل الصليبيين ، ففى ١٧٦٩ تولى البطريرك يوانس الثامن عشر رئاسة الكنيسة المصرية . وكانت كنيسة روما تبذل قصارى جهدها لضم الكنائس الشرقية إليها ، وعلى الأخص الكنيسة المصرية .

وبعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك القبطى للاتحاد معه . وطلب إلى البطريرك المصرى أن يوافق على الرسالة ويرسل إليه موافقته على الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك القبطى رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين من الأقباط بالرد عليها ، فجاء الرد مشتملاً على أقسى أنواع العنف والسخرية والتهكم من العرض الرومى .

وجاء فى هذا الرد (وإنى لأعجب من كثرة ذكائكم ودقة فهمكم الرفيع الذى لم

---

(١) د . وليم سليمان قلادة - الإسلام والمسيحية على أرض مصر :

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) نفس المرجع السابق .

نره من أحد قط من مدة كبيرة وما ينيف على ألف ومائتى سنة ، وما سمعنا بأحد من المرسلين من قبل البابا الرومانى كتب من عنده صورة رسالة إلى آبائى البطاركة الذين سلفوا قبلنا ، ويعرفه فيها أن يكتبها للبابا الرومانى ويخضع له ويصير تحت اعتقاده كما صنعتم أنتم) (١) .

خط رئيسى وخط هامشى :

مع بداية صعود الحضارة الغربية الأوروبية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استهدفت أوروبا الصليبية القضاء على الحضارة الإسلامية والسيطرة على بلادنا ودخل فى ضمن ذلك المخطط محاولة تذويب الكنائس الشرقية عموماً والكنيسة القبطية خصوصاً .

وكانت إرساليات التبشير هى المحاولة الأولى لتحقيق استطلاع مبكر لبلادنا ، ومحاولة زرع قيم الحضارة الغربية فينا وتذويب الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية .

وبالطبع كان الخط الرئيسى للأمة هو الخط المعادى للمشروع الاستعمارى والثقافة الاستعمارية والمكافح ضد النفوذ الأجنبى ، وكان هناك أيضاً خط هامشى ارتبط بالمشروع الاستعمارى وبثقافة الاستعمار .

وما حدث بالنسبة للأمة عموماً حدث أيضاً للأقباط ، فكان هناك خط رئيسى منحاز إلى المشروع الحضارى الإسلامى لأمتنا ، ومعاد للمشروع الحضارى الأوروبى وكان هناك أيضاً خط هامشى انحاز أو ارتبط بالمشروع الاستعمارى وبثقافة الاستعمار .

ولم يكن الخط الهامشى يسىء إلى الخط الرئيسى ، لأن الخط الهامشى خط لقيط وعميل ولا يسىء إلا إلى نفسه ، وكذلك كان الخط الهامشى فى الأقباط خط لا يسىء إلى مجمل الكيان القبطى بل يسىء إلى نفسه فقط ، لأنه خط أيضاً عميل

---

(١) كامل صالح نخلة - سلسلة تاريخ الباباوات .

ولقيط .

الخط الرئيسى للكيان القبطى . كان خطاً متمسكاً بالتراث القبطى التقليدى ، وهو التراث المنحاز والمندمج فى الكيان الإسلامى والمشروع الحضارى الإسلامى ، وهو الخط الذى يحافظ على تقاليد الكنيسة القبطية فى الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية .

وهو الخط الذى يدرك أن الكنيسة القبطية متميزة ومختلفة عقائدياً عن الكنائس الأوروبية ، وأنها مستهدفة دائماً للضرب والتذويب والاضطهاد من جانب الكنائس الأوروبية .

وهو الخط الذى رفض دائماً الاتحاد مع كنائس أوروبا ، أو الانحياز إلى المشروع الحضارى الغربى .

بدأت المحاولة الأوروبية لزرع التغريب فى واقعنا مبكراً قبل الحملات العسكرية لاحتلال بلادنا ، وذلك عن طريق إرساليات التبشير ، ففى نهاية القرن السابع عشر وفدت جماعة من الرهبان الكاثوليك لبث المذهب الكاثوليكى بين الأقباط .

وفى أوائل القرن الثامن عشر زاد عددهم ، واستوطن بعضهم مدن الصعيد ونشطوا فى جذب الأقباط وتبعهم عدد قليل من الأقباط نشأ به انقسام مذهبى بين الأسر القبطية .

ونشط الكاثوليك فى استغلال هذا الانقسام للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطى فى مسائل الأحوال الشخصية ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر ، ولجأت إلى الحكومة فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى فى مصر سنة ١٨٣٧ حكم بأن تكون سلطة الفصل فى هذه المسائل للبطريرك القبطى .

كما حشدت الكنيسة المصرية جهودها للتصدى لهذه الحملة التى شنتها الإرساليات الكاثوليكية ، وسجل التاريخ ليو ساب الايح أسقف جرجا وإخميم نشاطاً كبيراً فى وقف النشاط الكاثوليكى ، وبذل جهداً جباراً فى سبيل لم شعبه

وضمه إلى أحضان الكنيسة الارثوذكسية .

كان هذا هو الموقف الصحيح والتقليدى والمتفق مع تراث الكنيسة .

وعندما غزا الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ . حاولوا شق الصف الوطنى ، وجندوا لذلك عدداً من العملاء من الأقباط . بقيادة (يعقوب) الذى شكل مايعرف بالفيلق القبطى وتعاون مع الفرنسيين على حساب شعبه ، ولكن الخط الرئيسى والصحيح كان موجوداً ، فرفض هذا الموقف .

ويذكر كتاب (تاريخ الأمة القبطية) (١٨٩٨) أن رجال الدين المسيحى لم يكونوا راضين عن الجنرال يعقوب ، وأنه كانت بينه وبين البطريرك منازعات ومشاحنات بلغت حد دخول الجنرال الكنيسة وهو راكب جواده شاهر سلاحه (١) .

ومع خروج الفرنسيين من مصر وجه البطريرك مرقص الثامن رسالة إلى الأقباط هاجم فيها بأسى ما ظهر فى الفترة الأخيرة من ظواهر تعلم عادات الغربيين (٢) .

وهذه الرسالة تعكس مضموناً هاماً جداً فهى تعكس الإحساس بأن الفرنسيين حاولوا زرع نمط الثقافة والقيم الغربية فى المجتمع المصرى وخاصة بين الأقباط ، كما تعكس هذه الرسالة رفض البطريرك لهذا الأمر وإدانته ورفضه تعلم عادات الغربيين أى رفضه لقيم الحضارة الغربية والمشروع الحضارى والثقافى الغربى وتمسكه بالمشروع الحضارى الإسلامى ، والبطريرك هنا يعكس التراث والموقف التقليدى للكنيسة المصرية .

يقول الأستاذ طارق البشرى (بهذه الروح النافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الأجنبى واجهت الكنيسة المصرية نشاط الإرساليات التبشيرية ، وقد ارتبط نشاط هذه الإرساليات فى آسيا وإفريقيا عامة بسعى الدول الأوروبية والغربية إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ، وإلى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها ، وتكون

---

(١) د . وليم سليمان - الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية .

(٢) كامل صالح نخلة - سلسلة تاريخ البابوات .

مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها وإنتاجها الاقتصادى) (١) .

ويقول الدكتور وليم سليمان (إن أهم إرساليتين بروتستانتيتين وفدتا إلى مصر فى القرن التاسع عشر جاءت إحداهما من إنجلترا والثانية من أمريكا عن طريق الشام ، وأن خطة الأمريكيين كانت هى القضاء على الكنيسة القبطية ، وضم أبنائها إلى كنيسة بروتستانتينية جديدة ، بينما كانت خطة الإنجليز الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل) (٢) .

ويقول الدكتور جرجس سلامة :

(إن التعليم الأجنبى فى مصر انتشر على يد الإرساليات التبشيرية ، وقد حاول باباوات روما إخضاع الكنيسة القبطية وإجبارها على الاعتراف برياستهم ، وذلك بما أرسلوا من رهبان فرنسيسكان بلغ بهم الأمر أنهم كانوا يخطفون الأطفال ويرسلونهم إلى روما لتعلم الكاثوليكية إلا أن الأقباط قاوموا هذه الحركة إلى حد أنهم استولوا على كنائس الفرنسيسكان وطردوهم منها) .

وفى القرن التاسع عشر أضيف إلى نشاط الكاثوليك نشاط البروتستانت الإنجليز والأمريكان ، وأنشأ هؤلاء مدارس لهم جميعاً ، وكانوا يستهدفون بهذا النشاط التعليمى أغراضاً دينية خاصة بنشر الكاثوليكية والبروتستانتينية بين أقباط مصر خاصة .

واتخذوا التعليم المجانى وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط ، ولم تركز تلك الإرساليات نشاطها فى القاهرة والإسكندرية فقط إنما توغلت فى الصعيد والريف . (٣)

وقد عارضت الكنيسة القبطية هذا النشاط وسافر البطريرك المصرى إلى أسيوط ، وعمل على الوقوف فى وجه هذا النشاط ، وعلى منع القبط من إرسال أبنائهم إلى

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

(٢) د. وليم سليمان - الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية .

(٣) أحمد عزت عبدالكريم - تاريخ التعليم فى مصر .

مدارس التبشير . وطاف الكهنة على البيوت يحرمون على كل أب أن يرسل أولاده إلى هذه المدارس .

وأعلنت الحروم الكنيسة ضد من يرسل أولاده إلى هذه المدارس ، أو يزور مكتباتها أو يقرأ كتبها أو يصافى أو يصادق أحداً من المبشرين (١) .

ويذكر المبشر الاسكتلندى الدكتور هوج (أنه لما قويت هذه المقاومة ذهب مع القنصل الأمريكى لزيارة البطريرك لتخفيف هذه المقاومة إلا أن البطريرك لم يرتح لهذه الزيارة ، لأنه كان يعتبر القس الذى أمامه ليس قسا بل ذئباً يخطف الأولاد ، ولذلك فمن حق الآباء أن يستردوا أبناءهم وأن يستعملوا كل واسطة فى المحافظة عليهم) (٢) .

ويعلق الأستاذ طارق البشرى على ذلك بقوله (وتبدو هنا روح الكبرياء والمقاومة ضد الثقافة الغربية والنفوذ الغربى) (٣) .

وفى أوائل عقد السبعينات فى القرن التاسع عشر (١٨٧٠) - نصب الأنبا كيرلس الخامس بطريركاً للأقباط وواصل مقاومته للتيار التبشيرى وسافر البطريرك إلى أسيوط ونشط فى مقاومة الإرساليات وأمر بتجريد قسيس من رتبته لسماحه لأخيه المتخرج من مدرسة الإرسالية الأمريكية بالخدمة فى الكنيسة القبطية كما أصدر مطران أسيوط فرماناً كنسياً لثلاثة من تلاميذ الإرسالية ، وأمر البطريرك بإحراق كل الكتب البروتستانتينية فى أسيوط ، ثم سافر إلى أبو تيج وإخميم حيث أغلقت مدرسة الإرسالية هناك (٤) .

وهكذا نرى كيف ظلت الكنيسة القبطية متمسكة دائماً بتراثها التقليدى فى الاستقلال عن الكنائس الأوروبية ، ورفضها لمحاولات التذويب والدمج برغم

---

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

(٢) دكتور هوج - الأستاذ الجليل - الترجمة العربية .

(٣) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

(٤) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

الاضطهاد وإرساليات التبشير ، واستخدام النفوذ الاستعمارى لتحقيق ذلك . وكذلك رفضها المستمر للمشروع الحضارى الغربى ، وتمسكها بالمشروع الحضارى الإسلامى والثقافة الحضارية الإسلامية للأمة .

نعم كان هذا هو الخط الذى يعكس تراث الكنيسة وعقائدها ومصالحها كان هذا هو الخط - الذى انحاز إلى الحركة الإسلامية الوطنية فى كفاحها ضد الاستعمار - كان هذا الخط هو الذى أدان سلوك الجنرال يعقوب ورفضه .

وكان هذا الخط هو الذى انخرط فى الكفاح الإسلامى تحت قيادة الأفغانى والنديم وعرابى ، وكان البطريرك القبطى ينطلق من الموقف التقليدى للكنيسة فى انحيازها إلى الثقافة الإسلامية ورفضها للمشروع الثقافى الغربى عندما هاجم المدارس التبشيرية وتصدى لإرساليات التبشير .

وهو الخط الذى جعل البطريرك القبطى ينحاز إلى عرابى فى مواجهة الإنجليز والخديوى ، بل ويوقع على قرارات المجلس العرفى بعزل الخديوى واستمرار مقاومة وقتال الإنجليز تحت قيادة عرابى .

وهو الخط الذى جعل الكثير من الأقباط ينخرطون فى الكفاح الإسلامى الوطنى تحت قيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ، وهو الخط الذى جعل البطريرك يرفض الموافقة على عقد المؤتمر القبطى الذى أوعز به الاستعمار الإنجليزى سنة ١٩١١ .

وهو الخط أيضاً الذى شارك فى الكفاح الإسلامى الوطنى فى ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزى ، وهو الخط الذى دافع عن حسن البنا وشهد معه الاسماعيلية . وهو الخط الذى جعل كثيراً من الأقباط يناضلون من خلال حزب مصر الفتاة ذى التوجهات الإسلامية الواضحة .

كان هذا هو الخط الطبيعى والرئيسى فى الكنيسة المصرية - وهو الخط الذى مثله دائماً الأكليروس القبطى ورجال الكنيسة ، ومثله دائماً عموم الأقباط وهو الخط الذى يعكس بأمانة تراث الكنيسة القبطية وتقاليدها الراسخة وعقائدها المتميزة .

هذا الخط يؤكد على :

- أن الكنيسة المصرية كنيسة مستقلة فى عقائدها عن الكنائس الأوروبية ، تعرضت للاضطهاد على يد الرومان والصليبين والاستعمار وأنها مستهدفة للتذويب والدمج من قبل الكنائس الأوروبية فى الفترة الرومانية وأثناء الغزو الصليبى ، وفى مرحلة الاستعمار والإرساليات التبشيرية .

أن الكنيسة القبطية رفضت دائماً وبإصرار محاولات الاتحاد والدمج أو الذوبان فى الكنائس الأوروبية .

- أن الأقباط أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المشروع الحضارى الإسلامى وأنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

- أن الأقباط والكنيسة القبطية رفضت وترفض المشروع الحضارى الغربى الأوروبى على مستوى الثقافة والسلوك والقيم والانتماء السياسى وعلى كل مستوى وبالإضافة إلى هذا الخط الرئيسى كان هناك خط هامشى يعكس الولاء للاستعمار والمشروع الحضارى الغربى ... ولكنه ظل دائماً خطاً هامشياً ولقيطاً وملفوظاً من الأقباط ، وسوف نناقش هذا الخط وتطوراته فى الفصل القادم إن شاء الله .

الخط الهامشى

فى إطار التكتيكات الاستعمارية للسيطرة على بلادنا حاولت قوى الاستعمار زرع مؤسسات وأحزاب وقوى ومثقفين تكون كلها فى خدمة المشروع الاستعمارى وتبرز له وتعمل كطابور خامس داخل بلادنا . وتبشر بالمشروع الثقافى والحضارى الغربى .

وبديهى أن عموم الأمة رفض هذا التوجه وظل متمسكاً بمشروعه الحضارى الإسلامى والكفاح ضد الاستعمار .

وبديهى أن هناك قطاعاً قد استجاب لهذا المخطط الاستعمارى وعمل من خلاله إما كعميل مأجور أو اقتناعاً بالمشروع الحضارى الغربى وكفراً بالمشروع الحضارى الإسلامى وظل هذا القطاع مجرد قطاع هامشى مرفوضا من الأمة عموماً ومن الحركة الوطنية خصوصاً .

وكان هذا القطاع الهامشى موجوداً بين المسلمين والأقباط على حد سواء ، وهكذا فإن هذا الخط ليس خاصاً بالأقباط ولكنه كان حالة موجودة فى كل قطاعات الشعب بمسلميه وأقباطه .

ولكن المخطط الاستعمارى كان يركز على الأقباط فى هذا الصدد لعدة أسباب منها أنه يمكن إقناع الأقباط بالانحياز إلى المشروع الحضارى الأوروبى بدعوى اشتراكهم مع أوروبا فى الدين المسيحى . ومنها أن النجاح فى قطاع الأقباط يحقق تمزقاً فى النسيج الوطنى ، ويجعل الحركة الوطنية الإسلامية المناهضة للاستعمار فى حالة دفاع عن النفس وعرضة للاتهام بالتعصب والطائفية .

وكان الاستعمار يدرك خصوصية وتميز التراث الكنسى من عدة جوانب ، أولاً أن للبابا بالتحديد وللإكليروس عموماً فى الكنيسة المصرية وضعاً متميزاً وخطيراً وشديد التأثير على الشعب القبطى ، بعكس المؤسسة الدينية الإسلامية التى لاتملك الادعاء باحتكار التفسير الدينى أو الخطاب الدينى الإسلامى .

ويمكن لأى مسلم رفض أقوالها واتخاذ الموقف الذى يراه متسقاً مع عقائده الدينية دون أن يترتب على ذلك كفر أو حرمان .

كان المخطط الاستعمارى يعمل من خلال هذه الحقيقة على السيطرة على الكنيسة القبطية فإذا ما تحقق له ذلك استطاع أن يسيطر على القرار القبطى عموماً ، وهكذا بدأت المحاولات الاستعمارية المستميتة لتحقيق هذا الأمر ولكن الوعى القبطى عموماً والموقف الصحيح والمتميز لرجال الدين القبطى فى مصر قد وقفا عائقاً أمام ذلك .

وبسبب ذلك ظل النفوذ الاستعمارى على الأقباط محصوراً فى قطاع هامشى مرفوض من الكنيسة ومن الشعب القبطى على السواء .

ويأتى الجنرال يعقوب كنموذج مبكر - لهذا الخط الهامشى وهو رجل مأجور يعمل فى خدمة أى سلطة فقد عمل مع المماليك ومع ظهور الحملة الفرنسية التحق الجنرال يعقوب بخدمتها وعمل فى التجسس على حركة الثورة والكفاح الشعبى وقام بأبشع عمليات القهر والتعذيب وجمع الضرائب لصالح الفرنسيين .

وتحقيقاً للهدف الاستعمارى الثابت فى محاولة استقطاب الأقباط لصالح المشروع الحضارى الغربى قام الجنرال يعقوب بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطى ووضعه فى خدمة جهاز القمع الفرنسى . وحاول أن يستدرج البطريرك القبطى لتأييد هذا المشروع .. إلا أن البطريرك القبطى - ومعه عموم الأقباط - رفض ذلك وأكد انحيازه إلى المشروع الحضارى للأمة ورفض المشروع الحضارى الأوروبى ويحكى د . وليم سليمان عن مشاحنات ومنازعات حدثت بين البطريرك والجنرال يعقوب ، لدرجة أن الجنرال يعقوب اقتحم الكنيسة راكباً جواده شاهراً سلاحه (١) .

على كل حال انتهى أمر الجنرال يعقوب وفيلقه القبطى ورحل مع الفرنسيين غير مأسوف عليه .

---

(١) د . وليم سليمان - الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية .

ومع دخول الاستعمار الإنجليزى مصر استطاع الإنجليز أن يجدوا يعقوباً آخر من الأقباط ليعمل معهم ، وفى خدمة مشروعهم الاستعمارى ألا وهو بطرس غالى .

وعن طريق بطرس غالى استطاع الإنجليز أن يحصلوا على اتفاقية ١٨٩٩ التى أطلقت أيديهم فى السودان على حساب مصر . وهو نفسه الذى رأس محكمة دنشواى وأنزل بها أشد العقاب والعذاب بأهالى دنشواى لإرضاء الإنجليز . كما أنه أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية . وعمل على تمرير مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاماً أخرى ، إلا أن الحركة الوطنية المصرية قررت اغتياله لوأد هذا المشروع المريب والضار بمصالح مصر - فقام إبراهيم الوردانى باغتيال بطرس غالى سنة ١٩١٠ ويصف د . عصام ضياء الدين بطرس غالى بأنه عمل كجاسوس لصالح الإنجليز أثناء الثورة العرابية (١) .

وفى إطار هذا الخط الهامشى أيضاً ظهر أمثال (فريد كامل) الذى حمل على التاريخ الإسلامى فى مصر والهجوم على الجامعة الإسلامية وكذلك فعل (أخنوخ فانوس) (٢) الذى لم يكن قبطياً بل إنجيلياً ، وكانت صحيفتا (الوطن) و (مصر) هما الصحيفتان اللتان حملتا أفكار التيار الهامشى للأقباط والمرتبط مع الاحتلال فى تلك الفترة .

ويعلق الأستاذ (طارق البشرى) علي ذلك بقوله (إن صحيفة (الوطن) ساهمت فى استثارة الشقاق الطائفى فى مصر واصطناعه ، كما أنها كانت تطالب بنفى محمد فريد من مصر ، وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية والمعارضة للحركة الوطنية) (٣) .

ويضيف الأستاذ طارق أن صحيفة (مصر) عكست نفس الروح الموالية للاحتلال

---

(١) د . عصام ضياء الدين - الحزب الوطنى والكفاح السرى - الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٢) صحيفة (الوطن) من ٢٢ مايو إلى ١٥ يونيو ١٩٠٨ م .

(٣) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - دار الشروق .

والمناهضة للحركة الوطنية المصرية ، وأنها رحبت بتصريحات المستر (روزفلت) الذى اتهم فيها المصريين بالتوحش وبضرورة بقاء الاحتلال الإنجليزى لمصر) (١) .

بل ووصفته صحيفة (الوطن) بأنه منصف الأقلية من الأكثرية وكانت هذه الصحيفة تتعمد استفزاز الشعور الإسلامى دائماً . فهى تشيد مثلاً باللورد (كتشنر) واصفة إياه بأنه فاتح السودان ومذل المسلمين ، كما أن الصحيفة كانت تناشد الأقباط الاستعانة بالدول الأوروبية ناصرة الإنسانية وأولهم الدولة الإنجليزية (٢) .

وتصاعدت تلك الحملة واشتد أوارها بعد أحداث ١٩١٠ واغتيال بطرس غالى . وذلك بتشجيع من الإنجليز وبدعم كامل منهم . وانتهى الأمر إلى عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ الذى طالب بما يسمى بحقوق الأقليات .

ويجب أن نلاحظ أن البطريرك القبطى وعموم الأقباط قد رفضوا المؤتمر القبطى ، كما أدانوا السلوك الطائفى والمنحاز للإنجليز من قبل بعض الأقباط . بل وكتب الأقباط يصفون دعاة الفتنة بأنهم صنائع الاستعمار .

فقد كتب (سالم سيدهم) يتهم (أخنوخ فانوس) بالخيانة ويخاطبه قائلاً (هذا أحد صنائع الإنجليز فى مصر والآلة التى يحركها المقطم) ، وأضاف (إن إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم ، لقتل الروح الوطنية وفى الهجوم على أقوى حزب مصرى قام إلى الآن وهو الحزب الوطنى) (٣) .

وفى نفس الإطار وقف (ويصا واصف) و (مرقص حنا) من كبار أعلام القبط ضد هذا الشقاق ، وكانوا من خاصة أنصار الحزب الوطنى (٤) .

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) محمد سيد كيلانى - الأدب القبطى .

(٣) التاريخ المصرى - سبتمبر ١٩٠٨ م .

(٤) الرافعى - محمد فريد - دار المعارف .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن هذا الشقاق الطائفى الذى افتعله أعوان الاحتلال من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من ١٩٠٨ / ١٩١١ ، وهى الفترة التى كان الحزب الوطنى قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطراً على الوجود الإنجليزى فى مصر . وان الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية عن طريق عملائها كنوع من تطويق الحزب الوطنى وجعله فى حالة دفاع ، وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز فى مصر .

ويستخلص الأستاذ (طارق البشرى) من أحداث ١٩١١ عدداً من الحقائق الخطيرة قائلاً (والذى يظهر جلياً أن صحيفتى (مصر) و (الوطن) كانتا من أهم منابر الدعوة للمؤتمر القبطى ، وأن (أخنوخ فانوس) كان من أهم زعماء هذه الدعوة . وأن دعاة المؤتمر من المسيحيين المصريين كانوا من وكلاء القنصليات الأجنبية وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات) .

كما أن العائلات المرتبطة بالإرساليات البروتستانتينية مثل عائلتى ويصا وخياط كانوا من كبار دعاة هذا المؤتمر ، وأن إصرار دعاة المؤتمر على عقده بأسيوط لا يرجع إلى أن نسبة القبط فى أسيوط كبيرة ، ولكن لأن أسيوط كانت معقلاً لحركة التبشير البروتستانتى ومركزاً للإرساليات والمدارس البروتستانتينية فى مصر .

وأنه عندما انعقد رحبت به كنائس الإرساليات وألقى تروتر القس الكندى فى اجتماع أعضاء كنيسة نهضة القداسة خطبة دعا فيها إلى الصلاة من أجل نجاح مؤتمر الأقباط وأيد مطالب المسيحيين المصريين) (١) .

وفى إطار ذلك الخط الهامشى يأتى أيضاً (سلامة موسى) الذى دعا إلى إحلال العامية محل الفصحى . كما دعا إلى الفرعونية ، وكذلك دعا إلى الالحاد واعترف

---

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

بأنه كافر بالشرق مؤمن بالغرب ، واعتبر الرابطة الإسلامية وقاحة ودعا إلى إلغاء الزواج الدينى وتغيير النظام الأسرى .

ومع كل هذا يعود فيتحدث عن مطالب الأقباط وينتصر لما يسمى باضطهاد الأقباط على يد المسلمين ، أى أن (سلامة موسى) هنا يدعو إلى التخلى عن المشروع الثقافى والحضارى للأمة - ويدعو إلى الأخذ بالمشروع الحضارى الغربى وذلك خدمة لأهداف الاستعمار .

ومما يؤكد ضلوعه فى خدمة الاستعمار أنه وهو الملحد يصبح فجأة مسيحياً متعصباً ليثير قضايا الاضطهاد وحقوق الأقليات ، وهو السلوك التقليدى للمدرسة الاستعمارية .

وفى نفس الإطار الهامشى أيضاً . وعلى نفس الخط والسلوك يأتى لويس عوض ليدعو إلى التخلى عن الثقافة الإسلامية ويدعو إلى الارتباط بثقافة الغرب ويدعو إلى إحلال العامية محل الفصحى ، بل أكثر من هذا نراه يثير الشكوك حول التاريخ الإسلامى عموماً وقيم الحضارة الإسلامية خصوصاً .

بل ويتعمد تشويه حركة الكفاح الشعبى المصرى ضد الاستعمار عن طريق إطلاق التهم والإساءة إلى سمعة الزعماء الوطنيين مثل الأفغانى والنديم وعرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد واتهام الحركة الوطنية المصرية بالتعصب الإسلامى والطائفية .

وأعجب من ذلك كله هو اعتباره للخائن العميل (الجنرال يعقوب) أنه رائد القومية المصرية ! ! وتبجحه بالقول بأن الحملة الفرنسية كانت حملة تنوير واستناره وليست غزواً استعمارياً .

القوة الثالثة

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسى ويتمثل فى عموم الشعب القبطى ، وفى الاكليروس والبطريرك ، وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدى فى الانحياز إلى المشروع الحضارى للأمة ، والانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ومناهضة المشروع الحضارى الغربى .

والخط الهامشى الذى يتبنى المشروع الحضارى الأوروبى ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضارى الوطنى .

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهامشى فى ترويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطنى ، أو تطويق الحركة الوطنية المصرية . إلا أن تلك المحاولات ظلت ضعيفة ، واستطاع المشروع الحضارى الوطنى أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية .

ووجد الاستعمار أن هناك عدداً من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشى داخل الأقباط ، منها الوعى القبطى العام - التراث القبطى التقليدى . انحياز الاكليروس والبطاركة إلى التراث القبطى التقليدى . وعى الحركة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفى .

وبالطبع اختارالاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشى وزيادة انتشاره داخل المجتمع القبطى ، وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى ، فبديهى أن تغيير التراث القبطى أمر مستحيل ، وبديهى أن تزييف الوعى القبطى العام أمر صعب وبديهى أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفى أمر صعب جداً . فلم يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الاكليروس والسيطرة على منصب البابوية ، والدفع ببطريرك لا يؤمن بالمشروع الحضارى الوطنى ، بل مقتنع بالمشروع الحضارى الغربى إلى منصب البطريركية .

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسى البطريركية وهيئة الاكليروس ذات تأثير كبير جداً على المجتمع القبطى ويلزم من الناحية العقائدية

الكنسية طاعة البطريرك أياً كان موقفه الفكرى والسلوكى .

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية ، ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية بالمشروع الاستعمارى الأوروبى . بدأ هؤلاء جميعاً محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطى.

بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية ، أو قل : ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لا ستحداثها ، لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطى والكنيسة القبطية .

وسرعان مادب الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس . وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالى الذى كان يرأس تلك المجالس الملية . إلا أن الشعب القبطى وقف مع البابا فى هذا الصراع .

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة فى الوجهاء - المثقفين المغتربين - كبار الأغنياء الأقباط - الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس . وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم .

واستعان بطرس غالى والمجلس الملى بالاحتلال وبالخديوى ونجح هؤلاء فى استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس .

إلا أن الاكليروس القبطى ومعه الشعب القبطى تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية ، وكانوا يهتفون ارجع يا محروم .

وانتصرت إرادة الشعب القبطى على إرادة القوة الثالثة . وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسى البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوى والمجلس الملى .

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادىء على الإكليروس وعلى كرسى البطريركية ، وليس بالانقلاب السافر عليها .

وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجى الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلباً للانخراط فى سلك الرهبنة ، وكان هؤلاء من المعروفين بعدم

تمسكهم بالتراث القبطى التقليدى والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية ، كما تم فى نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التى أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتى للأقباط .

وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا ، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التى تعمل على ربط القوة الثالثة فى مصر بالكنائس الأوروبية ، وتحقق لها أيضاً من خلال العمل فى المهجر النفوذ السياسى والدعم المالى .

وفى سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة ، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركاً من داخلهم .

وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطى التقليدى ، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطى عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها .

وفى سنة ١٩٧١ ، توفى البابا كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر فى الاكليروس القبطى ، كما أن الظروف المحلية والدولية فى ذلك الوقت كانت تسمح بذلك ، وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركاً للأقباط سنة ١٩٧١ .

فى كتاب (المسيحية السياسية فى مصر) للدكتور (رفيق حبيب) تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية فى مصر . وقد جعل البابا شنودة أحد هذه التيارات السياسية .

ومن حيث المبدأ فمن الطبيعى أن تموج الحياة فى المجتمع القبطى بالتيارات السياسية التى تموج فى المجتمع عموماً ، ومن الطبيعى أن يكون للأقباط الحق فى العمل السياسى مع أى من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة ،

ومن حق البابا شنودة نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية .

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطى على السواء إلى المشروع الحضارى الإسلامى الوطنى ، ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضارى الغربى سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطى .

أى أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية فى مصر هو نفس موقفنا من التيارات السياسية السائدة فى المجتمع المصرى عموماً بمسلميه وأقباطه ، فما نقبله فى الوسط الإسلامى نقبله فى الوسط المسيحى والعكس صحيح تماماً .

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جداً ... وهى أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شرط ، بل من حق أى مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام ، بل عليه أيضاً أن يجتهد هو فى الدين والسياسة وكل شىء إذا كان ممتلكاً لشروط الاجتهاد طبعاً .

وبالتالى فالموقف العقائدى أو السياسى لعلماء الدين الإسلامى لا يلزم المسلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرضه للحرمان الدينى أو الاتهام بالكفر والمروق أو شئ من هذا القبيل .

أما فى الكيان القبطى المسيحى فإنه وفقاً للعقيدة القبطية فإن القبطى ملتزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان .

ومن الطبيعى والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسى التقليدى فى الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفى التمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية وبدعم الانتماء القبطى إلى المشروع الحضارى الوطنى .. والمفترض أن البابا شنودة بمجرد أن أصبح بطريركا أن يترك رؤيته السياسية جانباً وأن يتمسك ويتصرف وفقاً للتراث الكنسى القبطى الثابت لأنه إذا أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولا خروجاً على التراث القبطى وثانياً جر

الأقباط جميعاً الملزمين بطاعته باعتباره بطريركا لدعم مشروعه السياسى حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية وهنا مكمن الخطر فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنوده تعكس الرفض للمشروع الحضارى الوطنى ، وتتعاطف مع المشروع الحضارى الأوروبى وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عموماً وعلى المشروع الحضارى الوطنى عموماً ، وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصاً .

يحكى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه (خريف الغضب) أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومى كانوا يفضلون انتخاب البابا شنودة كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس وأن هيكل قد عارض فى ذلك وطرح أسبابه لتلك المعارضة وألمح الأستاذ هيكل فى نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسى البطريركى ونحن بالطبع لا ندرى إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة إلا أنه من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنودة وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفى أوائل تولى البابا شنودة كرسى البطريركية ، وهذا مايؤكده البابا شنودة وماأكده أنور محمد على لسان البابا شنودة فى كتابه (السادات والبابا) .

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومى ترشيح البابا شنودة لكرسى البطريركية ؟

هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركاً يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها ؟

أم أن السادات كان يريد بطريركاً من الجيل الجديد ليدعم مشروع السادات التغريبى حيث إن الجيل القديم من الكهنة كان يرفض التغريب ويتمسك بالتراث القبطى التقليدى ؟

وأياً ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطى الثابتة ، وبالتالى فان إقحام البابا نفسه فى المسائل السياسية أمر مرفوض .

وقد يقول البعض وكيف تحل المشاكل القبطية أو المشاكل فى المجتمع القبطى عموماً إذا لم يتدخل البابا والرد هنا بسيط ، لأن تلك المشاكل يمكن أن يحلها السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون .

ويبقى البابا مقتصراً على الجوانب الروحية ، لأن تدخل البابا فى الأمور السياسية يخلق بالتأكيد أزمة طائفية ، لأن البابا الذى من المفروض أن يتمتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأياً فى مسألة أو مشكلة أو قضية سياسية ، فهو يجبر الأقباط كلهم بالضرورة على هذا الرأى ، حتى لو كان منهم من لا يرى مثل رأيه فى القضايا السياسية .

التصرفات التى قام بها البابا شنوده خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصحفيين ومن لجان تقصى الحقائق بمجلس الشعب ، وأخيراً من المحكمة الإدارية العليا ، وكذلك من دفاع الحكومة أمام المحكمة الإدارية ونحن هنا سنورد كل هذه التقويمات ثم نعتمد على الثابت منها .

السادات مثلا فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ اتهم البابا شنوده بما يلى : -

أن البابا شنودة يريد أن يجعل من الكنيسة سلطة سياسية ، وأن الفتنة الطائفية من ٧٨/٧٢ سببها البابا شنوده ، وأن البابا شنوده يحرض أقباط المهجر علي التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البيت الأبيض الأمريكى وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على لى ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه .

وأنه يقف وراء المنشورات التى توزع فى أمريكا عن الاضطهاد الذى يتعرض له المسيحيون فى مصر ، وكذلك المقالات والإعلانات المنشورة فى الصحف الأمريكية

بهذا الصدد . أن البابا شنودة ألغى الاحتفالات بالأعياد القبطية احتجاجاً على التفكير فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

أن البابا شنودة كان وراء دعوة المجمع المقدس للاحتجاج على إصدار مجلس الشعب للمادة الثانية من الدستور الخاصة بجعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع ، ودعا الناخبين الأقباط إلى عدم التصويت بنعم على تعديل الدستور .

أن البابا شنوده يقف وراء مخطط ليس لاثارة الأقباط فقط ، ولكن لإثارة المسلمين واستفزازهم .

أن البابا شنوده هو أكبر من أضر بالأقباط ، وأنه لم يضر أحد بالأقباط مثلما فعل شنوده وأن هناك عدداً من الأقباط يحارب فى صفوف الموارنة فى لبنان .

فى تقرير لمجلس الشعب المصرى أعدته لجنة فرعية مكونة من محمد رشوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بدوى ، محمد محجوب ، كمال هنرى أبادير ، كامل ليلة ، ألبرت برسوم سلامة ، مختار هانى ، كمال الشاذلى ، إبراهيم شكرى ، ألفت كامل ، إبراهيم عوارة . جاء فى التقرير :

(تأكد للجنة أن بعض المتطرفين من القيادات المسيحية وبعض المتعصبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الأحداث الفردية وتصويرها فى صورة صراع دينى وأنها اضطهاد للأقباط . بل ووصل الأمر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهمة بالمسلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخذ بعض القسس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التى يلقونها فى الكنائس ، فتحولت بعض الكنائس إلى منابر لنشر الشائعات الكاذبة وبث روح الفرقة بين المسلمين والمسيحيين) .

وتسجل اللجنة أسفها مما لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك . وأنهم تمادوا فى مسلكهم وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دونما تمحيص وأوعزوا بنشرها فى المجلات

القبطية التى تصدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومع بعض المغتربين المصريين فى الولايات المتحدة وزودوا المجلات والصحف القبطية التى تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة) .

ويضيف التقرير (وقد صور الطموح السياسى للقيادة العليا للكنيسة (البابا شنوده) أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة) .

فى مقال للأستاذ (طلعت يونان) . وهو قبطى . بتاريخ ١٦/١٩/١٩٨١ الأهرام ، اتهم الأستاذ يونان البابا شنوده اتهامات مباشرة قائلاً (الفتنة الطائفية ولدت على أرض مصر وفرضت على شعبها يوم حاول البعض سامحه الله خلق الكيان الذاتى أو الاستقلالى للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية للأقباط) .

وأضاف الأستاذ يونان فى مقال آخر بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٣ الأهرام قائلاً : (إن الحوادث الفردية التى تقع على مسيحيين يتم تجسيمها وتصويرها على أنها مخطط اضطهاد ، أما الحوادث التى تقع من مسيحيين على مسلمين بطريق الافتعال فلا يتم تداولها وتظل فى إطار الحوادث الفردية) .

وإذا حاولنا النظر فى التقارير والأقوال السابقة نجد أن السادات قد اتهم البابا شنوده باتهامات قد يقول البعض أن السادات متحامل على البابا - حسناً - ليكن السادات متحاملاً على البابا . ولكن ماذا عن تقرير اللجنة البرلمانية وهى تضم فى عضويتها العديد من الأقباط كما تضم شخصيات محترمة وأمينة ، ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكرى وغيره .

وقد وجهت تلك اللجنة نفس التهم إلى البابا شنوده ، فهل كان أعضاء اللجنة الأقباط . والمهندس إبراهيم شكرى والدكتور إبراهيم عواره متحاملين أيضاً على البابا ؟

حسناً ، فماذا عن كلام الأستاذ (طلعت يونان) وهو قبطى وغير مطعون فى

قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات ...

ألم يقل : (إن البابا شنوده يحاول خلق الكيان الذاتى الاستقلالى للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية ؟)

حسناً . فلتكن كل هذه الشهادات مطعوناً فى صحتها . فماذا عن حكم محكمة القضاء الإدارى . التى رفضت التظلم الذى قدمه البابا شنوده وجاء فى حيثيات حكمها التاريخى بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ :

(إن البابا شنوده خيب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذى تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستاراً يخفى أطماعاً سياسية ، كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعاً بديلاً لها على حد تعبيره بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده فى دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة ، وعلى غير هدى فى كل أرجاء البلاد غير عابىء بوطن يأويه ، ودولة تحميه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذى خلعه عليه أقباط مصر) .

وفى الحقيقة فإن هذا الحكم الذى لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن فى نزاهته قد لخص المسألة كلها وحدد الموضوع تحديداً دقيقاً .

فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذى يسلكه البابا شنوده ، والبابا شنوده هنا خارج على التراث الكنسى التقليدى وهو الرأى الذى كررناه دائماً .

إن البابا شنوده يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة ، وهذه بالطبع جريمة كبرى .

إن البابا شنوده يريد إغراق البلاد فى بحر من الدماء وهذه تهمة أكبر .

إن للبابا شنوده أطماعاً سياسية ، وهذا بالطبع مخالف للتراث الكنسى ، ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التى رسمتها لدور البطريرك .

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التى أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإدارى والتى أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التى نجحت بالوصول بممثليها ، وخاصة البابا شنوده إلى الاكليروس المسيحى القبطى . هى قوة تعادى

المشروع الحضارى للأمة ، وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضارى الأوروبى ، ولا تحافظ علي الاستقلال التقليدى للكنيسة القبطية فى مواجهة الكنائس الأوروبية ، وهى تسعى لإغراق البلاد فى الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا .

ومن الحقائق الثابتة التى لا يختلف عليها أحد :

أن البابا شنوده يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا ، وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكى ، وبالطبع هذا أمر خارج عن الحدود التى ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك ، وهذا تدخل فى السياسة مخالف للتراث القبطى .

أن البابا شنوده مفرط فى تصريحاته السياسية والصحفية . ولم يترك قضية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها ، ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنوده هو حضوره الصحفى المستمر وإكثاره من الأحاديث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم .

وهذا أيضاً خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطى والمهمات الدينية للبطريرك .

أن البابا شنوده كان وراء عقد المؤتمر القبطى فى يناير ١٩٧٧ وقد طالب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية ، ومزيد من التمثيل القبطى فى هيكل النظام السياسى ، وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسلامية ، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنوده الذى يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطى ، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر .

أن البابا شنوده احتج بشدة على النية لتطبيق الشريعة الإسلامية واعترض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع بدلاً من مصدر أساسى . بل ووصل الأمر إلى حد تضمين قرارات المؤتمر القبطى سنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير فى تطبيق الشريعة الإسلامية

بل إن البابا شنوده يصوم احتجاجاً على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجاً على ذلك .

وفى الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز ، وتمثل أيضاً قمة الخروج على التراث القبطى والوطنى ، فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهراً من مظاهر طاعة الله تعالى ، فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحى مظهر من مظاهر الاستقلال الوطنى والتميز فى الهوية والانتماء ، والتأكيد على المشروع الحضارى الوطنى ورفض المشروع الحضارى الأوروبى .

والبابا شنوده هنا يخطىء عدة أخطاء :

أولها : - أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التى حددها التراث الكنسى ويتدخل فى أمور سياسية .

وثانيها : - أنه يعادى المشروع الحضارى للأمة الذى يؤمن به الأقباط والمسلمون أى هو هنا خارج على الإجماع الوطنى ومنحاز إلى المشروع الحضارى الغربى .

وثالثها : - أنه هنا خرج على الوجدان القبطى المنحاز عموماً إلى المشروع الحضارى الإسلامى ، باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافى والحضارى الإسلامى ، ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامى . وخرج على هذا الوجدان القبطى خصوصاً فى مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة تحت إشراف د . أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية .

وهذه النسبة تعد إجماعاً قبطياً على هذا التطبيق ، لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصياً احتجاجاً على ذلك ، وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذى يديره من قضية الشريعة .

أى أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأى البطريركية ، وهذه نقطة هامة جداً إذا

أدركنا طبيعة المجتمع القبطى وعلاقة الشعب القبطى بالبطريركية .

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية فى داخل مصر وخارجها وكذلك هناك تجمعات قبطية فى المهجر ، وخاصة فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات . وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين ، وأن على المسلمين أن يرحلوا منها ! ! أو ينادون بإقامة دولة قبطية ، أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف فى حق الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عموماً .

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها ، وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها . فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنوده لهذه التجمعات .

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنوده على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات ، ولم يظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسى لها .

وهذه التجمعات المشبوهة يقول عنها الأنبا غريغوريس (أن الجمعية القبطية التى تتبنى الفتنة الطائفية بين أقباط المهجر فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وضعت لها دستوراً فى عدم الولاء للسفارات المصرية بالخارج ، وهذا اعتداء على مبادىء الكنيسة وأن هذه الجمعيات على صلة مشبوهة مع دول وعناصر معادية لمصر ، وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشورات ضد مصر) .

إن البابا شنوده يكثر من استقبال ودعم عناصر الإرساليات التبشيرية الأمريكية خصوصاً والأوروبية عموماً ، وهذا مخالف للتراث الكنسى المناهض للإرساليات التبشيرية ، كما أن البابا يتعاون سراً وعلناً مع مجلس الكنائس العالمى ، وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضاً خروج على التراث الكنسى القبطى التقليدى فى الاستقلال عن الكنائس الأوروبية .

إن البابا شنوده يتحالف مع العلمانيين عموماً والشيوعيين خصوصاً ، وهذا

بالطبع أمر يعاكس تماماً عقائد المسيحية عموماً والقبطية خصوصاً ، وقد ظهر هذا واضحاً فى منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٩٠ . ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً .

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التى لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائى فإننا هنا سنورد ماجاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد فى كتابه (السادات والبابا) مع الأخذ فى الاعتبار أن رأينا فى تقرير المباحث هذا ، وتقارير المباحث عموماً هى مجرد محضر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء .

يقول الأستاذ أنور محمد (والاتهامات التى أوردها تقرير المباحث فى حق البابا شنوده أربعة هى : -

أولاً : تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر وأن البابا شنوده كان يحث المسيحيين علي إثبات الوجود المسيحى المتميز .

ثانياً : الحض على كراهية النظام القائم . وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأى العام المسيحى فى الخارج ضد النظام والسلطات فى مصر .

ثالثاً : إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية .

رابعاً : إثارة الأقباط .

فى حديث البابا شنوده إلى الأستاذ أنور محمد فى كتابه . يقول البابا شنوده :

(إن رئيس مجلس الكنائس العالمى . ووفداً من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته فى الدير) ولا ندرى إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً فى شئون مصر الداخلية ؟ ولماذا لم يرفض البابا شنوده هذه الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمى بالمخابرات الأمريكية أمر معروف .

وفى نفس الحديث يحكى البابا شنوده لأنور محمد فى كتاب (السادات والبابا) أن كثيراً من الجامعات والمعاهد ، وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا فى استقبال البابا وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات ، وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة . كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكى كارتر .

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والمعاهدوالجامعات وعمد المدن بشخصية دينية قبطية من المفترض أنه وفقاً للعقيدة الكنسية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياسة ؟ !

التحالف المشبوه

من المسئول عن أحداث الفتنة الطائفية ؟ ! . الكتاب المحترمون من المسلمين والأقباط على السواء يقولون إنها زراعة استعمارية وإن الأصابع الإنجليزية كانت من ورائها بالأمس . والأصابع الصهيونية والأمريكية تقف اليوم من وراء تلك الأحداث .

الدكتور (وليم سليمان) قال هذا - ونقله عنه أيضاً (أبو سيف موسى) فى كتابه (الأقباط والقومية العربية) ، وجريدة (الشعب) فى عدد ٤٠١٨ - ١٩٩٠ . أشارت إلى مخطط أجنبى لإثارة الفتنة الطائفية .

والجاسوس الأمريكى التى حكمت المحكمة بإدانته وحبسه عشر سنوات وهو (سامى يوسف) كان قد كلف ببحث إمكانية عمل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ، وهو بالمناسبة قبطى وأبوه يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك شقيقه وأسرته وهم أقباط مصريون أصلاً .

البابا شنوده اتهم السادات بأنه افتعل حوادث الفتنة وقال البابا شنوده باللفظ الواحد فى حواره مع أنور محمد (السادات والبابا) :

إن السادات هو السبب الرئيسى للفتنة .

السادات اتهم البابا شنوده بإثارة الفتنة . وكذلك تضمن تقرير لجنة مجلس الشعب نفس الاتهام . وكذلك تضمن تقرير المباحث المشار إليه سابقاً . بل أشار حكم القضاء المصرى إلى ذلك أيضاً .

ولكن الحقيقة أننا نرى أنه لم ولن تحدث فتنة طائفية فى مصر بإذن الله تعالى .

وإذا كنا قد أوضحنا فى بداية هذا البحث أن الحوادث التى شهدتها مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى ١٩٧١ لم تكن حوادث طائفية ، أو أنها حوادث افتعلها الفرنسيون والإنجليز ودوائر الاستعمار عموماً . وأن مسلمى مصر وأقباطها أبرياء من الفتنة الطائفية فإننا هنا سنناقش أحداث ما بعد ١٩٧١ .

فمن خلال الرجوع إلي تقرير اللجنة البرلمانية التى تضم أقباطاً ومسلمين وتضم

المهندس إبراهيم شكرى والدكتور عواره والأستاذه ألفت كامل . ومن خلال شهادة الأستاذ طلعت يونان ومن خلال الرجوع إلى تحقيقات النيابة نجد أنه :

لم يحدث أى اعتداء إسلامى على أى كنيسة فى مصر فمثلاً حريق كنيسة الريحان الأثرية سنة ١٩٧٢ أثبت تقرير المعمل الجنائى (وكان خبير المعمل الجنائى الذى كتب التقرير مسيحياً) ، أن سبب الحريق شمعة تركت سهواً على مكونات خشبية وحريق دير الفاخورى فى جبل إسنا عام ١٩٧٧ كان بسبب سرقة عادية ، ولا توجد أى أسباب طائفية وراء الحادث ، وسرقة متعلقات كنيسة دير الرسل المرقسية بقرية إطفيح مركز الصف ثبت من التحقيق القضائى أن كاهن الكنيسة أرسلها بنفسه لبعض المسيحيين لإثارة نعرات طائفية .

لم تشهد مصر أى حوادث طائفية فقضية التوفيقية مركز سمالوط جنايات ٩٣ لسنة ١٩٧٨ كانت مجرد قضية ثأر شخصى ، وقد تدخل الأنبا إيفانتوس أسقف سمالوط ، وتم الصلح بين العائلتين المتخاصمتين إلا أنه من العجيب أن رئاسة الكنيسة القبطية وجهت اللوم للأسقف القبطى ورفضت هذا الصلح ! !

حوادث ما يسمى باختطاف الفتيات القبطيات ثبت من التحقيق القضائى والبرلمانى أنها جميعاً حالات حب تنتهى بالزواج بين قبطية ومسلم ، ولم يحدث فيها إكراه أو اغتصاب ، وذلك بشهادة المجلس الملى القبطى .

يقول الأستاذ (طلعت يونان) فى مقال بالأهرام ١٩٨١/٩/٢٣ إن الحوادث التى تقع للمسيحيين يتم تجسيمها والمبالغة فيها ، وإنها مجرد حوادث فردية وليست طائفية ، ويضيف الأستاذ طلعت يونان إن رئاسة الكنيسة تفتعل الحوادث بهدف الزعم باضطهاد الأقباط ، مثل حادث حريق أحد المنازل بالخانكة عام ١٩٧٨ التى ثبت من التحقيق القضائى فيها أن الرئاسة الدينية القبطية افتعلتها .

وأنه وصل الأمر بالقيادة الدينية القبطية أنها أبلغت رسمياً عن حادث مفتعل لعريف قبطى بالقوات المسلحة زعمت أنه سجن فى غرفة مظلمة ويتم تعذيبه

لاعتناق الإسلام ، ثم أثبت التحقيق أن المذكور مسجون ، ومن ذوى السوابق فى القوات المسلحة .

ويستمر الأستاذ طلعت يونان فى شهادته وهو قبطى بأن التقارير تشير أيضاً إلى عشرات الحوادث التى ثبت فيها اعتداء المسيحيين على المسلمين ، وهى قضايا قتل وضرب وقضايا أخلاقية ، ولم يزعم المسلمون أنها طائفية ولم يتحدث عنها أحد .

يقول تقرير لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب أن حادثة الخانكة سنة ١٩٧٢ كان مفتعلاً من البطريرك الجديد شنوده كنوع من اختبار صلابة النظام لفرض بعض المطالب عليه ، وأن الكنيسة المزعومة التى حدث الخلاف حولها لم تكن كنيسة أصلاً .

اتهم نقيب الصحيفيين الأسبق الأستاذ (عبدالعزيز الشوربجى) أن السادات ووزير الداخلية افتعلوا أحداث الزاوية الحمراء سنة ١٩٨١ ، وأن الحادثة لم تكن لها علاقة بالطائفية .

فى حوادث أبى قرقاص والمنيا الأخيرة وغيرها نجد أن المشكلة تبدأ وتثور من خلال اتهامات أخلاقية معينة وبسبب التركيبة النفسية والاجتماعية للصعيد والريف عموماً ، فإن الناس تستثار من الجرائم الأخلاقية ، وتصب غضبها على مرتكب هذه الجرائم سواء كان مسلماً أو مسيحياً .

وإذا كانت هذه الحوادث قد وقعت على مسيحيين فإن غيرها قد وقع على مسلمين مثل حرائق أندية الفيديو مثلاً ، وبصرف النظر عن رأينا فى مثل هذه الأحداث إلا أنها أحداث غير طائفية .

إذاً فليس هناك أحداث طائفية بل حوادث أخلاقية تقع على مسلمين أو مسيحيين أو أنها أحداث شخصية وعائلية أو أنها حوادث مفتعلة فى إطار الصراع السياسى بين البابا والسادات أو بين السادات والمعارضة أو حوادث يتم تضخيمها لأسباب معينة .

وتضخيم الأحداث وصبغها بالصبغة الطائفية هدف استعمارى قديم . ومصر البريئة من الطائفية والتعصب تتربص بها القوى الاستعمارية وهؤلاء يستخدمون أدواتهم المحلية من العلمانيين والشيوعيين فنجد الصحافة والإعلام العلمانى عموماً والشيوعى خصوصاً يلتقط حادثة فردية هنا أو هناك ويحاولون تجسيمها وتضخيمها ، وإخراج حوادثها عن إطارها الطبيعى وصبغها بالطائفية ، وذلك لتحقيق عدة أهداف .

أولاً : -

تمزيق النسيج الوطنى خدمة للاستعمار والصهيونية ومن المعروف أن العلمانيين والشيوعيين ذووا صلات مشبوهة بهذه الدوائر ، فمثلاً (فرج على فوده) هو «زبون» دائم على موائد السفير الإسرائيلى ولا يخفى فرج فوده إعجابة بالحضارة الغربية والسياسة الأمريكية بالتحديد .

والشيوعيون من ناحيتهم معروفون بصلاتهم بإسرائيل وإنجلترا وأمريكا ، وقد كشف هذه الصلة وتحدث عنها كل من المستشار (طارق البشرى) فى كتابه : (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ /١٩٥٢) - دار الشروق - والأستاذ الدكتور (رؤوف عباس) أستاذ التاريخ فى جامعة القاهرة فى كتابه (أوراق هنرى كورييل) بل من المعروف أن الحركة الشيوعية فى مصر نشأت أصلاً على يد المخابرات الإنجليزية واليهود فى مصر .

ثانياً : -

تحقيق نوع من التخويف ، وبالتالى العزلة فى قطاع الأقباط ليسهل بعد ذلك استخدامهم لصالح السياسة الاستعمارية وهو ما لن يحدث بإذن الله .

ثالثاً : -

أن العلمانيين والشيوعيين يريدون بتضخيم هذه الحوادث وافتعالها اتخاذها ذريعة على المشروع الحضارى الإسلامى والحركة الإسلامية ، وتحريض النظام على ضربها ،

وإيجاد المبرر لحرمانها من التواجد القانونى والسياسى الرسمى على أساس أن السماح لها بالتواجد القانونى يثير الحساسية القبطية .

وهذا طبعاً غير صحيح فالأقباط فى عمومهم هم أحرص الناس على المشروع الحضارى الإسلامى .

وفى الحقيقة فإن هذا سلوك علمانى وشيوعى تقليدى ، بل إن الشيوعيين كانوا وراء المنشور المزعوم والمنسوب للبابا شنوده ، والذى ظهر سنة ١٩٧٢ ، وكان بالمنشور كلام خطير كفيل بإغراق البلاد فى بحر من الدم لولا الوعى الإسلامى الفذ.

المشروع العلمانى والشيوعى بطبيعته مشروع يعادى الدين الإسلامى والمسيحى معاً ، وهو مشروع يعادى المشروع الوطنى وينحاز للمشروع الحضارى الأوروبى ، ومن الطبيعى أن المسلم المتدين والقبطى المتدين يرفضان المشروع العلمانى ، والمفروض أن الكنيسة ضد الإلحاد بالطبع .

ولكن العجيب أن يحدث التحالف بين البابا شنوده وبين العلمانيين عموماً والشيوعيين خصوصاً ، بل وأصبح البابا شنوده نجماً ساطعاً فى صحف اليسار ، وأصبحت الكتابة عنه والإشادة به والتغزل فى شخصيته أمراً معلوماً .

وقد يقول قائل إن هذا ليس ذنب البابا شنوده وإن هذا التحالف من جانب واحد أى من جانب الشيوعيين والعلمانيين فقط . أو إن هؤلاء يحاولون استخدام الورقة القبطية فى صراعهم السياسى .

ولكن الوقائع تؤكد أن التحالف قائم بين الطرفين بل إن البابا شنوده مثلاً ينشر بياناً رسمياً فى جريدة (وطنى) يناشد فيه الأطباء الأقباط بإعطاء أصواتهم فى انتخابات نقابة الأطباء لصالح القائمة الشيوعية (إبريل ١٩٩٠) .

وبديهى أن هذا التحالف مشبوه - وهو أمر يخرج بالبابا عن نطاق دوره الدينى وهو أيضاً أمر مخالف للعقيدة القبطية ومخالف للتراث الكنسى القبطى ومخالف

أيضاً للمشروع الحضارى للأمة بمسلميها وأقباطها .

ويبقى التفسير الوحيد لهذا التحالف المريب والمشبوه ، أن البابا شنوده أصلاً منحاز إلى المشروع الحضارى الغربى ومعاد للمشروع الحضارى الوطنى ، وأنه يتفق مع العلمانيين والشيوعيين فى ذلك .

وهذا سبب التحالف وينسى البابا شنوده أنه الآن ليس ممثلاً لشخصه ولا لرؤيته السياسية الخاصة وأن عليه ألا يضحى بالتراث الكنسى وبعقائد الكنيسة ومصالحها وبوجدان الأقباط فى سبيل رؤيته السياسية الشخصية .

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

لم تعرف بلادنا طوال حكم الإسلام أى شكل من أشكال النزاع الطائفى ، بل إنه فى لحظات وفترات الحكم الاستبدادى كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء . أى أن التجاوزات التى مارسها بعض الحكام المستبدين لم تكن ذات طابع طائفى - ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى فى هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون .

ولم تشهد بلادنا ما يعرف بالنزاع الطائفى إلا مع ظهور الاستعمار فى المنطقة ، بل وبتحريض وتخطيط استعمارى مباشر .

بل إن بلداً مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها - ظلت تعيش فى وئام طوال الحكم الإسلامى - ولم تبدأ تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار .

ففى إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ فى لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التى أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى .

والعجيب هنا أن الذى قام بحماية النصارى فى لبنان هو الأمير عبدالقادر الجزائرى وذلك أثناء تواجده بالمنفى فى دمشق . وذلك انطلاقاً من مسئوليته الإسلامية . برغم أنه شخصياً قد عانى وشعبه الجزائرى من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين .

ولأن الأمير عبدالقادر الجزائرى كان زعيما إسلامياً ، فإنه تجاوز ذلك كله وتصرف بمنطق الإسلام الذى يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (١) (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) (٢) .

---

(١) سورة الأنعام : ١٦٤

(٢) سورة المائدة : ٨

وفى مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط فى إطار التعاون والتآخى بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة ، وهى أن الأقباط جزء من النسيج الحضارى والثقافى للأمة الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادىء الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ فى علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال (١).

ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفى والفكر الطائفى والنزاع الطائفى ، لتحقيق عدة أهداف :

أولاً : التشويش على حركة الكفاح الوطنى الإسلامى ضد الاستعمار والتى من المفترض أنها تضم الأقباط فى إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وبذلك يحقق الاستعمار هدفه فى اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب ، وبجعلها فى حالة دفاع عن النفس وفى نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط .

وثانياً : هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحى بينهما ، وبالتالى يقوم الأقباط بخدمة مشروعه الاستعمارى ثقافياً وعسكرياً وسياسياً .

وفى الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعى بالكامل لصالح المشروع الحضارى الاستعمارى الغربى كان ولا يزال هدفاً استعمارياً ثانياً .

وصحيح أن الاستعمار يستهدف استقطاب مجموعات من الشعب ، ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضارى ، ولكن يظل هذا الأمر محصوراً فى نطاق معين ضاق أم اتسع ... أما محاولة استقطاب كيان اجتماعى كامل مثل الأقباط فهنا مكمن الخطر ، لأن معنى هذا تمزيق النسيج الوطنى تماماً ، وإلحاق أكبر الأذى بالمشروع الحضارى الوطنى .

---

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط مرجع سابق .

والاستعمار يحاول نفس الشيء مثلاً فى قطاع المرأة . أى أن الاستعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة ، ولعل هذا ما يجعل قضيتى المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضارى الوطنى .

ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجاً حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاستعمار فى إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها ، ويلتقطون من أحداث التاريخ القريب والبعيد مايظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم .

وفى الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التى يوردونها تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحداث دبرتها أصابع الاستعمار ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط فى إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسى ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، أو أحداث العنف التى وجهت ضد الأقباط فى إطار الثورة العرابية ، أو عملية اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ ، أو أحداث الاحتكاك فى الزاوية الحمراء ١٩٨١ ، أو أحداث « أبو قرقاص » والمنيا الأخيرة .

وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبى إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسى سواء كان مسلماً أو قبطياً تركياً أو مملوكياً مصرياً أو غير مصرى . وأنه لو استثنى الثوار الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكاً طائفياً . بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار .

وفى إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثورى ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع . ولكن هذا العنف كان موجهاً لجهاز النهب والنفوذ الأجنبى - سواء كان يمارسه مسلم أو قبطى .

بل إن كثيراً من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم

الموالى للخديوى توفيق وبعض أمراء البيت الخديوى تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثورى . وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون فى الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطون بالأجانب أو يعملون معهم فى الربا - ولو استثنى الثوار هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكاً طائفياً .

أما حادثة اغتيال بطرس غالى فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالى كان من كبار عملاء الاحتلال . بل إنه كان يعمل جاسوساً فى الثورة العرابية لصالح الإنجليز (١) وهو الذى رأس محكمة دنشواى . كما أنه هو الذى أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية . وهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ التى أطلقت يد الإنجليز فى السودان . وهو أخيراً الذى يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاماً أخرى .

وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالى فنفذ إبراهيم الوردانى أحد العناصر النشيطة فى الحزب الوطنى ، هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى وقد أوضح الوردانى بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح . وكانت أسباباً يكفى منها سبب واحد لإعدام بطرس غالى .

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الوردانى وأقر بأن العمل عمل سياسى محض . وقد ذكرنا ذلك فى جزء سابق .

إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة ، بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أو الخوف من الاتهام بالتعصب الدينى والطائفية ، وهو الخوف الذى لو كان موجوداً لعكس بالضرورة تفكيراً طائفياً .

أما حوادث مثل مذبحة الأسكندرية سنة ١٨٨٢ ، فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابى وبلنت والرافعى وغيرهم أنها مذبحة دبرها

د. عصام ضياء الدين - الحزب الوطنى والكفاح السرى - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

القنصل الانجليزى مستر كوكسن فى الإسكندرية للتمهيد للغزو العسكرى الإنجليزى . وإذاً فهى صناعة استعمارية .

وكذلك أحداث ١٩١١ . حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حادثة اغتيال بطرس غالى فى الترويج للسلوك الطائفى والفكر الطائفى - وقام بعض عملاء الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطى ، وهو المؤتمر الذى رفضه البطريرك القبطى وهاجمه عموم الأقباط .

وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر ، لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكاً ، وأن الكفاح الشعبى المصرى لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية .

وكان لابد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطنى وكان من أحط هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية .

أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث « أبو قرقاص » والمنيا ١٩٩٠ ، فإن د . وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها (١) .

وجريدة (الشعب) مثلا أشارت إلى وجود مخطط أجنبى لزرع الفتنة الطائفية فى مصر (٢) ، وذلك فى إطار تعليقها على أحداث « أبو قرقاص » والمنيا ١٩٩٠.

أما البابا شنوده وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية (٣) .

أما السادات وجهازه الحكومى فقد اتهم البابا شنوده بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها فى زيارته لأمريكا ، وكذلك تحريض أقباط المهجر للتظاهر

---

(١) د . وليم سليمان -الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية .

(٢) جريدة (الشعب) - محمود بكرى - ١٨ أبريل سنة ١٩٩٠ .

(٣) السادات والبابا - أنور محمد .

ضد السادات ونشر الإعلانات التى تحرجه فى أمريكا إبان زيارته لها (١)

وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطى بتلك الحوادث المريبة .

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتى تثبت المخطط الاستعمارى فى مسألة الفتنة الطائفية أنه فى عام ١٩٧٢ سرت شائعة قوية جداً بأن البابا شنوده قد عقد مؤتمراً سرياً فى مارس ١٩٧٢ بالإسكندرية ، وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين ، وتعقيم الرجال ، ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير ، وأنه نبه على الأطباء المسيحيين بذلك ، وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين ، وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية فى الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة .

وبالطبع أنكر البابا شنوده هذا المنشور فى حواره مع الأستاذ أنور محمد فى كتاب (السادات والبابا) ، وبالطبع نحن نصدق البابا شنوده فى هذا التكذيب .

ولكن الخطير فى المسألة أن البابا شنوده حكى للأستاذ أنور محمد فى هذا الصدد أن السيد (ممدوح سالم) وزير الداخلية ، و الدكتور (عبدالقادر حاتم) وزير الإعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور ، وأن البابا لم ينف ذلك أو يستبعده .

وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين فى مصر بالدوائر الصهيونية والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتى أكدها وكشفها كل من د . (رؤوف عباس) فى كتابه (أوراق هنرى كوريل) دار سينا للنشر ١٩٨٩ ، وكذلك الأستاذ طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) دار الشروق .

ولم يجرؤ شيوعى واحد على إنكار هذه الصلات التى كشفها أستاذ جامعى مثل د. (رؤوف عباس) ومستشار قانونى فى مجلس الدولة مثل الأستاذ (طارق البشرى) .

---

(١) خطاب السادات فى مايو ١٩٨٠ .

إذا وضعنا هذين الأمرين جنباً إلى جنب - لأدركنا أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية ، فهذا المنشور الذى روج له الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية فى مصر ، ولا شك أنه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظراً لما تضمنه من استفزاز كبير وأمور خطيرة .

وإذا لا حظنا أن جريدة (الأهالى) دأبت فى الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبى قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء - أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق السكن وشققهم إلى المناطق أخرى . والتفكير فى إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرها من الأكاذيب - لكان كل هذا دليلاً واضحاً على أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك الطائفى فى مصر .

كل هذا طبيعى ومفهوم ولكن - فى الحقيقة من غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنوده والشيوعيين ! ! والذى أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة فى الأوساط السياسية والصحفية ، بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله .

التكفير الكنسى

فى الواقع الإسلامى المعاصر - هناك تيار تكفيرى ، يكفر الحاكم أو المؤسسات أو المجتمع لسبب أو لآخر ، وهو تيار نشأ وانتهى دون أن يؤثر فى مجمل الفكر الإسلامى المعاصر ، وكان تيارا صغيراً ومعزولا ومرفوضاً من كل اتجاهات الحركة الإسلامية المعارضة فضلاً عن الأزهر وبالطبع فإن من المعروف أن أحدا فى الإسلام لا يملك العصمة سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن كل الناس والعلماء والمفكرين يؤخذ من كلامهم ويرد ، وبالتالى فإن تيارالتكفير فى الواقع الإسلامى لم يمثل شيئاً خطيراً ولا جوهرياً ، لأنه بداية يعبر عن فكر أفراد ليسوا معصومين ولا يلزم أحد بطاعتهم أو تقليدهم ، فضلا عن أنه تيار لم يكن يمثل اتجاها تاريخياً معروفاً كالإخوان المسلمين أو حتى اتجاهاً فرض على الواقع كالجهاد مثلا ، وبالإضافة إلى أن تلك الاتجاهات رفضت هذا الفكر وقاومته فكرياً وعملياً ، والكثير من العلماء والأزهر ذاته رفض هذا الفكر وبالتالى فهو لا يمكن أن يؤخذ كتيار رئيس أو رسمى أو حتى ذى ثقل تاريخى أو واقعى .

ونفس الشىء ينطبق على تيار فى المسيحية فى مصر هو تيار الأب دانيال الذى يعمل فى محافظة المنيا ، ويقول عنه رفيق حبيب فى كتابه المسيحية السياسية فى مصر (إنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه ، وإن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية ، ولا يبقى فى هذه الدائرة إلا التيار الذى يمثله) .

وهذا التيار الذى يمثل تيار التكفير فى الواقع المسيحى ، لا يمثل الكنيسة بل هو خروج عليها - اللهم إلا فى حدود كون الأب دانيال أحد رجال الدين المسيحيين الأرثوذكس وله بالتالى أتباعه .

وهذا التيار لايعنينا كما لم يعنينا تيار التكفير الإسلامى لأنه يمثل رؤية محدودة ولكن مايعنينا حقاً ، هو أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تقوم بدور التكفير والحرمان لمن لا يتفق معها فى الرأى والمسألة هنا أخطر من أن تمر ، فلو كان هذا

السلوك من الأزهر مثلا أو من أى مؤسسة دينية إسلامية رسمية لقلنا إنه اتجاه خطير رغم أن المسألة فى الإسلام أقل حدة حيث أن أحدا لايشعر بالإثم أو الحرمان من رحمة الله إذا اختلف مع الأزهر ، لأنه يعرف القاعدة الإسلامية التى تقول إنه لا الأزهر ولا العلماء ولا أحد معصوم من الخطأ وبالتالى يمكن الاختلاف مع الأزهر والعلماء دون أن يزعم هؤلاء أنهم ظل الله على الأرض أو أن من يختلف معهم يكون كافرا ، أما المسألة فى التراث الكنسى فهى خطيرة ونحن نحترم عقائدهم ولأن مخالفة الأنبا هى مخالفة للرب والطرد من الكنيسة يعنى الحرمان من ملكوت السماء ، وبالتالى فإن الكنيسة المصرية بالذات ظلت تعمل وفق تقاليدها الراسخة فى عدم تدخل البابا فى الشئون السياسية والحياتية والمجتمعية للأقباط وأن يظل دوره قاصر على الجوانب الدينية المحبة ، ولكن مع البابا شنوده اختلف الأمر وهذا يدخل الأقباط فى دوامة خطيرة حيث عليهم أن يلتزموا سياسياً بآراء البابا وإلا وقعوا فى الإثم وهو مايفضى عملياً إلى تكريس الطائفية بأبشع صورها .

ولدينا هنا نموذج الأستاذ جمال أسعد مثلا الذى كتب تجربته السياسية مع البابا فى مقال لجريدة الشعب عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل فى حرية العمل الحزبى ونص المقالة كالتالى : -

الذى حدث ليس قصة من نسيج الخيال بل هى واقعة حدثت بالفعل وهى ليست حكاية من حكايات العصور الوسطى التى كانت تتحكم أثناءها الكنيسة فى البشر وفى السلطة وفى الدين وفى الدنيا وفى الآخرة ، من خلال صكوك الغفران فهذه حكايات دخلت متاحف التاريخ وأغوار الزمن ولكن من الواضح أن حكايات التاريخ التى اندثرت ظهرت من جديد ودبت فيها الحياة مرة أخرى فى الإسكندرية يوم الخميس ١٩٩٢/١٠/٢٩ .

وقبل أن استطرد فى سرد تلك الواقعة الكارثة أريد أن أوضح بعض الأمور لعلها تفيد فى طرح حقيقة هذه الواقعة المخزية .

فقد قمت بفتح حوار مع الصديق عادل حسين حول هموم الوطن فيما يخص المشاكل الطائفية . وذلك علي صفحات (الشعب) وكان من أهم ماطرحت من قضايا قضية تمثيل البابا سياسياً للأقباط ، وذلك لأنني مؤمن تماماً وموقن جيداً أن هذه القضية هى قضية القضايا بالنسبة للأقباط من حيث إشكالية عزلتهم عن العمل العام حالياً .

ومن جهة أخرى لأن هذه القضية فى مضمونها تمثل خطوة بل خطوات ارتدادية فى مسألة الوحدة الوطنية . وما كان بعد ذلك إلا أن الكنيسة ممثلة فى البابا والأساقفة لم يقبلوا ذلك الطرح خاصة أنه طرح فى جريدة (الشعب) ، كما أنهم غير متصورين أن هناك شخصاً يمكن أن يكون له الحق فى الحديث عن أى شيء يمس البابا كما يتصورون .

وهنا نقول أولاً : إن (الشعب) هى الجريدة التى تفتح لى أحضانها دون غيرها من الجرائد الحزبية كما أن حديثى لا يمس البابا ولا توجد أى نية للمواجهة حيث أنى أمارس حقى السياسى فى التعبير عن قضايا سياسية - حتى ولو كانت الكنيسة طرفا فيها - حيث إن الكنيسة جزء من المجتمع ، فتلك الممارسة من حقى ومن حق غيرى دون حجر أو تدخل من أحد أيا كان هذا (الاحد) ثم نعود بعد ذلك للواقعة الكارثة .

كان يوم الخميس - الموعود - موعدا لعقد مؤتمر للوحدة الوطنية بالمركز الإسلامى نظمته لجنة الشئون الدينية بحزب التجمع ، تلك اللجنة التى أشارك فى عضويتها فذهبت إلى الإسكندرية حيث أنى أحد المتحدثين فى الندوة مع رئيس الحزب وبعض الزملاء ، وبعد وصولى أبلغنى أحد قيادات حزب التجمع بالإسكندرية أن الكنيسة أبلغته أن المندوب البابوى الذى سيحضر المؤتمر - ممثلا للبابا شنوده - لن يحضر بعد أن علمت الكنيسة أنك أحد المتحدثين .

وقال إنه قام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة قائلاً : إننى أحضر المؤتمر قادماً

من أسيوط على بعد ٦٠٠ ك ، وإنه لا يمكن منعى ويمكن أن أحضر دون أن أتحدث وطلب منى عدم الحديث .

سمعت هذا فذهلت وصعقت من هول ما سمعت وذكرت للعضو القيادى فى حزب التجمع أننى لا أصدق وقلت له أنا عضو حزب وآخذ أية تعليمات من رئيس الحزب لا من الكنيسة ، فأصر على رأيه الذى اتفق عليه مع الكنيسة فقلت : إذا رئيس الحزب طلب ذلك ألتزم ثم هناك حساب داخل الحزب على من الذى يقود الحزب . هل قيادة الحزب أم قيادة الكنيسة ؟ .

وهل من حق البابا أن يصدر أوامره لجمال أسعد أو للحزب بأن يمنعنى من الحديث فى مؤتمر يقيمه الحزب وتدعى له الكنيسة ؟ .

وطال الحوار حول ذلك وأنا لا أصدق أن الأمور تصل إلى هذا الوضع وأن يتصرف البابا مثل هذا التصرف ويتدخل فى الشئون الداخلية للحزب ، فطلبت أن أقابل ممثل البابا لعل أن يكون الأمر فيه لبس لأن فى هذا إساءة للكنيسة .

ثم حضر القمص - مندوب البابا - ومعه عضو مجلس ملى الأسكندرية وطلب عضو الحزب الجلوس جانباً مع الكاهن ورئيس الحزب وبعض قيادات الحزب الحاضرين . ثم طلبونى وذهبت وقال لى الكاهن : أنت جمال أسعد ؟ .

قلت نعم : قال : أنا لم أرك من قبل ولم أقرأ مقالاتك ، ولكن صدرت أوامر قداسة البابا شنوده الثالث على لسان نيافة الأنبا بنيامين بانسحابنا من المؤتمر فى حالة وجودك ، فقلت له : شكراً ، لكن على حد علمى أن الكنيسة لم تأخذ قراراً بحرمانى ، فقال : ولكن حرمتنى أنا من أن أحضر معك المؤتمر حيث قيل لى أنك تسىء إلى قداسة البابا فى مقالاتك ، فقلت أرجوك يا أبانا ، هذا الحديث ليس وقته الآن فأنا عضو فى حزب التجمع ، والآن أنا فى أحد مؤتمرات الحزب والآن يجلس معنا رئيس الحزب ، فما تفعله الآن يسىء إلى الكنيسة وإلى البابا كما يسىء أيضاً إلى الحزب ورئيسه ، وأضفت قائلاً : أتريد أن تحاكمنى كنسياً دون

ذنب داخل الحزب الذى أنتمى إليه ، فأصر على موقفه وبعد رجاء من عضو المجلس الملى وافق على أن أتحدث بشرط أن أعطيه الورقة التى سأتحدث منها لكى يوافق عليها فقلت :

(بسخرية) لأنى لا أتصور مثل هذا الموقف المخزى ، أنا لا أكتب كلماتى التى ألقيها فى المؤتمرات أو الندوات فإذا كنت تريدنى أقول شيئاً قل لى (وضحكت وشر البلية مايضحك) فقال : إذا تحدثت فلابد أن تقف وتعلن خضوعك الكامل لقداسة البابا وخضوعك للكنيسة .

وعند ذلك قام رئيس الحزب ومن معه حيث كان يحضر ذلك الحديث الكارثة المفزعة ، وبعدها أصر القمص ، وأخذ يناقش لماذا لا تعلن خضوعك لقداسة البابا .

فقلت : لأن ماتطلبه ليس من حقك ولا من حق البابا ، ليس من حقكما أن تصدرا أوامر لى لأنها غير كنسية إطلاقاً . كما أن إعلانى هذا كيف يتم فى مؤتمر جماهيرى سياسى حزبى لا علاقة له بالكنيسة ولا بالبابا ولا بخضوعى هذا ... فأصر على الانسحاب فتركته ونزلت إلى المؤتمر ثم نزل القمص إلى المؤتمر وجلس بجوارى .

وبدأ المؤتمر وفوجئت بأن العضو القيادى الذى يقدم المؤتمر والذى شارك قبل ذلك فى الحوار يصر على عدم إدراج اسمى ضمن المتحدثين ، فأعلمت رئيس الحزب بذلك والذى أصر على أن أتحدث لأن هذا غير مقبول ومرفوض ، فما كان من مقدم المؤتمر إلا أنه أعطى الكلمة للقمص وأعلن فى الميكروفون أن هناك استدعاء لذلك القمص وخرج حتى تكون هناك فرصة لكى أتحدث بعيدا عن حضور الكنيسة التى أصرت على عدم مشاركتى فى الحديث فى مؤتمر الحزب الذى أنا عضو فيه .

وإلى هنا انتهت الواقعة ولكن لم ولن تنتهى آثارها ونتائجها الوخيمة ، فلا أتصور وأعتقد أن كل المؤمنين بحق التعبير والمؤمنين بحرية الكلمة لا يتصورون معى ماحدث ، فهل عادت (وياللخجل) محاكم التفتيش مرة أخرى ؟ وهل من

حق الكنيسة أو من حق البابا شنوده أن يتعقبنى داخل الحزب الذى أنتمى إليه لكى يثبت لى ولغيرى أنه الزعيم والممثل السياسى وغير السياسى للأقباط مهما فعلت وبالتأكيد كون أن الأمور تصل إلى هذا الحد حيث تتدخل الكنيسة فى شئون أحد الأحزاب ، ولاشك أن هذا التطور يعد خطراً شديداً جداً .

وهل معنى هذا أن الأقباط ليس من حقهم أن يتحدثوا فى شئون كنيستهم حتى ولو فى المجال السياسى الذى أعمل فيه ؟

وهل وصلت درجة الزعامة (والكارزمية) لدى البابا إلى هذه الدرجة ؟ نعم أعلم ويعلم غيرى أنه لا يستطيع أن يرى أى قيادة داخل الكنيسة ؟ فهل وصل الحد إلى أنه لا يستطيع أن يسمع رأياً من أحد الأقباط حتى ولو لم يعجبه ؟ وللعلم أنا لا أتطرق لأمور دينية أو كنسية وفى هذه الحالة كان مصيرى الذبح ، لأن هذا الملعب يخص البابا وحده . ولكن أنا أتحدث وأكتب فى السياسة وأعتقد أن هذا ملعبى ... وإذا كان البابا يرى أنه يجيد اللعب فى هذا الملعب فنحن لا ننكر عليه ذلك ، ولكن ننبه أنه عند ذلك فالأمور تختلط ويقع المحظور .

أعتقد أن التعليق على هذا الذى حدث كثير وكثير ، وياليتنى كنت أستطيع ألا أعلق وأترك للقارىء وحده التعليق ، ولكن أقول : إننى أمارس حقى السياسى ولا أحد يستطيع أن يمنعنى مهما كانت الأساليب والوسائل المقبولة وغير المقبولة كما أننى لم أفكر - قط - فى أية مواجهة مع البابا لأننى أومن باعتبارى قبطياً أرثوذكسياً أنه رئيس الكنيسة والأب الروحى لها . ولكن فى ذات الوقت لا أومن بالحق الإلهى لأحد فيما يخص شئون الدنيا ، كما أومن أن الكنيسة لها الجانب الروحى والدينى للأقباط ، أما الجانب السياسى فهو من اختصاص المؤسسات الدستورية . (اعطوا ما لقيصر لقيصر ومالله لله) كما أن القبطى الذى يعبر عن رأيه فى صالح الأقباط والكنيسة وفى صالح مصر وكل المصريين هو مسيحى يطبق الآية التى تقول (ليكن كلامكم نعم نعم ، لا لا وما زاد على ذلك فهو من الشرير)

وسأظل أقول (لا) بأعلى صوتى لكل خطأ ضد الكنيسة والناس والوطن .

فلتهتم قيادة الكنيسة بالروحانيات وبالصلاة إلى الله حتى ينجينا من الكوارث الطبيعية والسياسية التى نحن فيها الآن وليترك السياسة لغيره ، فالسياسة والزعامة الدنيوية لاتتسق ولا تتوازن ولا تتمشى مع الأبوة الروحية التى تعمل للحياة الآخرة ... حيث قال الرب « مملكتى ليست من هذا العالم ») .

أما الأستاذ رفيق حبيب وهو باحث اجتماعى وحاصل على درجة الدكتوراه فإن آراءه العلمية البحثية استدعت أن يصبح مطروداً وملفوظاً من الكنيسة ، الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية على حد سواء فقد شن بعض رجال الكنيسة سلاح الإرهاب والتسلط فى وجهة ، فهذا يستنكر ويشجب ويطالب الكاتب بنشر توبته وإعلانه عن رجوعه عما صدر له من آراء فى كتب منشورة أو مقالات ، وذاك يشكل لجنة للتحقيق واتخاذ اللازم مما اعتبره الكاتب أزمة ديموقراطية داخل المؤسسات الكنسية أو عودة إلى عصور الظلام وقد سجل الكاتب تجربته كلها فى كتاب تحت عنوان « إغتيال جيل - الكنيسة وعودة محاكم التفتيش - تجربة ذاتية » ونشر الكتاب عن طريق دار يافا للدراسات سنة ١٩٩٢ .

الرافضون للغة العربية لا هم
أقباط ولا هم وطنيون

مثلما يعتز المسلم باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم وباعتبارها وعاء لثقافته وحضارته ، فإن القبطى أيضاً يعتز بتلك اللغة أى اعتزازا باعتبارها وعاء أيضا لثقافته وحضارته .

وتحطيم اللغة العربية هدف استعمارى ثابت قديم جديد يستهدف كما يقول أستاذ الجيل محمود محمد شاكر بلبلة العقل العربى وتشكيكه فى نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة فى حياة العرب وهى اللغة بتمزيقها إلي لغات ، وإلى تدمير الجسر الذى عاش أربعة عشر قرنا يجمع القلوب الممتدة من الشمال البعيد إلى الجنوب القصى ، ومن الشرق النازح إلى الغرب المتباعد ، على كلمة واحدة وعاطفة واحدة ورأى عام واحد) .

فالصراع حول اللغة العربية ، والدعوات المشبوهة إلى اللغة العامية أو اللهجات المحلية أو إحياء الفرعونية أو تعلم اللغة القبطية فى الكنائس ، أو إلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية هى فى جوهرها معركة حول الاستقلال والتبعية ، فالاستعمار وعملاؤه يريدون القضاء على اللغة العربية للقضاء على ثقافتنا وحضارتنا وتسليمنا للتبعية الثقافية للغرب وبالتالى تسليم مقدراتنا وثرواتنا ونزع عوامل المقاومة الذاتية داخل الجسد الوطنى خدمة لأهداف الاستعمار

وإذا كان هناك أقباط دعوا أو يدعون إلى اللهجات العامية أو تعلم اللغة القبطية أو جعل تعلم اللغة العربية اختيارياً فى المدارس أو غيرها من الدعوات المشبوهة مثل سلامة موسى ، ولويس عوض ، وغالى شكرى ، فإن هؤلاء هنا لا ينطلقون من قبطية صحيحة ، لأن هؤلاء معروفون بعدائهم للمشروع الحضارى الوطنى ودعوتهم للمشروع الحضارى الغربى ، وهم هنا غير وطنيين مثلهم مثل مسلمين غير وطنيين دعوا إلى نفس الدعوة وقالوا نفس الكلام مثل أحمد لطفى السيد وطه حسين وغيرهما وهم أيضاً معادون للمشروع الحضارى الوطنى وداعون إلى المشروع الحضارى الغربى وإذا نظرنا إلى رموز هذه الدعوة المشبوهة نجدها تضم أساساً

الاستعماريون والتبشيريين وصنائع الاستعمار والتبشير الذين تبنوا هذه الدعوة المريبة .

فما الذى يجمع بين ولهلم المبشر وسبينا المبشر وويكلكس المبشر و ودفلوب المستشار الإنجليزى ، وولمور القاضى الألمانى فى المحاكم المختلطة وأحمد لطفى السيد وسلامة موسى ولويس عوض وغالى شكرى ؟ ما الذى يجمع بين هؤلاء إلا العمل فى خدمة المشروع الاستعمارى ؟

والدليل على أن موقف بعض الأقباط من المسألة ليس إلا موقفا نابعاً من العمل فى خدمة المشروع الاستعمارى وأنه لاصلة له بقبطيتهم المشكوك فيها أساساً أن هناك من المفكرين الأقباط مثل وليم سليمان قلادة من يرفض تلك الدعوات المشبوهة .. يقول وليم سليمان قلادة فى كتابه « الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية » : (إن العامل الرئيسى الذى دعم وحدة الشعب المصرى هو أنه منذ وقت مبكر أخذ الشعب يتكلم ويتعامل بلغة واحدة هى العربية ، ذلك أنه مع دخول الإسلام إلى أرض مصر جاءت معه اللغة العربية وصار فى مصر لسانان العربى والقبطى ولو استمر هذا لكان على أرض مصر شعبان ، لكل منهما ثقافته ووعيه ونظريته ولصعب التفاهم بين الشعبين) ثم يضيف : (وبهذا حدثت معجزة التفاهم داخل الشعب المصرى ، لأن اللغة هى التى تصنع التصور وتكون الوعى والنظرة إلى الذات وإلى العالم وتربط العلاقات بين البشر وتعبر عنها فيما بينهم ، وإن ما حدث فى مصر فى هذا المجال فتح الطريق أمام شعب مصر كله ليتفاهم بلغة يتحدث بها بشر فى رفقة تمتد من المحيط إلى الخليج وبهذه اللغة يدخل الشعب المصرى بكل قوته البشرية والمادية وبكل تراثه الحضارى وينهض بقيادة معركة التحرر القومى والاجتماعى والثقافى مع مجموعة تبلغ اليوم - سنة ١٩٦٤ عندما ألف الأستاذ وليم سليمان قلاده كتابه وهم يبلغون اليوم أكثر من ٢٥٠ مليون - مائة مليون نسمة يقدم لهم نموذجاً رائداً فى الوحدة والتفاهم وتشكل المؤلفات

المسيحية المصرية المكتوبة باللغة العربية جزءا هاماً من التراث الثقافى المصرى) .

ويسجل الأستاذ محمود محمد شاكر أن مسيحياً عربيا هو الشيخ خليل اليازجى قام بنفسه بالرد على جريدة المقتطف عندما دعت إلى اللغة العامية وطالبت بالكتابه بها ، وقد دافع هذا المسيحى العربى عن اللغة العربية دفاعاً مجيداً (عام ١٨٨١) .

يا أقباط مصر انتبهوا
من يستخدم من ؟ !

عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما
عن النبى (صلى الله عليه وسلم) قال :
« مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء قروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا ..

لايمكننا بالطبع أن نتصور ذلك التصعيد الأمريكى الأخير بشأن مسألة اضطهاد الأقباط فى مصر على أنه مجرد صحوة ضمير أمريكية مفاجئة ، ولا أنه مجرد اهتمام - مجرد من الغرض - بحقوق الإنسان ، ذلك أن المشكلة إن كانت ثمة مشكلة هى قديمة جداً ، والمناشدات التى يقوم بها مايسمى بالاتحاد القبطى الدولى فى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعلانات مدفوعة الأجرفى الصحف ليست أمرا جديداً ، بل هى قائمة منذ عشرات السنين ، إذا ما الجديد فى المسألة حتى يدرج موضوع اضطهاد الأقباط فى مصر على جدول أعمال لجنة الشئون الخارجية والعلاقات الدولية فى الكونجرس الأمريكى ؟ ، اللهم إلا إذا كان هذا الأمر يأتى فى إطار السياسة الأمريكية الجديدة بشأن المنطقة والتى ترغب فى إضعاف مصر ولى ذراعها حتى لا يكون لها أى دور مؤثر أو معطل أو حتى غير متحمس للسياسات الأمريكية فى المنطقة سواء فيما يخص أزمة السلام مع إسرائيل أو مابدر منها من موقف غير مرغوب فيه أمريكيا سواء إبان أزمة أمريكا العراق الأخيرة أو قبلها عندما قاطعت مصر مؤتمر الدوحة أو شاركت فى قمة طهران الإسلامية أو نسقت مع سوريا فى العديد من القضايا أو تحسين علاقاتها بالسودان ورفضها السماح بتقسيمه .

وبداية فإن الحديث عن ازدواج المعايير الأمريكية لم يعد أمرا جديدا ولايثير الاستغراب ، وفى هذا الصدد فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها قامت من خلال عملية إبادة واضطهاد ليس لأقلية بل لأصحاب البلد الأصليين (الهنود الحمر) وكذا مارست استرقاقاً بلا حدود للسود المجلوبين من إفريقيا ولاتزال تمارس تمييزا عنصريا رسميا وغير رسمى تجاه هؤلاء السود ، الأمر الذى يجعلها بالتحديد غير مؤهلة أخلاقيا للحديث عن اضطهاد أقلية هنا أو هناك ، ناهيك عن الحديث عن اضطهاد مزعوم لأقلية ربما هى الأسعد والأفضل فى العالم وهى الأقلية القبطية فى مصر التى تشكل مع المسلمين نسيجا وطنيا فذا لايمكن أن يتكرر فى أى أقلية فى

العالم ، ومن ناحية ثانية فإن إسرائيل التى تدعمها أمريكا شكلا وموضوعا تضطهد الفلسطينيين منذ عشرات السنين دون أن تحرك أمريكا ساكنا أو يشغل الكونجرس باله بهذا الظلم الذى هو أشهر من أن يعرف ، بل أكثر من هذا فإن المسيحيين والأقباط أيضاً يعانون الاضطهاد الاسرائيلي! على كل حال فإن الفصل الأخير فى هذه القصة الطويلة القديمة بدأت بإعلان نشرته صحيفة الواشنطن بوست المعروفة بصلاتها القوية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعلى صفحة كاملة يتضمن اتهامات مما يسمى بالتجمع القبطى للحكومة المصرية بممارسة كافة أشكال الاضطهاد ضد الأقباط ، وتضمن الإعلان أيضاً دعوة الكونجرس الأمريكى للتدخل ودعوة الحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية ، وتحدث الإعلان عن استبعاد الأقباط من المناصب العليا فى الإدارة والجيش والجامعات والسلك الدبلوماسى ، وأن فتيات قبطيات بينهن قاصرات يتعرضن بشكل منظم للخطف والاغتصاب ويجبرن على اعتناق الإسلام من قبل أصوليين مسلمين بالتعاون مع قوات الأمن ودعا الإعلان فى النهاية الكونجرس الأمريكى إلى دعم قانون يهدف إلى قمع الاضطهاد الدينى ، وإدراج مصر التى تتلقى معونة أمريكية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ ٨١٥ مليون دولار معونة مدنية بالإضافة إلى ١٫٣ مليار دولار كمعونة عسكرية على قائمة الدول التى تفرض عليها عقوبات لأنها تضطهد على حد قول المعلنين ١٠ مليون قبطى منحدرين من سلالة الفراعنة. المغالطات والأخطاء والخطايا كثيرة فى هذا الإعلان .

فأولاً: الأقباط فى مصر أو الأحرى المسيحيين فى مصر سواء أرثوذكس (أقباط) أو بروتستانت أو كاثوليك أو غيرهم يصل عددهم إلى ٣٫٦ مليون فقط حسب آخر إحصاء رسمى ، وليس كلهم بالطبع أرثوذكس وثانياً فإن كل المصريين من مسلمين ومسيحيين هم من سلالة الفراعنة والعرب وغيرهم ممن وفد على مصر ولايمكن أن يكون الأقباط فقط هم الفراعنة ، بل إن المسيحيين بالذات فيهم بعض

الجذور الرومانية حيث تمسك المصريون الفراعنة بالديانة الفرعونية القديمة ولم يدخلوا فى المسيحية إلا قليلاً عندما دخلت المسيحية مصر سواء قبل دخول الحكام الرومان فيها أو بعد دخولهم فيها وكذلك قبل وبعد الاضطهاد الرومانى لمن رفض الخضوع لمذهب الكنيسة الرسمية الرومانية ! .

وثانياً: إن الحديث عن فتيات يخطفن ويجبرن على الإسلام هراء واضح خاصة أن الإعلان ادعى أن هناك تعاونا بين الأصوليين وقوات الأمن !

وهل يعقل هذا فى جو الصدام المعروف بين الأصوليين وقوات الأمن المصرية ؟

وثالثاً : إن وجود مناصب عليا يشغلها الأقباط أمر معروف سواء فى الجيش أو الشرطة أو الوزراء أو رؤساء لجان بمجلس الشعب المصرى أو قضاة ورؤساء محاكم ...إلخ .

بل من المعروف مثلا أن قائد الجيش الثانى الميدانى سنة ١٩٧٣ والذى خاض معركة العبور كان قبطياً مصريا هو اللواء عزيز غالى .

ورابعاً : من أعطى مايسمى بالتجمع القبطى الدولى حق الحديث باسم أقباط مصر ، وعلى حد قول أحد الأقباط فإن أعضاء هذا التجمع ليسوا مصريين أصلا ولا يتمتعون بالجنسية المصرية .

وخامساً : فإن هذا السلوك ممايسمى بالتجمع القبطى الدولى الذى يستعدى بلدا آخر على مصر ويطالب بعقوبتها هو نوع من الخيانة العظمى شكلا وموضوعاً ، وصحيح أن هذا السلوك قد تمت إدانته من قبل كل التجمعات الصحيحة للأقباط داخل مصر وخارجها ، ولكن من الضرورى إصدار قرار حرمان كنسى بشأن هؤلاء الخونة ، خاصة أنهم يضرون الأقباط قبل الوطن لأن طلب الحماية الأمريكية للأقلية القبطية أمر يثير الفتنة ويمكن أن يدفع الأقباط المصريون ثمنه عاجلا أم آجلاً ، ومن المفترض بداهة الضرب على أيدى من يخرق السفينة ، لأن من يخرقها لايضر نفسه فقط بل يهدد ويغرق كل ركابها بمن بالطابق الأعلى والطابق الأسفل على حد سواء.

وحتى بافتراض وجود مشاكل للأقباط فى مصر فإنه كان ينبغى إثارتها فى الداخل وأن حلها يجب أن يكون فى إطار الوحدة الوطنية داخل مصر على حد قول النائب القبطى المصرى إدوارد غالى الذهبى نائب رئيس مجلس الدولة فى مصر سابقاً .

وفى الحقيقة فإن التحرك الأمريكى الأخير وجد من يتصدى له فى مصر رسمياً وشعبياً إسلامياً وقبطياً ، فقد تعرض الكونجرس الأمريكى لحملة هجوم من الصحافة المصرية ، وعبر الجميع عن استيائه من هذا التدخل الأمريكى فى شئون مصر الداخلية ، وأن أقباط مصر عاشوا مع مسلميها ١٢ قرناً قبل أن تظهر أمريكا أصلاً !

وإن تلك المحاولة الأمريكية تأتى على غرار محاولات انجليزية سابقة فشلت وسقطت أمام وحدة الشعب المصرى بمسلميه ومسيحييه الذين فجروا معاً ثورة ١٩١٩ .

على المستوى الحكومى فإن مصدرا مسئولا أعرب عن استيائه البالغ من التدخل الأمريكى فى شئون مصر ، واعتبرت الحكومة المصرية أن قضية الأقباط (خطا أحمر) لن تسمح القاهرة لأحد بتجاوزه .

وعلى المستوى القبطى فإن عددا كبيرا من الأقباط كتبوا فى الصحف المصرية يعبرون عن استيائهم البالغ مما يسمى بالتجمع القبطى الدولى وقالوا إن مايتردد حول اضطهاد الأقليات فى مصر أمر غير صحيح وشائعة ليس فيها شىء من الصدق وإذا أخذنا رأى مفكر قبطى مرموق هو الدكتور رفيق حبيب وهو بالمناسبة ابن قسيس كبير هو الراحل صمويل حبيب لأدركنا أن المسألة سياسية وليست بها أدنى شبهة من اضطهاد طائفى ، يقول الدكتور رفيق حبيب (إن مناقشة الكونغرس الأمريكى موضوع اضطهاد الأقباط فى الشرق الأوسط دليل على أن السياسات الأمريكية صارت تعتمد على الهيمنة التامة وفرض معاييرها على الدول وأن الجمعيات القبطية التى تمارس نشاطها فى المهجر تمارس تطرفا سياسيا

وخطابها تجاوز العمل السياسى الداخلى إلى دعوات انفصالية تستدعى أطرافا خارجية لمساندتها) ومن المعروف أن هناك مخططات معروفة سلفا إسرائيلية وأمريكية تستهدف تقسيم المنطقة بحسب الدين والعرق لضرب وحدتها ، وأن من الممكن أن تكون جهات صهيونية أو مخابراتية غربية وأمريكية قد اخترقت هذه التجمعات المزعومة وحركتها أصلا لتحقيق أهدافها وليس العكس ! .

من ناحيتها فإن الحكومة المصرية التى تدرك جيداً أنه لا اضطهاد فى مصر للأقباط ، بل هم أسعد أقلية فى العالم ، استدعت وفدا من مجلس كنائس نيويورك ورغم مافى هذا الأمر من شبهة تدخل فى شئون مصر لايليق ببلد عريق مثلها إلا أن ذلك كان تعبيرا من جانب آخر عن الثقة بالنفس وجاء هذا الوفد وقابل من شاء وأجرى تحقيقات حول كل المزاعم باضطهاد الأقباط ، وقال المتحدث باسم هذا الوفد فى مؤتمر صحفى فى نيويورك بعد أن غادر القاهرة أن ماشاهدناه ولمسناه لايمكن مقارنته بالمبالغات الصارخة والمزاعم حول اضطهاد الأقباط فى مصر ، وأنه لايوجد دليل يشير إلى موافقة الحكومة المصرية أو سماحها بممارسة أى نوع من الاضطهاد ضد الأقباط ، وأن الحوادث الإرهابية لم تميز بين الأقباط والمسلمين ، وأن الشعب المصرى بكل طوائفه يفضل أن يعالج مشكلاته بنفسه وكشعب مصرى واحد دون تمييز بين مسلم وقبطى .

وفى الواقع فإن تلك الحملة الأمريكية الصهيونية على مصر والتى نجحت فى استخدام عدد محدود من أقباط المهجر الخارجين أصلا على الوطن بل وعلى الكنيسة ذاتها ، لن تنجح فى قليل أو كثير اللهم إلا « الشوشرة » ، ولن تكون إلا مبررا لإلغاء أو تقليص المعونة الأمريكية لمصر وهو أمر مقرر أمريكيا من قبل سواء كان هناك اضطهاد للأقباط أم لا .

لن تنجح هذه الحملة لسبب بسيط هو أنه بالفعل لاوجود للاضطهاد من أى نوع ذى طابع طائفى ، وكل المشاكل التى يعانى منها الأقباط يعانى منها المسلمون

بالضبط وبصورة طبق الأصل ، ولأن النسيج المصرى الوطنى من مسلمين وأقباط أقوى من أن تؤثر فيه هذه الحملات ، فهو نسيج قوى ومتجذر فى الواقع المصرى لمئات السنين بل آلاف السنين ، بل وصل الأمر بالزعيم القبطى المعروف مكرم عبيد أن قال يوما أنه مسلم وطنا مسيحى دينا وهو مايعبر عنه المفكرون المسلمون والأقباط على حد سواء بقولهم أن المسلمين والأقباط ينتمون إلى نفس الثقافة والحضارة فلا يمكن التفريق بينهما شكلا أو مضمونا ، والمسيحية المصرية لها طابعها الخاص بحيث إنها صارت جزءا من النسيج الوطنى وشديدة التميز بل والرفض لكل محاولة للاختراق الأجنبى ، ويعتبر المسلمون فى مصر تاريخ الكنيسة المصرية وتراثها هو تاريخهم وتراثهم لأنه تاريخ وتراث الاستقلال والتميز عن الكنائس الغربية منذ الرومان وحتى الأمريكان .

وإذا تتبعنا تاريخ الكنيسة المصرية ، فإن المسيحية جاءت إلى مصر مبكرا ، فقد حملها القديس مرقص نفسه إلى مصر ، والقديس مرقص هو أحد حواريى المسيح عليه السلام كما أنه أحد كتاب الأناجيل وهناك إنجيل يحمل اسمه ، وتسمى الكنيسة المصرية (الكرازه المرقسية) نسبة إلى القديس مرقص وواجه المسيحيون فى مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد فى العصر الرومانى قبل أن يدخل الرومان فى المسيحية خصوصا تحت حكم (ديبوس) و (فاليريان) و (ديومكتيان) فى القرن الثالث والقرن الرابع الميلادى بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية الوثنية ، وعندما دخلت الإمبراطورية الرومانية فى المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين توقف الاضطهاد قليلا ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى ، فقد حاولت الإمبراطورية الرومانية الخلط بين السلطتين الزمنية والروحية إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك وأعلن ذلك الأنبا أثناسيوس فى مواجهة الأمبراطور الرومانى (قسطانطيوس) فما كان منه إلا أن طارد الأنبا أثناسيوس ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه ، وظل الأنبا أثناسيوس مطاردا لمدة عشرين

عاما كاملة .

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الكنيسة المصرية مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علما على الأرثوذكسية المصرية .

وتعرضت الكنيسة المصرية طوال فترة الحكم الرومانى لكل أنواع الاضطهاد فيما يعرف بعصر الشهداء ، ولكنها تمسكت باستقلالها وجددت هذا الاستقلال عندما رفض الأنبا (ديوسكورس) خليفة الأنبا إثناسيوس مقررات مجمع كالدونيا سنة ٤٥١ م حول طبيعة المسيح ، وتعرض الأنبا ديوسكورس للحرمان من مجمع كالدونيا كنتيجة لهذا الموقف ، ولكن المسيحيين المصريين وقفوا مع الأنبا ديوسكورس ورفض جميع الرهبان الاعتراف بمقررات مجمع كالدونيا .

وكانت النتيجة أن قامت قوات الإمبراطورية بإخراج البطريرك (ديوسكورس) من المدينة والكنيسة حتى دون تمكينه من ارتداء حذائه ، وتم تنصيب بطريرك جديد مصنوع فى روما على رأس الكنيسة المصرية ولكن الشعب فى مصر رفض ذلك ومنع البطريرك المصنوع فى روما من دخول كنيسة الإسكندرية ، وهنا تدخل جنود الامبراطور الرومانى وأحدثوا بالشعب مذبحة مروعة على أبواب الكنيسة وأدخلوا البطريرك المصنوع عنوة ثم استمر الاضطهاد الرومانى للمسيحيين المصريين ، ورغم ذلك استمرت الكنيسة المصرية فى استقلالها ورفضها الخضوع للسلطة الدينية للإمبراطور الرومانى ورفضت أيضاً الاعتراف بقرارات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ، وأصدرت الكنيسة المصرية ماسمى بقانون الإيمان لتأكيد ذلك الموقف المستقل والمتميز .

وفى عهد الإمبراطور البيزنطى هرقل ، حاول هذا الامبراطور استثمار انتصاراته الخارجية ضد الفرس ونفوذه وسمعته العالمية التى حصل عليها بسبب حملاته العسكرية الناجحة فى فرض توحيد الكنيسة المصرية مع الكنيسة الرومانية إلا أن محاولته أيضاً باءت بالفشل ورغم استخدام كل أساليب الاضطهاد والقمع الدموى

طوال سنوات حكمه لتحقيق ذلك ، وعرفت تلك الفترة هروب الرهبان عبر السراديب تحت الأرض بين الكنائس والبيوت هروبا من الاضطهاد البيزنطى دون أن يفرطوا فى استقلال كنيستهم . ومحصلة كل هذا ، أن الكنيسة المصرية عريقة سبقت كل الكنائس الرومانية والأوروبية ، كما أنها كنيسة مستقلة رفضت دائماً محاولات الاندماج فى الكنيسة الرومانية وهى أيضاً تمتلك عقيدتها الخاصة حول طبيعة المسيح التى تختلف اختلافا جذرياً عن عقائد الكنائس الرومانية والأوربية فيما بعد ، وكذلك هى كنيسة عانت من الاضطهاد الدموى والكبت والقهر على يد الرومان . ثم جاء الفتح الإسلامى فى عهد البطريرك بنيامين الذى كان هاربا فى ذلك الوقت من الاضطهاد الرومانى واستقبل أقباط مصر الفاتحين المسلمين باعتبارهم مخلصيهم من طغيان الرومان ، وباعتبارهم عربا مثل المصريين الذين ينحدرون من أصل عربى يرجع إلى عشرات القرون قبل الإسلام ويذكر الدكتور حسن كمال (أن المصريين والسودانيين من أصل واحد ، وأنهم جاءوا إلى وادى النيل من بلاد العرب عن طريق الصومال) وكذلك أكد الأمر نفسه تيودور الصقلى الذى يقرر أن المصريين القدماء هم من عرب الجزيرة عندما هاجر العماليق من اليمن إلى وادى النيل .

على كل حال لقد تم تأمين البطريرك بنيامين على نفسه بعد الفتح الإسلامى ومعه كل الرهبان والكنائس ، وعاش الشعب المصرى فى ظل العدل الإسلامى وقبل المصريون طواعية سواء من كان مسيحيا أو كان على الدين الفرعونى القديم الدخول فى الإسلام بل واتخاذ اللغة العربية لغة لهم فى فترة وجيزة على الرغم من أن المصريين ظلوا متمسكين بلغتهم طوال حقب الاستعمار الرومانى ورفضوا الاندماج فى الثقافة الرومانية والهيلينية لأكثر من ألف عام قبل ذلك إذ كان الاندماج والانخراط فى الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية سريعا وكاملا ، وضم كل الشعب المصرى من أسلم ومن لم يسلم ، وأبدع المصريون المسلمون منهم والمسيحيون

فى إطار الثقافة والحضارة الإسلامية أيما إبداع ، لدرجة أنه كان من الأقباط المسيحيين من أصبح من علماء اللغة العربية بل والفقه الإسلامى ، ووصل الأمر إلى حد وجود رواق للأقباط فى الأزهر الشريف .

كانت أوروبا تعرف ذلك وتدركه ، وتعمل بالتالى على ضربه ، فلما جاءت الحملات الصليبية على الشرق لم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس لأن الصليبيين اعتبروا الأقباط كفارا لأنهم يؤمنون بعقيدة مختلفة عن العقائد الأوروبية حول طبيعة المسيح كما استهدفت الحملات الصليبية ضمن ما استهدفت تدمير الكنيسة المصرية وتذويبها فى الكنائس الأوروبية ، فقام الصليبيون بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة سنة ١٢١٩ م وقاموا بتعميدهم وفقا للعقائد الكاثوليكية ، كما قام الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط بفرض بطريرك كاثوليكى على المدينة . ومع ظهور الاستعمار الإنجليزى بعد ذلك فى القرن التاسع عشر حاول الاستعمار الإنجليزى أن يستخدم التبشير فى ضرب الكنيسة القبطية فى مصر ، إلا أن الكنيسة قاومت هذا التبشير والذوبان الذى يشكل حظرا على عقيدتها واستقلالها وقام البطريرك كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة مطبوعات بعثات التبشير التى تشكك فى العقيدة الأرثوذكسية كما شارك المسلمون والأقباط معا فى مقاومة الاحتلال الإنجليزى ، الأمر الذى تدشن بثورة ١٩١٩ حيث كان القساوسة يخطبون فى الأزهر ، وعلماء الإسلام يخطبون فى الكنائس ويسقط الشهداء المصريون من مسلمين ومسيحيين جنباً إلى جنب برصاص الانجليز .

فهل ينجح الأمريكان والصهاينة فيما فشل فيه الرومان والصليبيون ثم الإنجليز ؟!

من يحمى المسيحيين العرب من التدخل الاميركى فى شؤونهم ؟

• إذا بدأ حديثنا بأن هذا الموضوع يستدعى مراعاة شجون معينة ، فإننا بذلك نكرس الطائفية بوعى أو من دون وعى . واذا انطلقنا من أن المسلم والمسيحى المصريين تتطابق رؤيتهما ومواقفهما تجاه مختلف القضايا ، وبأنه لا مشكلة هناك فإننا نكرس النفاق ، ينبغى الاقرار بداية بمجموعة من المعطيات ، ثم ننطلق منها من دون حساسية أو نفاق .

• إن المسيحى العربى جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية ، بل أسهم هو أيضاً فى صنعها وفى الأزهر كان ثمة رواق للأقباط ونبغ علماء فى اللغة العربية من المسيحيين العرب .. والمسيحى العربى تستهويه بلاغة اللغة العربية ، ويطرب للشعر العربى والغناء العربى والموسيقى العربية ، وخطوط العمارة الإسلامية وتحكمه فى حياته قيم وعادات وتقاليد ونمط حياتى اجتماعى عربى إسلامى ولخص ذلك كله الزعيم السياسى القبطى المصرى الراحل مكرم عبيد حين قال : (أنا مسيحى دينا مسلم وطناً) .

• إن محاولات التغريب السياسى والثقافى لمثقفينا تطال المسلمين والمسيحيين معاً . وإن كانت تركز على المسيحيين ، فهى تركز على النوبيين البربر والأكراد ، كما أنها تركز على المرأة مثلا ، هذا معناه أن التغريب جزء من مخطط يهدف إلى الاختراق ، أى أن سببه سياسى وليس دينياً .

• إن موقف بعض أقباط المهجر ، وخصوصاً فى الدعوة إلى التدخل الأجنبى لحماية الأقباط فى مصر ، لا ينبغى النظر إليه إلا باعتباره محاولة من أفرادبعدت الشقة بينهم وبين وطنهم ولا يجب أن تنسحب على كل الجسم المسيحى العربى ، الذى كان ولا يزال يرغب فى مناقشة المشاكل بين أبناء الوطن فى داخل الوطن .

• إن مسألة الاضطهاد الدينى ، حسب شهادة مسيحى عربى ، هو فيكتور سحاب لم تحدث أبداً فى إطار الدولة الإسلامية ، بل إنه (كلما امتدت يد الغرب إلى المنطقة ، أيام بيزنطة ، ثم أيام الصليبيين ، ثم أيام السيطرة الغربية المعاصرة ،

كانت المجتمعات المسيحية العربية تتعرض لمخاطر الاضطهاد والقمع والإبادة ، وكلما كان التدخل الغربى ينحسر ، كان الاضطهاد ينحسر معه ، وأثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك ، وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم) .

وحسب المطران جورج خضر فإن (المسعى الصليبى كان وبالا على المسيحية العربية ، من حيث ظن أو صور أنه دفاع عنهم إذا قارنا بين وضع المسيحيين العرب فى ظل الإسلام ، ووضع أية أقلية فى أى زمان ومكان ، فإن الإسلام يفوز فى المقارنة بل ويشكل سبقاً تاريخياً مميزاً على ماعداه ، حيث كانت جميع الدول لاترضى بدين آخر داخل تخومها) .

● وحين كانت دولة الإسلام فى أوج سيادتها الحضارية وغنية عن مسايرة وملاينة الآخرين ، بل فى وقت كان التطهير العرقى هو الأصل ، ولم تكن هناك أقمار اصطناعية ولا (إنترنت) ولا وسائل إعلام ولا ما يسمى بالرأى العام ، فإن هذه الدولة لم تراع مشاعر الآخر الدينى فحسب بل وضعت نظاماً تشريعياً لتعدد الأديان والمذاهب فى الدولة الواحدة ، وفى هذا الصدد يقول برنارد لويس (نجح الإسلام التقليدى ، ولم تنجح المسيحية فى جمع التسامح الدينى مع الإيمان الدينى العميق فلم يشمل الإسلام بتسامحه غير المؤمنين فقط بل الهراطقة أيضاً ، وهذا اختيار أصعب بكثير ، وعلى الصعيد الاجتماعى كان الإسلام (ديموقراطياً) على الدوام ، أو كان بالأحرى يقول بالمساواة) .

ويقول إدمون رباط (أعطى الإسلام الحق للشعوب الخاضعة لسلطانه أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها ، وذلك فى زمن كان يقضى المبدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذى يرتديه هذا الدين ، ولقد ظلت هذه القاعدة سارية فى البلاد الغربية ذاتها حتى الثورة الفرنسية) .

● إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هى سياسة غربية ثابتة ، والتباكى على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح ، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة ذلك أن برميل نفط فى الحسابات الغربية غير المعلنة أهم من عشرة مسيحيين عرب كما يقول فيكتور سحاب ، والمسألة كلها محاولة لاستخدام المسيحيين لأسباب استراتيجية وتكتيكية .

● إن الموقف المسيحى العربى الصحيح ينبغى أن يرفض بقوة وبشدة محاولة التدخل الغربى فى هذه المسألة فرفض الهيمنة الغربية الخارجية هو الذى يسهم فى وقف الفتن الطائفية والتفكك الداخلى من خلال التلاحم الإسلامى المسيحى فى مواجهة أميركا وإسرائيل ويمكن بناء المجتمع الذى يحلم به المسيحى العربى .

وفى إطار هذه المعطيات ينبغى النظر إلى التقرير الأميركى الجديد عن الحرية الدينية ، وخطورة هذا التقرير ، الذى تعرض لوضع الأقليات الدينية فى ٧٨ دولة ، وانتقد سياسات دول عربية عدة تجاه المسيحيين هى أن نتائجه كانت مقدرة سلفا ضمن مسعى إلى خلق كيانات طائفية فى المنطقة خدمة للمشروع الإسرائيلى .

كما يكشف هذا التقرير مجدداً ازدواجية المعايير الأميركية والغربية ، لأن الولايات المتحدة نفسها قامت على جريمة عرقية كبرى ضد الهنود الحمر ، ثم بنت نهضتها الاقتصادية على أساس التمييز العنصرى ضد السود وهى لاتزعجها ممارسات إسرائيل ضد المسيحيين العرب ناهيك عن المسلمين .

لذلك ينبغى أن نتكاتف جميعاً مسلمين ومسيحيين ، ضد هذا المخطط وإن كان ثمة مشاكل فلنناقشها داخل البيت ، ولا نترك الآخرين يستغلونها ضدنا جميعاً .

فالحاصل هو أن المسيحيين العرب يحتاجون فعلا إلى من يحميهم لكن من التآمر الأميركى عليهم ، وليس من إخوانهم المسلمين ، وبديهى أن مشاركة المسلمين والمسيحيين فى مواجهة هذا التآمر تهم المسلمين لأنها أحد ضمانات استقلال بلادهم لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم .

وثائق

• تقرير هيئة مفوضى الدولة بخصوص القضية المرفوعة من البابا شنوده ضد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبدالفتاح فى كتابه - المصحف والسيف

• حكم محكمة القضاء والإدارى فى الدعوى المرفوعة من البابا شنوده ضد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبدالفتاح فى كتابه « المصحف والسيف » .

• قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملى وممثلى الشعب القبطى بالاسكندرية فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ وقد نشره الأستاذ نبيل عبدالفتاح فى كتابه « المصحف والسيف » .

• تقرير منسوب إلى الكنيسة المصرية - وهو فى رأينا تقرير مزعوم يستهدف إثارة الفتنة الطائفية وقد نشره الشيخ محمد الغزالى فى كتابه « قذائف الحق » .

• نموذج من المنشورات الاستفزازية التى كانت توزعها بعض الجهات وفيها إساءات بالغة إلى الإسلام وقد وصلت تلك المنشورات إلى العديد من الكتاب والصحفيين وعلماء الدين المسلمين وقد نشره الأستاذ محمد جلال كشك فى كتابه « ألا فى الفتنة سقطوا » .

• معنى وثيقة إسرائيلية منشورة فى كتاب (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية) لمؤلفة رجاء جارودى ص ١٨١ ، ١٨٢ - طبعة دار الغد العربى - القاهرة ١٩٩٦ .

• تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامى فى مصر ولقد نشر هذا الخبر فى جريدة الاسبوع ص ١٣ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١

مجلس الدولة
هيئة مفوضى الدولة
محكمة القضاء الأدارى
الدائرة الأولى

تقرير مفوض الدولة
فى الدعوة رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ ق
المقامة من : الأنبا شنوده الثالث
ضد : ١- رئيس الجمهورية بصفته
٢- رئيس الوزراء بصفته

الوقائع :

بصحيفة مودعة قلم (كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٨٢/١/١٢ أقام المدعى هذه الدعوى طالبا فى ختامها الحكم أولا - وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا للأسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية والقاضى بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة الواردة أسماؤهم به ، وثانياً - فى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات .

وشرحا للدعوى يقول المدعى إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/١١/١ وتظلم منه أمام المدعى الاشتراكى بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ ، ثم أقام الدعوى الحالية ، فضلا عن أنه لا يزال معتقلا بدير الأنبا بيشوى بصحراء وادى النطرون .

وينعى المدعى على القرار المطعون فيه انعدامه ومخالفته لأحكام القانون للأسباب التالية : -

أولاً - أن القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للأسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية قد تم بناء على الإجراءات المنصوص عليها فى لائحة انتخاب البطريرك الصادر بها القرار الجمهورى بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢ المنشور بالعدد ٨٥ مكررا من الوقائع المصرية فى ٥٧/١١/٣ .

وأنه طبقاً لأحكام تلك اللائحة تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة من أعضاء المجلس الملى العام برئاسة قداسة البطريرك . وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ، وأجريت القرعة الهيكلية ، وانتخب قداسته بابا للأسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية ، وتم اعتماد هذا التعيين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ويضيف المدعى بأنه يبين مما سبق أن إجراءات تعيينه قد تمت سليمة وفقا لاحكام

القانون ومضى على هذا التعيين مايقرب من ١١ سنة كاملة يمثل الطائفة خلالها أحسن تمثيل سواء فى أوربا وأمريكا وإفريقيا ، وذلك بشهادة سفارات مصر فى تلك الدول ، حيث كان يعمل على رفع اسم مصر عاليا ، الأمر الذى يستخلص منه أن القرار المطعون فيه قد خالف أبسط قواعد القانون الإدارى .

ثانياً : أن القرارالمطعون فيه لم يتضمن الأسباب التى استند إليها ، ولكن هذه الأسباب ظهرت فى الأحاديث والخطب التى صدرت من رئيس الجمهورية وأنها أسباب لا ظل لها من الحقيقة ، وأن السيد رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم معدومى الضمير ، فقد أظهرت الأحداث الأخيرة أنه لا صلة بما سمى بالفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء ، بل كان يعمل دائماً على الوحدة الوطنية وصالح مصر قبل كل شيء .

وخلص المدعى من ذلك إلى طلب الحكم بالطلبات الموضحة فى ختام صحيفة دعواه . وتحدد لنظر الشق العاجل من الدعوى ١٩٨٢/١/٢٦ ، وجرى تداول الدعوى على النحو الموضح بمحاضر الجلسات ، وقدم المدعى مذكرة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ قال فيها إن هذه المحكمة قضت فى الدعوى المقامة من الأستاذ عبدالحليم رمضان برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعون الموجهة إلى قرارات رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٨١/٩/٢ واستند فيها إلى المادة ٧٤ من الدستور ، كما قضت برفض الدفع بوقف السير فى الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على أن التظلم المقدم إلى محكمة القيم يعتبر من قبيل التظلم الولائى وليس من قبيل الدعاوى ، وقضت كذلك بأنه لم يكن من حق رئيس الجمهورية إصدار تلك القرارات لعدم توافر إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من الدستور ، وبذلك يكون القرار المطعون فيه وهو أحد تلك القرارات قراراً باطلا ومعدوما وصادرا من غير مختص . وقال المدعى بأن ما ورد بتقارير المباحث العامة لا أساس له من الحقيقة ، وأنه كان من الوطنيين الأوائل الذين تطوعوا

كضباط احتياط لخدمة الوطن إبان دراسته الجامعية . كما قدم المدعى أربع حوافظ بالمستندات حوت بعض مضابط مجلس الشعب والأوراق التى تفيد ما ورد بتقارير المباحث العامة وبعض الخطابات والمقالات والخطب التى ألقاها فى المناسبات المختلفة ، والتى كان حاضراً فى بعضها السيد رئيس الجمهورية وكلها توضح كذب الادعاءات الموجهة إليه ، كما حوت إحدى هذه الحوافظ مذكرة بدفاعه كان قد أعدها لجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة حافظة بالمستندات فى ذات الجلسة المنوه عنها حوت صورة من القرار المطعون فيه ، وشهادة من المحكمة الدستورية العليا تفيد إقامة الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع اختصاص تطلب الحكومة فيها تعيين محكمة القيم جهة مختصة بنظر الدعوى فى الدعوين رقمى ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضاء إدارى ٢٣ لسنة ١ قيم ، وصورة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ المشار إليها والمقامة من المدعى للطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ .

ونظرا لأن وكيل المدعى قد قرر فى جلسة المحكمة المؤرخة ١٩٨٢/٣/٢٣ بترك الخصومة فى الطلب المستعجل مع تحمله بمصروفاته ، وصمم على الطلب الموضوعى ووافق الحاضر عن الحكومة على ذلك ، فقد قضت المحكمة بجلسة ١٩٨٢/٦/١ بإثبات ترك المدعى للخصومة فى طلب وقف التنفيذ وألزمته بالمصروفات ، وأحيلت الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى فى الشق الموضوعى .

(الرأى القانونى)

حيث أن المدعى يستهدف من هذه الدعوى الحكم له بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ١٩٨١/٩/٢ الذى نص فى المادة الأولى منه على أنه : - (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا للأسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية) ، ونص فى المادة الثانية

على تشكيل لجنة للمهام البابوية من الأساقفة المبينة أسماؤهم بالمادة المذكورة ونص في المادة الثالثة على نشره فى الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ صدوره .

وحيث أنه يبين من أوراق هذه الدعوى ووقائعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية إعمالا للسلطة المخولة بموجب المادة ٧٤ من الدستور ، وأن مبررات إصدار هذا القرار ومسوغاته مستثناة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير ١٩٨١ ، فى التظلم المقدم من المدعى من القرار المطعون فيه والمقيد بجدول المحكمة المذكورة برقم ٢٣ لسنة ١ ق قيم ، قد وردت فى مذكرتين لمباحث أمن الدولة ، قدمهما مساعد المدعى الاشتراكى لتلك المحكمة بجلسة المرافعة ، أثناء نظر ذلك التظلم ، ويستفاد مما ورد بهاتين المذكرتين أن المدعى منذ أن تقلد الكرسى البابوى عام ١٩٧١ عمد إلى الآتى : -

أولا : تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر : -

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التى تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون ، ففى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ التقى فى دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من المجلة إحياء الكيان الطائفى واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بجرأة وصراحة ، وفى خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسية ، وأصدر تعلمياته إلى الكنائس بإنشاء هذه الفصول بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها ، وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليماته للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ٧٥/٩/١٢ ، وألقى كلمة فى موعظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر سبب ذلك ، وعلى أثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب فى ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا أكثر من مرة ، وبتاريخ ١١ يناير سنة ٧٧ التقى

بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية أبناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج ، انطلاقا من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمى أصبح الإسلام وأنه كان يجب النص فى الدستور على الدين المسيحى أيضاً ، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحى والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك فى المؤتمرات السياسية وزيادة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحى ، كما ألقى محاضرة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان : (إنجيل برنابا وتعارضه مع القرآن) استشهد فيها بآيات قرآنية وآراء لبعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم ، مما يشجع باقى الكتاب المسيحيين على اتباع هذا المنهج ، وألقى محاضرة أخرى بذات الكاتدرائية بعنوان : (التثليث والتوحيد) تضمنت بعض الآيات القرآنية المبتورة والمحرفة ، للرد على النقد الذى يوجه إلى الديانة المسيحية .

ثانياً : الحض على كراهية النظام القائم : -

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعاً برئاسته وأصدر قراراً بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الرده وضرورة حل مشاكل الطائفة ، واقترح قيام اعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة وتتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين إلا أنه أرجى البت فى هذا الاقتراح انتظاراً لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت ، كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبدالمتجلى كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا يوم ١٩٧٨/٩/٢ ، وذلك بإيعاز القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبية مطالب الأقباط والتشكيك فى حيدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ، ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد ، بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط ،

وقام فى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الرأى العام المسيحى فى الخارج ضد السلطات والنظام فى مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية الخارجية للتدخل والضغط على المسئولين المصرين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية ، كما أنه استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبه المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٠ ، واوعز إلى القمص انطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين لتعبئة مشاعرهم وإثارتهم ، وقيامه بدعوة المجمع المقدس وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهانى من المسئولين مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة ، وحث تجمعات الأقباط فى الخارج والهيئات القبطية على اتخاذ مواقف معادية أثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الأقباط .

ثالثاً : إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية : -

ذلك أنه بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٥ رأس المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قراراً بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى للمطالبة بتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى حالة اختلاف الملة ، واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكى تمثيلا صحيحاً ، وفى ١٩/٧/١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين فى الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية ، وقام بتكليف الأنبا بيمن - الأسقف العام وقتئذ - بالمرور على إبراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء الإحصاء العددى للمسيحيين ، كما أنه

بتاريخ ١٩٧٧/١/٥ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط بالعباسية ، وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من أجل المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديموقراطى السائد فى التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين . وفى خلال شهرأغسطس سنة ١٩٧٧ ، وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس الكنسية لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض ، وعقد اجتماعا بتاريخ ١٩٧٧/٩/١ بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون ، وأن ذلك قد حقق نصرا له وللطائفة ، وأكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة ، وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنه المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية ، كما أوعز بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨ إلى القمص أنطونيوس ثابت بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالإسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك ، كما عقد بتاريخ ١٩٧٩/١١/٤ اجتماعا بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحى لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية ، وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد

المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى ١٩٧٩/١١/١ لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب ، وتكليف وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس الملية الفرعية لإعلان رأى الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب وفى ١٩٧٩/١١/٢ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملى العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط ووقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهى عبارة : (بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط) ، كما عقد اجتماعا بتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور ، وأصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور ، والتقى فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوى ، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة المذكورة ، وعلق على ذلك بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التى طلب إدخالها على تعديل تلك المادة لحماية الأقباط ، وأنه فى حالة عدم تلبيتها ردد عبارة (حنخليها دم للركب من الإسكندرية إلي أسوان) .

رابعاً الإثارة :-

إذ إنه فى ١٩٧٢/٧/١٠ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم ومداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد ، لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم لهم ، وبتاريخ ٧٢/٧/١٧ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية أيضا لدراسة مشاكل الطائفة ووجه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة

لطلب وزارة الداخلية بتأجيله لدواعى الأمن ، مدعياً أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس ابشواى كامل ويهددون بقتله ، كما عقد اجتماعا بتاريخ ١١/١١/٧٢ لكهنة القاهرة على أثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة ، وأصدر تعليماته لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد فى حالة التعرض لهم ، وغادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث ، وقام بدعوة المجمع المقدس وأعلن الصوم الانقطاعى والحداد بالكنيسة احتجاجاً على ذلك . وبتاريخ ١٢/١١/١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية بالعباسية ، بمناسبة مرور عام على تقلده للكرسى البابوى ، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الأقباط وخلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الأحد ، وحثهم على نشر شائعة وسط الاقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها رفله غرباوى وصادق غبور وآخرين ، القصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين ، كما أنه قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوى وقرر عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى الذى كان مقررا عقده بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٩ .

وحيث أن الدفاع عن المدعى أودع بجلسة ٢٣/٢/١٩٨٣ حافظة مستندات حوت مذكرة دفاع مقدمة لجلسة ٢٦/١/١٩٨٢ فند فيها المزاعم والادعاءات المنسوبة إلى المدعى فى مذكرتى المباحث سالفتى الإشارة ذكر فيها أن تقرير المباحث يدعى أن قداسة البابا قال (إنه سيجعلها دماء إلى الركب) وهذه واقعة مكذوبة لأن مركزه وتقديره للمسئولية ووظيفته وخلقه لا تسمح له بأن يقول ذلك ، كما أن ماورد بشأن المنشور المزور سنة ١٩٧٢ لا صلة له بالحقيقة كما يتضح من تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادثة الخانكة ، التى كان يرأسها الدكتور جمال العطيفى والمنشور بمضبطة مجلس الشعب بالفصل التشريعى الأول - الانعقاد الثانى فى ٢٨/١١/١٩٧٢ جاء به ص ٩ بأنه :

(بعدما تناقل الناس أخبار تقرير آخر عن تقرير الشيخ ابراهيم اللبان وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنوده فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية ، وقد أخذ هذا التقرير طريقه إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يومىء بصحته كتقرير رسمى ، وتضمن أقوالا نسبت إلى بطريرك الأقباط فى هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة ، وولد اعتقاداً خاطئاً لدى البعض بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية مما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يتساوى المسيحيون مع المسلمين والسعى إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عاشت إسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامى دام ثمانية قرون ، ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه أو يتناقلون مضمونه فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إفكه - وإذا كان الاتحاد الاشتراكى قد أصدر أخيرا بيانا بتكذيب ماتتضمنه هذه النشرة ، فقد كان من المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكى ، وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية .)

واستطردت المذكرة قائلة بأنه فيما ورد بالتقرير الصادر من المباحث بشأن قانون الأحوال الشخصية الموحد فالحقيقة أن المسئولين بالدولة هم الذين طلبوا من المدعى تشكيل لجنة لإصدار قانون أحوال شخصية موحد للطوائف المسيحية ، وشكلت هذه اللجنة من كل الطوائف ، وقدم المشروع إلى وزارة العدل وإلى رئيس الجمهورية ، كما أصدر وزير العدل القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل لجنة من بعض رجال القضاء والشريعة لدراسة المشروع ، على أن يكون تحت نظرها المشروع الذى سبق أن أعدته وزارة العدل ، وأتمت اللجنة أعمالها وأرسله وزير العدل إلى المدعى ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى فوافقوا عليه إلا أنه لم يقدم إلى مجلس الشعب حتى اليوم

كذلك فإنه فيما يختص بتعديل المادة الثانية من الدستور ، فإن الطوائف المسيحية كلها تقدمت بطلبها أن يضاف إلى التعديل ما يتضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين ولكن اللجنة التى كانت مكلفة بدراسة التعديل رأت أن ينص على ذلك فى المذكرة الإيضاحية ووافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت هذه المذكرة وثيقة ملحقة بالدستور .

أما عن حادث قتل القمص غبريال عبدالمتجلى وقول المباحث بأن المدعى استثمر هذا الحادث فقد شكلت لجنة لتقصى الحقائق ثبت منها تلاعب المباحث والنيابة ، وقدمت اللجنه تقريرا بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٨ ، أرسل إلى الحكومة وإلى رئيس الجمهورية ، وأثبت وزير العدل كتابة ، صحة ماجاء بهذا التقرير ، وتقرر على أثر هذا التقرير عدم تعيين أى موظف فى بلده سواء كان فى القضاء أو النيابة أو الشرطة .

ويدلل الدفاع عن المدعى فى مذكرته المشار إليها بانتقاء الاتهامات المنسوبة إليه من واقع المقالات والمحاضرات والخطب التى القاها فى المناسبات المختلفة وضمنها حافظة مستنداته وأن منها قوله فى كلمة له أمام رئيس الجمهورية ١٩٧٧/٢/٨ مانصه (نريد أن نعلم أولادنا حب بلادهم ، يحبون كل شارع من شوارعها وكل مرفق من مرافقها وكل مؤسسة من مؤسساتها .

ونريد أن نعلم الناس احترام الغير حتى الذى يخالفنا فى الرأى ، وأسهل أن يختلف معك إنسان فى الرأى ويعلمك بأسلوب هادىء رقيق مؤدب محترم رأيه المخالف ...) وقوله بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١١ أمام الرئيس أيضا أثناء وضع حجر الأساس لمستشفى مارمرقس (مصر هذه أغنيتنا الحلوة مصر هى وطننا المبارك الذى قال الكتاب فى وقت من الأوقات عن بعض البلاد كجنة الله فى أرض مصر ... نحن نصرح بأن مصر الجميلة هذه على رأسها زعيم عظيم وقائد محبوب هو الرئيس أنور السادات - إننا نصلى من أجله باستمرار فى صلواتنا الخاصة وأيضا

فى صلواتنا الكنسية لأن الكنيسة تعلمنا باستمرار أن نذكر رئيس الدولة فى كل قداس ونذكر أيضاً صحبه العاملين معه فمحبة الرئيس والصلاة من أجله بالنسبة لنا عقيدة وأيضاً علاقة شخصية ...) .

وخلص الدفاع مما سبق بأن اتهام المباحث العامة للمدعى بإثارة الفتنة الطائفية فى غير محله ...

وحيث إنه لما كان القرار المطعون فيه ، قد صدر بموجب السلطة المخولة لرئيس الجمهورية فى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه : (لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها) .

ولما كان القضاء الادارى ، قد استقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإدارى ، لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة : -

١- أن يكون هناك خطر جسيم مفاجىء يهدد النظام والأمن .

٢- أن يكون القرار الصادر هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر .

٣- أن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقضى به الضرورة .

وهذه الأركان الثلاثة ترجع إلى أصلين مسلم بهما من القواعد الأصولية ، يقضيان بأن - الضرورات تبيح المحظورات ، وأن الضرورة تقدر بقدرها ، وهما مستمدتان من قول الحق سبحانه وتعالى - فى سورة البقرة - الجزء الثانى - الآية ١٧٣ .

(فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) بمعنى أن الخروج عن الأحكام المقررة عند الضرورة يحد ويقيد بعدم البغى أو العدوان ، وإنما يكون ذلك بقدر الضرورة الملجئة دون شطط أو شطاط .

وحيث إنه عن مدى توافر حالة الضرورة التى استند إليها رئيس الجمهورية فى

إصداره للقرار المطعون فيه وغيره من القرارات التى صدرت معه ، فإنه يتضح من البيان الذى أذاعه رئيس الجمهورية إلى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ عن الأسباب الدافعة للإجراءات المتخذة فى هذا التاريخ ، أنه أورد فيه بأنه (منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة فى سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب فى طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته ، وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى وبالتوجيه والترشيد مرات ، وفى الآونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم ، إلا أن هذه القلة الباغية قد استرسلت فى غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوى وسلكت سبيل العنف والإرهاب وسفك الدماء وتهديد الآمنين ، كما أن بعض الأفراد قد استغلوا هذه الأحداث وعمدوا إلى تصعيدها الأمر الذى وجب معه اتخاذ إجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذى هدد الوطن والوحدة الوطنية انطلاقاً من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من أحكام المادة ٧٣ من الدستور ، وشرح رئيس الجمهورية أسباب ماجاء فى البيان المذكور فى خطابه مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ فى اجتماع غير عادى لمجلس الشعب والشورى ، والمنشور فى مضبطه مجلس الشعب قائلاً . (إن مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا يومى ١٢ ، ١٩٨١/٦/١٧ فى الزواية الحمراء ، إلا أن بعض مثيرى الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما فى إطار طائفى بعيد عن الحقيقة وبالغوا فى تصويرهما وأشاعوا أن وفيات وإصابات حدثت ، فاندفع البعض دون ترو لارتكاب الحوادث المؤسفة التى نتج عنها ١٧ قتيلا ١١٢ مصابا ، وقد تولت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع ، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم فى هذه الأحداث

والبالغ عددهم ٢٢٦ شخصاً حتى ١٩٨١/٦/٢٦ ، أفرج عن ١١١ منهم حتى ١٩٨١/٦/٢٧ وبقى ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والإصابة وإتلاف الممتلكات والسرقة وإخفاء الأشياء المسروقة ، وانخفض هذا العدد إلى ٢٧ فى شهر سبتمبر ، ومازال التحقيقات قائمة حتى ورود تقارير المعمل الجنائى والطب الشرعى عن تشريح الجثث وبيان الإصابات وكذلك فحص الأسلحة المظبوطة .

واستطرد رئيس الجمهورية (بأن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التى كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت باستنكار هذه الأحداث وإعلان خروج المشاركين فيها عن أحكام الأديان السماوية التى تحض على الإخاء والمحبة والسلام كما تنوه النيابة بالجهود التى بذلها رجال الشرطة فى السيطرة على الموقف بحكمة مما كان له أثره فى تقليل عدد الإصابات وتلافى المزيد من إتلاف الممتلكات ، كما كان لضبط الأسلحة والذخائر أثره فى ضبط الأمن العام وهو إجراء ضرورى فى مثل هذه الظروف ، وكان لما اتخذته النيابة العامة من إجراءات سريعة فور إخطارها بالحادث فى ظل سيادة القانون أثر حاسم فى وضع الأمور في نصابها وكشف النقاب عن مثيرى الشغب وإظهار الحقائق كاملة ، حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذى وقع من قلة ضئيلة فى الإساءة إلى وحدتنا الوطنية التى نحرص عليها جميعاً - تساءل رئيس الجمهورية قائلاً . (إذا كان أمر الشرابية أخذ الصورة دى اثار لازم نحلها ، يبقى لوجرى فى مرحلة جايه نعمل إيه ؟ نوصل البلد لإيه ؟ أدى السبب اللى خلانى ندهت لكم ، عشان أقول لكم ، وأضع الأمور قدامكم من خلالكم لشعبنا) .

وحيث إنه يبين من بيان رئيس الجمهورية وخطابه سالفى الذكر ، أن الخطر الجسيم المفاجىء الذى يكمن وراء إصدار القرار المطعون فيه هو أحداث الزاوية الحمراء وماتهدد به الوحدة الوطنية ، أو تنذر بوجود فتنة طائفية ، تحوط لها رئيس

الجمهورية فأصدر عدة قرارات من بينها القرار المطعون فيه .

ولما كان يتضح مما سلف أنه لم يكن هناك خطر حال فى الوقت الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ، بعد أن سيطرت الشرطة على الموقف بحكمة واقتدار مما كان له أثره فى صون الأمن العام ، وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع وكشف النقاب عن مثيرى الشغب الذين كانوا وراء الحادث وأنهم قلة ضئيلة لا يجوز أن يؤخذ مسلكها دليلا على الإساءة إلى الوحدة الوطنية ، وتم وضع الأمور فى نصابها تماما وكان ذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٨١ ، الأمر الذى يستفاد منه عدم توافر الضرورة الملجئة لاتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة خطر زال ، إذ أنه يشترط لإعمال ، رئيس الجمهورية سلطاته المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من الدستور أن يكون هناك خطر حال مفاجىء يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ، والواضح من الإجراءات التى اتخذتها النيابة والشرطة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها وفى ظل سيادة القانون وأنها كانت كافية لوضع الأمور فى نصابها .

ومتى كان ذلك كذلك ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد افتقر إلى ركن السبب ، بوصف الحالة القانونية أو الواقعية ، التى يقوم عليها ، الأمر الذى يترتب عليه انعدام القرار فى حد ذاته ، فضلا عما يترتب على ذلك من وصم القرار بعيب غصب السلطة ، إذ أنه بمراجعة الأحكام المنظمة لتعيين البابا فإنها لا تعطى رئيس الجمهورية الاختصاص بعزله من منصبه ، وذلك على التفصيل التالى :

تنص المادة (٣) من القانون (٢٠) لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية على أنه : تتم تزكية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس المشار إليها فى المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة أو من اثنى عشر عضوا من أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط

الأرثوذكس وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطريركية الأقباط الأرثوذكس المذكورتين) .

كما تنص المادة (٤) من هذا القانون على أنه (تبدأ إجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأرثوذكس ولأحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية) .

وتنص المادة (٥) على أنه يكون تنظيم قواعد وإجراءات ترشيح وانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة ٢٦ على أنه : (ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات المنفذة له)

وحيث إنه يبين من الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية المنشور فى العدد ٨٥ مكررا من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣ أنه قد تضمن الإجراءات الخاصة بترشيح وانتخاب البطريرك ونصت المادة (١) منه على أنه : (اذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله ، أو لأى سبب من الأسباب يجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى العام ، بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرياسته ، فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسى ، لاختيار أحد المطارنة قائما مقام البطريرك .

ويصدر قرار جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك ، ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقاً للوائح المعمول بها ، وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك .

وتضمن الباب الثانى من اللائحة المذكورة فى المواد من ٧/٢ القواعد والأحكام الخاصة بالترشيح للكرسى البابوى ، كما تضمن الباب الثالث من المواد من ١٨/٨

القواعد المتعلقة بانتخاب البطريرك ، حيث نصت المادة ١٨ على أنه :

(يعلن القائم مقام البطريرك عن موعد إجراء القرعة الهيكلية ومكانه وتتم القرعة وفقا للقواعد والتقاليد الكنسية) .

ويعلن القائم مقام البطريرك ، اسم من اختارته القرعة ، ويُعمل بذلك محضر يحرر من نسختين ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية فى اليوم التالى .

ويصدر قرار جمهورى بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا للتقاليد الكنسية .

وحيث إن القواعد والأحكام التى تضمنها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ، واللائحة الصادرة من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ بالقواعد والإجراءات الخاصة بالترشيح والانتخاب لهذا المنصب الدينى لطائفة الأقباط الأرثوذكس لا تخول لرئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار قرار ينطوى على عزل البابا وتعيين خلفا له ، لإدارة شئون الكرسى البابوى ، اذ يبين من المادة (١) من اللائحة سالفة الذكر ، أن المشرع أوضح كيفية شغل هذا المنصب فى حال خلوه لاى سبب من الأسباب ، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية بإلغاء قراره رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين المدعى بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية ، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية قد انطوى على مخالفة صارخة لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ، واللائحة الصادرة سنة ١٩٥٧ بشأن ترشيح وانتخاب البابا ، وينطوى على الغصب الجسيم للسلطة ، مما يجعله من القرارات المعدومة بما يترتب على ذلك من آثار .

وفى ضوء ما سلف فإن دعوى المطالبة بإلغاء القرار المطعون فيه تكون مقبولة شكلا فضلا عن قيامها على أساس سليم من الناحية القانونية ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء القرار - المطعون فيه .

كما أنه اذا قيل - جدلا بقيام حالة الضرورة ، وهى جد غير قائمة ، كما سلف بيانه فإن الثابت من الأوراق أن المدعى أقام دعواه خلال المواعيد القانونية ، بعد انقطاعها بتظلمه المقدم أمام المدعى الاشتراكى ، واستوفت سائر الأوضاع المقررة لقبولها شكلا . كما أنه فيما يختص بتقارير المباحث العامة ، فقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا ، على أن هذه التقارير لا تزيد فى قيمتها على محضر تحريات أو جمع استدلالات ، ويخضع تقدير ما جاء فيها لرقابة المحكمة ، فلها أن تناقشه وتأخذ به اذا ما اطمأنت إليه واقتنعت به ، كما أن لها أن تطرحه من أدلة الثبوت اذا ما استبان لها عدم صحة ماجاء فيه أو عدم ارتكازه على وقائع محددة أو غير مجهلة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة أنها نسبت الى المدعى بعض الوقائع نفاها الدفاع عنه مستندا إلى تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى حوته مضبطة مجلس الشعب المرفقة بحافظة المستندات المقدمه بجلسة ٢٣/٢/١٩٨٢ ، إلى القرارات الصادرة من الجهات المختصة لدراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، كما أن بعضها لا يعدو أن يكون من قبيل المطالب التى يجوز لكل طائفة أو جماعة أن تطالب بها أو تناقشها مادام أنها تمس مصالح هذه الجماعة أو الطائفة ، وانها لا تخرج على حدود الدستور أو القانون فى المطالبة بها ومثال ذلك مطلب الطائفة التى يقوم على رئاستها المدعى وغير ذلك من الطوائف المسيحية عند مناقضته تعديل الماده الثانية من الدستور ، إذن يراعى فى هذا التعديل عدم المساس بالحقوق أو المصالح الخاصة بالطوائف المسيحية ، ودليل ذلك أن هذا الطلب قد تمت مناقشته بواسطة ممثلى الشعب فى البرلمان ، أى من خلال المؤسسات الدستورية للدولة ، الأمر الذى يبين منه أن الأعم إلا اللمم من الاتهامات المنسوبة إلى المدعى فى تقريرى مباحث أمن الدولة قد أضفت عليها المباحث أوصافا بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولا تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها كما أن بقية

الاتهامات الأخرى جاءت مرسلة بغير دليل مما يجعل القرار المطعون فيه غير مستخلص استخلاصا سائغاً من الواقع أو الأوراق والتحقيقات .

وحيث إن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤/١ من قانون المرافعات .

(لهذه الاسباب)

نرى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام الحكومة بالمصروفات .

المقرر

(مفوض الدولة)

المستشار / جوده فرحات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

محكمة القضاء الادارى

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٣/٤/١٢

برئاسة السيد الأستاذ المستشار محمد جلال الدين عبدالحميد نائب رئيس المجلس وعضوية السيدين الأستاذين ، عبداللطيف أحمد أبو الخير وكيل المجلس المستشارين .

وحضور السيد الأستاذ المستشار جودة عبدالمقصود فرحات مفوض الدولة

والسيد / عبدالعزيز السيد عامر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية

المقامة من :

السيد / الأنبا شنودة الثالث

ضد :

كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

الوقائع

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٨٢/١/١٢ طلب المدعى فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفه ، وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات والأتعاب .

وقال المدعى شرحا لدعواه إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/١١/١

وتظلم منه فى ١٩٨١/١٢/٢٨ وإن هذا القرار معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات والتقاليد المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الإسلام إليها ، فالقرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصا باعتماد إجراءات تمت طبقا للائحة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٥٧/١١/٢ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكررا بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣ وقد تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملى العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم أجريت القرعة الهيكلية فأسفرت عن انتخاب المدعى بابا الإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على أن يصدر قرار جمهورى باعتماد هذه الاجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن ذلك يتضح أن كافة الرجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هى أن القرار الإدارى يتحصن بمضى ستين يوما ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت - على قرار تعيين البطريرك - مدة تقارب أحد عشر سنة قام فيها المدعى بمسئوليات منصبه داخل مصر وخارجها ومثل مصر فى أوربا وأمريكا وإفريقيا أحسن تمثيل ولذلك كان القرار المطعون فيه مخالفا لأبسط قاعدة فى القانون الإدارى ورئيس الجمهورية لم يفصح فى قراره المطعون فيه عن سبب القرار ولكن أفصح عنه فى خطبه وأحاديثه ، وكل ماقيل لاظل له من الحقيقة وإنما كان رئيس الجمهورية الراحل ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الأخيرة عدم وجود صلة للمدعى أو أحد من الأقباط بما سمى بالفتنة الطائفية بل كان الأقباط ضحية اعتداءات جسيمة وخطيرة كان آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعى أو أحد من الأقباط بأى عمل وذلك حفاظاً على مصر وعلى وحدتها

بل كان المدعى يعمل دائماً وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شيء ، وأضاف المدعى أنه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها إذ مس القرار حرية المدعى فى مباشرة مهام منصبه بل وصل الأمر بالجهة الإدارية إلى تحديد إقامته بدير بوادى النطرون ومنع الاتصال به .

وقدم المدعى تأييدا لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ تضمنت صورة تظلم المدعى إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ ومضبطة مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادى الأول يوم ١٩٨٠/٤/٣٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر فى تعديل الدستور انتهت بعد دراستها للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور أنه لا توجد ثمة شبهة فى أن حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التى يتمتعون بها فى ظل الدستور وطبقا لأحكام القانون دون أى تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وطالبت الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور وإحداها موقعة من المدعى وصورة مضبطة مجلس الشعب فى ١٩٧٢/١١/٢٨ المحتوية على تقرير لجنة تقصى الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به أن الناس تناقلت أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنوده فى ١٩٧٢/٣/١٥ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى وتضمن أقوالا نسبت إلى البطريرك فى هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض محامى المدعى عن الحوادث التى اضطرت المجمع المقدس لاستصدر قرار ١٩٨٠/٣/٢٦ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التى قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها مايلى (إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل مشروع هذا القانون - يقصد

قانون الردة - ولن نخضع له اذا نفذ وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحى ترك مسيحيته لكى نرده إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون أن ندخل فى عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا أحد لأن هذا هو عملنا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنسانا يرتد عن مسيحيته دون أن نحاول إرجاعه) وصورة قرار المجلس الملى العام بجلسته ١٩٧٥/٢/٧ بضرورة تمثيل الأقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكى

وقدم المدعى حافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ تضمنت مذكرة بدفاعه جاء بها أن الدعوى مقبولة شكلا لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١٩٨١/١١/١ وتظلم منه إلى محكمة القيم فى ذات التاريخ كما تظلم منه إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ وبذلك تكون الدعوى رفعت فى الميعاد وفضلا عن ذلك فإن الميعاد ممتد بالنسبة للمدعى لأنه معتقل فى دير انبا بيشوى وجاء بها عن موضوع الدعوى أن المدعى كان ضحية لتقارير لا أساس لها من الصحة وأنه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوما فى أن يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد فى تحقيق حوادث الاعتداء على الكنائس والمسيحيين ولم يفكر يوما فى الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه واتهامه بأمور لا أساس لها من الصحة وأن القرار المطعون فيه معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص وبعيب الانحراف ، فالثابت من الخط الهمايونى أن البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله أو تعيين غيره مادام على قيد الحياة وأن عزل المدعى معقود للمجمع المقدس الذى له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وأن الرئيس السابق لم يلحظ أن المدعى بطريركا للأقباط ليس فى مصر وحدها بل فى الحبشة والسودان وأوربا وأمريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الأقباط فى الخارج أضعاف عددهم فى مصر والقرار المطعون فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف إلى الانتقام من المدعى ،

فالرئيس السابق فى سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعى أمرا شخصياً فهو الذى خلق الفتنة وشجع الجماعات الإسلامية على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم رغم أن الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعى بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لأن معنى الاشتغال بالسياسة هو أن ينضم الشخص إلى أحد الأحزاب السياسية ، والمدعى لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية فى مساندة الدولة معروفة للكافة وأن المدعى العام الاشتراكى استند إلى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الأخذ بها لأنهما اصطنعا لإرضاء الرئيس السابق وهناك حقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريرين : الحقيقة الأولى عن المنشور الذى نسب إلى المدعى سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة ١٩٨١ مع أنه ثبت كذبه فى تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادث الخانكة ، والحقيقة الثانية عن تكتل الطوائف المسيحية لإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية ، فالدولة هى التى طلبت من المدعى تشكيل لجنة لإعداد هذا القانون وتم تقديمه إلى الرئيس وإلى وزارة العدل التى شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع على المدعى ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمذكرة أيضاً أن الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعى حتى آخر سنة ١٩٧٩ وعندما تصاعدت الحوادث ضد الأقباط بشكل مثير اجتمع المجلس المقدس فى ١٩٨٠/٣/٢٦ وفيه تكتل المطارنة والأساقفة واستصدروا قرارا بعدم إقامة مراسيم واستقبالات فى العيد وهو أمر خاص بالكنيسة ، ومنذ ١٩٨٠/٥/١٤ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعورة ضد المدعى التزم ازاءها بالصمت خوفا على الوحدة الوطنية وتقدم المدعى بمذكرة أخرى بدفاعه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ أشار فيها إلى أن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة إلى القرارات التى أصدرها الرئيس الراحل فى ١٩٨١/٩/٢ استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الدفع بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا

لتحديد المحكمة المختصة بنظر لدعوى وبأنه لم يكن من حق الرئيس أن يلجأ إلى المادة ٧٤ من الدستور لإصدار القرارات الصادرة فى ١٩٨٢/٩/٢ .

وردت إدارة قضايا الحكومة على الدعوى بإيداع حافظة مستندات بجلسة ٨٢/٣/٢٣ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٢ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ق برفض تظلم المدعى .

وبجلسة ١٩٨٢/٦/١ قضت هذه المحكمة بإثبات ترك المدعى للخصومة فى طلب وقف التنفيذ وأحيلت الدعوى بعدئذ إلى هيئة مفوضى الدولة التى قدمت تقريراً برأيها فى طلب الإلغاء انتهت فيه للأسباب التى ارتأتها إلى إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

وحدد لنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه بجلسة ١٩٨٢/٢/١٤ وتدوول نظرها بعد ذلك فى الجلسات على النحو المبين فى المحاضر .

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ قدم المدعى حافظة مستندات تضم تقرير مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ق تنازع والذى انتهى إلى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم إلى محكمة القيم يوم ١٩٨١/١٠/٣١ كما قدم المدعى مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ق بأن تقرير المستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم فى الطلب المشار إليه انتهى إلى عدم قبوله وبأن المحكمة سبق أن ردت على هذا الدفع فى الحكم الصادر بجلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ق وتضمنت المذكرة ردا على الدفع بعدم الاختصاص لأن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وبأن المحكمة استقرت فى قضايا مماثلة على أن هذا القرار قرار إدارى ، وردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٣/١/٣ بأن الذى - نظرته محكمة القيم تظلما وليس دعوى ، وردا على طلب الحكومة إعادة الدعوى

لهيئة مفوضى الدولة لإعادة تحضيرها بأن هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل فى الدعوى ، وعن الموضوع جاء بالمذكرة أن الحكومة تقدم تقارير المباحث العامة وكلها أقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها .

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ أيضا قدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى إلى أن يتم الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ عليا عملا بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأسست الإدارة هذا الطلب على أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم ثم أقام الدعوى الماثلة أمام محكمة القضاء الإدارى وهذا الأمر يشكل تنازعا فى الاختصاص بين هاتين المحكمتين ، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا وإنما هو عمل من أعمال السيادة لأنه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقه الدستورى والفقه الإدارى ، وأضافت المذكرة أنه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة أن محكمة القيم أصبحت هى المختصة وحدها دون غيرها بنظر التظلمات من الإجراءات التى اتخذها رئيس الجمهورية استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور ومن بينها القرار المطعون فيه وذلك عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وأن قرار تعيين البطريرك حسبما أقر المدعى فى صحيفة الدعوى ليس قرارا إداريا لأنه لايعبر عن إرادة جهة الإدارة بل هو من أعمال التوثيق صدر اعتمادا لإجراءات انتخاب البطريرك طبقا لأحكام القرار الجمهورى الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢ فهو عمل مادى يكشف عن مركز قانونى نشأ من الانتخاب وإلغاؤه يعتبر عملا ماديا كذلك ودفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٩/٣ وميعاد الطعن يبدأ من هذا التاريخ وينتهى

فى ١٩٨١/١١/٢ طبقاً للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعى رفع الدعوى الماثلة فى ١٩٨٢/١/١٢ والتظلم الذى قدمه لرئيس الجمهورية فى ١٩٨١/١٢/٢٨ لا يقطع الميعاد الذى انتهى فى ١٩٨١/١١/٢ أما التظلم الذى قدمه إلى محكمة القيم فى ١٩٨١/١١/١ فهولا يقطع الميعاد أيضا لأن هذا الأثر مقصور على التظلم الذى يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار والهيئات الرئاسية عملا بنص المادة ٢٤ المشار إليها ، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لأن المدعى تظلم من القرار إلى محكمة القيم وأصدرت هذه المحكمة حكمها فى التظلم بجلسة ١٩٨٢/١/٣ ويقضى بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، وهذا الحكم حجة بما فصل فيه ولا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء عملا بنص ١٠٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعن موضوع الدعوى طلبت إدارة قضايا الحكومة رفضها لأن القرار المطعون فيه صدر فى ظروف استثنائية لا تقاس فيها تصرفات الإدارة بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وإنما يحكم على مشروعيتها على أساس توافر ضوابط نظرية الضرورة ، والقرار المطعون فيه قد توافرت فيه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو إلى التداخل أعلنها رئيس الجمهورية فى بيانه إلى الشعب فى ١٩٨١/٩/٥ وهى حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على القرار فى الاستفتاء أما عن دور المدعى فى أحداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلا فى مذكرة مباحث أمن الدولة المقدمة بجلسة ١٩٨٣/١/٤ وأبدت إدارة قضايا الحكومة أن المحاور العامة التى ارتكزت عليها سياسة المدعى توجز فى عدد من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والسعى نحو إضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك ومحاولة تحدى القوانين القائمة فى مجال بناء الكنائس وإقامة الكليات الإكليرية وتوسيع الأديره واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أنه صراع طائفى والمطالبة

ببعض المطالب الطائفية وإعلان الصوم للضغط على المسئولين واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط فى الخارج كقوة ضاغطة على الرأى العام العالمى لتحقيق المطالب المذكورة وانتهاج أساليب الإثارة فيما أصدره من أوامر للكهنة من تأدية الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وافتراش الأرض بأجسادهم عند التعرض لهم وقرر إرسال خطابات للمسؤولين فى الدولة لتمثيل الأقباط فى الاتحاد الاشتراكى بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة المدعى وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قانون الردة وإعلان الصوم الانقطاعى تعبيرا عن هذا الرفض والتشكيك فى حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق فى وقت معاصر لمباحثات كامب ديفيد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الإسلامية وكوسيلة للضغط أيضا رفض المدعى الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى يوم ١٤/١١/١٩٧٩ واعتكافه بدير الأنبا بيشوى وفى ١٨/٣/١٩٨٠ افتعل حادث اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين فى المدينة الجامعية بالإسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمع المقدس إلى الاجتماع وأصدر قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهانى المسؤلين وذلك فى وقت معاصر لزيارة - رئيس الجمهورية لأمريكا وإيعاز تجمعات الأقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة فى استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التى دعى إليها بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدى على المسيحيين فى مصر للتشكيك فى استقرار البلاد وإثارة الرأى العام العالمى لتشويه سمعة مصر فى الخارج وحرض أبناء الطائفة على تخزين الأسلحة والاستعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من أبرز أسباب حادث الزاوية الحمراء فى يونيه ١٩٨١ والذى راح المدعى يبث الشائعات بأن الحكومة هى التى دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين. وهذا الذى صدر عن المدعى يعد خروجا منه

على مقتضيات منصبه وعلى واجباته الأساسية ويعتبر إثارة للفتنة الطائفية لم يكن أمام رئيس الجمهورية لتجنب البلاد ويلات الفتنة سوى إصدار القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة إدارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما أثاره تقرير هيئة مفوضى الدولة قائلة إن رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هو الذى يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به أن من يملك إصدار القرار يملك إلغاءه ولذا فإن رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة أحد ولرئيس الجمهورية أيضا طبقا للائحة المشار إليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فإن القرار المطعون فيه فى شقه الثانى الخاص بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية والذى أقره المجمع المقدس فى بيانه المؤرخ - ١٩٨١/٩/١٢ صحيح قانونا وأن تقرير لجنة تقصى الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة فقد أجرى التحقيق فيما أسماه المدعى حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس - الجمهورية هذه الواقعة فى خطاب أمام مجلس الشعب فى ١٩٨٠/٥/١٤ وكشف فيه مانسب إلى المدعى من وقائع محددة فى تواريخ محددة مؤيدة بمستندات بعضها صادر من المدعى شخصيا مثل المقالات والأخبار التى تنشرها مجلة الكرازة والرسالة التى وجهتها البطريركية بالإسكندرية إلى طلبة الجامعة المسيحيين بها وغيرها وما ورد فى حافظة المستندات الثانية وجاء بالمذكرة - أيضاً أنه إذا كان المدعى يقول إن قرار تعيين المدعى الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضى ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما أبداه المدعى من أن قرار تعيينه ليس إلا عملا ماديا كاشفا لمركزه - القانونى المستمد من عملية الانتخاب وإجراء القرعة ومن المعلوم أن العمل المادى لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه أو إلغاءه فى أى وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة كما يقول المدعى فالمادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك تنص على أنه إذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأى سبب آخر ولا يوجد فى اللائحة المذكورة مايفيد صراحة أو ضمنا

أن المجمع المقدس هو الذى يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فإن المجمع المقدس قد أقر القرار المطعون فيه وذلك فى بيانه المعلن فى ١٩٨١/٩/٢٣ (المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة) والإجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات فى ٤ و١٩٨٣/١/٢٥ وفى ١٩٨٣/٢/٢٢ تضمنت مذكرتين لأجهزة الأمن عن مخطط المدعى لإذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيذا لهذا المخطط وبعض أعداد من مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى وبيان صادر عن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان المجمع المقدس الصادر فى ١٩٨١/٩/٢٢ بتأييد القرار المطعون فيه ومحاضرة للمدعى عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الإسلامى والمستندين اللذين أودعهما رئيس الجمهورية مكتب مجلس الشعب تأييدا لخطابه المؤرخ ١٩٨٠/٥/١٤ وهما بيان من البطريركية وقرار المجمع المقدس بجلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ والتعميمين السريين الموزعين على أعضاء المكتب السياسى للحزب الوطنى الديموقراطى والنواب الأقباط الموضعين مكتب مجلس الشعب ومستندات أخرى .

وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢ تقدم المدعى بحافظة مستندات سادسة كما قدم المدعى مذكرتين أخيرتين بدفاعه بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ جاء بهما أن البطريرك لا يتولى سلطانه إلا بعد الخطوات الآتية : -

١- بمجرد خلو الكرسى البابوى بوفاة شاغلة يجرى اختيار المرشحين بمعرفة لجنة تؤلف خصيصاً من بعض أعضاء المجمع المقدس وكبار الشخصيات القبطية .

٢- يقوم الأقباط ممن تتوافر فيهم شروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين .

٣- يتم إجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الأول المنتخبين

لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهورى بنتيجة القرعة توثيقاً لها .

٤- تنصيبه كبطريرك بواسطة أعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية وإجلاسه كرسى مارمرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطريركا ، فالانتخاب والتعيين لا يمثلون شيئاً بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التى تملك تنصيب البطريرك وعزله والأسباب التى تستدعى عزل البطريرك كنسيا هى الهرطقة فى الدين والسيمونية أى بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وماورد بشأن خلو كرسى البطريرك بسبب وفاة أوأى سبب آخر فلائحة الترشيح والانتخاب لا تمس حق إخلاء الكرسى وإنما هو المجمع المقدس ، وأسباب إخلاء الكرسى نادرة ولذا اعتبر تعيين البطريرك دائماً مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لأنه لم يحدث إعلان عن خلو الكرسى والخطاب الذى أرسله المجمع المقدس إلى الرئيس الحالى جاء به أن القرار المطعون فيه لا يغير شيئا من الوضع الكنسى والكهنوتى للبطريرك ومن هنا فإن القرار يعتبر غصبا للسلطة ومن جهة أخرى فإنه حتى فى حالة خلو الكرسى يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطريرك إلى أن يتم انتخاب بطريرك جديد وليس لرئيس الجمهورية اختيار قائمقام البطريرك والذى حدث أن القرار المطعون فيه أوجد جوا متناقضا فهو عزل البطريرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسى البابوى فى حالة شلل وردت المذكرة على ماجاء بدفاع الحكومة من أن القرار صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية فقالت إن التنظيم الدستورى لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأضاف إليها الدستور المصرى سلطة رابعة هى الصحافة وإعطاء رئيس الجمهورية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفردا لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملا من أعمال السيادة حتى ولو قام به رئيس الجمهورية

فالبطريرك شأنه شأن المحافظ هو موظف عام له مركز متميز ولذا يعين ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية وهو قرار إدارى يختص القضاء الإدارى بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار فى الاستفتاء لا يعنى أكثر من أن القرار يحظى بتأييد من الرأى العام ولا يضفى عليه صفة أعمال السيادة أو يلغى اختصاص السلطة القضائية فى مراقبة مشروعيته والقانون أجاز التظلم من القرار أمام محكمة القيم وهذا تسليم بأنه ليس من أعمال السيادة وإعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل فى التظلم من القرار أمام محكمة القيم لا يحجب اختصاص محكمة القضاء الإدارى لأن التظلم خطوة قبل الطعن القضائى والقوانين بصفة عامة تعطى الاختصاص بالفصل فى التظلمات الإدارية إلى لجان إدارية ذات اختصاص قضائى وأحياناً يرأسها قاض أو يدخل فى تشكيلها عنصر قضائى وليس من قيد على المشرع أن يعطى التظلم لمحكمة القيم دون أن يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وأن فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الأصيل لمحكمة القيم بل يشبه السلطة الولائية للقاضى المدنى الذى يصدر أوامر الحجز إلى جانب سلطته القضائية فى الفصل فى الدعاوى ولاوجه للقول بأن الفصل فى التظلم أعطى لمحكمة القيم الفصل فى مشروعية القرار بحكم حائز لقوة الشيىء المقضى لأن القانون أجاز إعادة التظلم بعد ستة أشهر من رفض التظلم الأول ومعنى ذلك أن محكمة القيم لاتصدر فى التظلم حكما يحسم خصومة ويحوز قوة الشيء المقضى وعلى ذلك فلا يسوغ القول بأن اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا بإعطاء الفصل فى التظلم إلى محكمة القيم وجاء بالمذكرة أيضا أن الرئيس السابق اتهم المدعى بتحرير منشور باللغة الإنجليزية وإرساله للأقباط فى أمريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الأقباط بأمريكا وهى على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر ووطنية البابا لا يمكن أن تكون محل نقاش وأن بيان المجمع المقدس فى ١٩٨٠/٣/٢٦ صدر من أكثر من ستين مطرانا وأسقفا بعد أن توالت الاعتداءات

على المسيحيين بتشجيع من الحكومة دون أن تقدم أية قضية إلى المحاكم ، وأما بيان المجمع الصادر فى ١٩٨١/٩/٢٢ فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومة بأن الجماعات الإسلامية ستستولى على الحكم وتطيح بالجميع .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨ تضمنت شرحاً للمستندات - المقدمة منها التى تؤكد دور المدعى فى اشعال الفتنة الطائفية منها الدعوة التى وجهها المدعى إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع ١٩٨٠/٣/٢٦ والقرار الصادر عن هذا الاجتماع ونصه الآتى :

(بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التى وجهت منهم فى كل المحافظات بمصر ومن الطلبة فى المدن الجامعية وخارجها وما يتعرض له - الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر وألوان من الإثارات واعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قررالمجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس مع عدم تقبل التهانى بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التى يعانيها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس - الاعتكاف فى الأديرة خلال العيد) وقام الأقباط المصريون فى الولايات المتحدة بمظاهرات - أمام مقر الرئيس بواشنطن ومقر الأمم المتحدة مطالبين التدخل لحماية أقباط مصر من المذابح ونشرت صور المظاهرات بمجلة الأقباط فى أمريكا ونشرت هذه المجلة أيضا العديد من المقالات التى تتهم السلطات بالتواطؤ فى تنفيذ مخطط إسلامى للقضاء على المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى العديد من المقالات التى تنطوى على تجريح الدين الإسلامى وتصوير بعض الحوادث الفردية على أنها حوادث طائفية وأشارت المذكرة إلى تقرير اللجنة العامة بمجلس الشعب فى ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ١٩٨١/٩/٥ وقد جاء به أن اللجنة تسجل أسفها عم تجمع لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية

ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك فى كل تصرف يصدر من العقلاء من القيادات الدينية والمدنية يهدف إلى تهدئة الخواطر وإطفاء نار الفتنة بل إنهم تمادوا فى مسلكهم وأوغلوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دون تمحيص وأوغلوا بنشرها فى المجلات القبطية التى تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسى لقيادة الكنيسة أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامى الذى حدده لها المسيح عليه السلام فى قوله ردوا مالقيصر لقيصر وماالله لله .

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ قررت المحكمة إصدار الحكم فى الدعوى بجلسة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة .

من حيث إن المدعى يطلب الحكم بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من إلغاء قرار تعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار .

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة أبدت الطلبات والدفوع الآتية : -

أولاً - وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

ثانياً - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة أسباب هى :

(١) أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة .

(٢) أن القرار المذكور يعتبر عملا ماديا وليس قرارا إداريا .

(٣) أن القرار المطعون فيه يدخل فى اختصاص محكمة القيم وحدها طبقاً للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

ثالثاً - عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى .

رابعاً - عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

ومن حيث إن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم التى قررت رفض التظلم بجلسة ١٩٨٢/١/٢ وفى نفس الوقت أقام المدعى دعواه الماثلة بطلب إلغاء القرار المطعون فيه وهو أمر يشكل تنازعاً فى الاختصاص بين محكمة القيم ومحكمة القضاء الإدارى مما حدا بإدارة قضايا الحكومة إلى أن تتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هذا الطلب بجدول المحكمة المذكورة برقم ٣ لسنة ٤ق تناع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على تقديم الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه . وهذا الطلب فى غير محله قانونا ذلك أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن (تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يلى : أولاً -.......... ثانياً - الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها .ثالثاً - ....) .

وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن (لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار إليها فى البند . ثانياً من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرته وما اتخذته كل منها فى شأنه ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه) - والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقاً لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر أن

يصدر حكمان من جهتي قضاء بالاختصاص أو بعدم الاختصاص فى موضوع واحد باعتبار ذلك مظهراً للتخلى أو عدم التخلى عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها إصدار الحكم باختصاصها بنظر الدعوى الماثلة ، يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف (الدعاوى القائمة) والتظلم الذى قدمه المدعى إلى محكمة القيم لا يعتبر دعوى بل يظل محتفظاً بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبر حكما يحوز حجيه الشيىء المقضى بل هو مجرد أمر ولائى ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - بشأن حماية القيم من العيب معدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتى : أولا - الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى طبقاً للمادة ١٦ من هذا القانون .

ثانياً - كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور .

ثالثاً - الفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون .

خامساً - الفصل فى التظلم من الإجراءات التى تتخذ طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور فهذا النص استخدم كلمة الدعاوى فى البند أولاً وكلمة التظلمات فى البندين ثالثاً وخامساً وليس من شك فى أن المشرع قصد المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالات معينة وجهة تظلم فى حالات أخرى ولما كان التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقاً للبند خامساً من المادة ٣٤ المشار إليها هو فى حقيقة الأمر تظلم ولائى شأنه شأن التظلم الذى يقدم لجهة الإدارة ذاتها قبل الطعن القضائى خوله المشرع لمحكمة القيم بدلا من جهة الإدارة ابتغاء الحيدة والموضوعية فى التظلم من قرارات معينة على جانب كبير من الأهمية فإن هذا

التظلم لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائى أمام محكمة الإلغاء ولا يعتبر دعوى فى مفهوم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وبالتالى فإن طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى طلب التنازع رقم ٣ لسنة ٤ق دستورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقاً بالرفض .

ومن حيث إن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثة أوجه هى أن - القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وأن القرار ليس إدارياً بل هو عمل مادى وأن الطعن فى القرار يدخل فى اختصاص محكمة القيم وحدها .

ومن حيث إن الوجه الأول للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة وليس رئيساً للسلطة التنفيذية ولذا فهو من أعمال السيادة فقد استند القرار فى ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التى وردت فى الفصل الأول من الباب الخامس منه المعنون (رئيس الدولة) فى حين أن الفصل الخامس من الباب ذاته المعنون (رئيس الجمهورية) يتضمن اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ويستفاد من ذلك أن ما يصدره رئيس الجمهورية استناداً إلى صفته كرئيس للدولة يعتبر من أعمال السيادة كما ذهب إلى ذلك بعض رجال الفقه الدستورى والإدارى فى مصر وما يصدره رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية يعتبر من أعمال الإدارة التى تدخل فى اختصاص القضاء وهذا الوجه مردود بأن النظام الدستورى المصرى يقوم على أساس وجود أربع سلطات هى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجمهورية يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية وبمجرد صدور القرار المطعون فيه من رئيس الجمهورية اسناداً إلى اختصاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملا من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة مايصدر من رئيس الحكومة فالمناط فى التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الإدارة هو بطبيعته العمل فى ذاته أيا كانت جهة إصداره أو سند

إصداره حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء وترى المحكمة أن القرار المطعون فيه فيه ذو طبيعة إدارية فهو من جنس قرار التعيين الذى صدر من رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس الصادر فى ١٩٥٧/١١/٣ حتى لو كان الباعث عليه سياسياً لأن نظرية الباعث السياسى كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه فى الاستفتاء الذى أجرى عليه لا تغير هى الأخرى من طبيعته كقرار إدارى فهذه الموافقة لا تعنى أكثر من تأييد القرار سياسياً فيبقى القرار على طبيعته وعلى حاله من المشروعية أو عدم المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدفه نظرية إعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أيا كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الاختصاص بالفصل فى التظلم من القرار المطعون فيه ويقتضى هذا نفى شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الوجه الثانى من الدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن قرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ بتعيين المدعى ليس قراراً إداريا حسبما يقول المدعى نفسه فى دفاعه وإنما هو عمل مادى كشف عن مركز قانونى استمده المدعى من عمليتى الانتخاب والقرعة طبقاً لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فإن قرار تنحيته يعتبر هو الآخر عملا مادياً يخرج عن اختصاص القضاء الإدارى وهذا الوجه مردود بأن القرار المطعون فيه ليس عملاً مادياً بل هو قرار إدارى تكاملت فيه مقومات القرار الإدارى حسبما استقر عليه القضاء الإدارى وهو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى لتحقيق مصلحة عامة ولذا فإن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة إدارية مما يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينما يدخل فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى حسبما

سيجىء بعد .

ومن حيث إن الوجه الثالث للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ أعطت محكمة القيم دون غيرها الاختصاص بالفصل فى القرار المطعون فيه وهذا الوجه مردود بما سبق إيضاحه فى الرد على طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار إليها استخدمت كلمة الدعاوى فى بعض البنود وكلمة التظلمات فى بنود أخرى وأن المشرع قصد من المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالات وجهة تظلم فى حالات أخرى وأن التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقاً للمادة المشار إليها لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائى ومن ثم فإن التظلم إلى محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الإلغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنه لا يحقق مزايا قضاء الإلغاء وضماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو إجراءات معينة لتقديم التظلم والفصل فيه وإعطاء الاختصاص ، بالفصل فى التظلم من بعض القرارات الإدارية إلى جهات قضائية أو جهات إدارية ذات اختصاص قضائى ليس أمرا جديداً على التشريع المصرى فالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقارى تخول صاحب الشأن حق الالتجاء إلى قاضى الأمور الوقتية ليأمر بإبقاء الرقم الوقتى للشهر بصفة دائمة أو بإلغائه وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الإلغاء ولا يحجب اختصاص القضاء الإدارى ، والمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارىء كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة إلى محكمة أمن دولة العليا تشكل وفق أحكام القانون المذكور وقضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ بأن هذا التظلم لا يستقيم اختصاصاً مانعا من ولاية القضاء الإدارى لأنه محض تظلم إدارى لا يغنى

عن حق المواطن فى الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على سند صحيح من القانون خليقاً بالرفض .

ومن حيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يوماً يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٩/٣ وأن التظلم الذى قدمه المدعى من هذا القرار إلى رئيس الجمهورية فى ١٩٨١/١٢/٢٨ قد قدم بعد الميعاد القانونى ولذا فلا ينتج أثره فى قطع الميعاد أما التظلم الذى قدمه المدعى إلى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن هذا الأثر قصره القانون على التظلم الإدارى الذى يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له وهذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التى يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقينى بفحوى القرار وأسبابه علما يقينيا سواء بطريق النشر أو بطريق الإبلاغ أو بأى طريقة أخرى حسبما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم أى دليل على علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ معين وكان النشر فى الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعى هذا العلم اليقينى فلا مناص من اعتبار المدعى عالماً بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ تظلمه إلى المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم فى ١٩٨١/١٠/٣١ وهذا التظلم من شأنه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحدها الاختصاص بالفصل فى هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الإدارية مصدرة القرار فى الفصل فى التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى من ١٩٨١/١٢/٣٠ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمنى للتظلم المستفادة من مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وإذا أقيمت الدعوى الماثلة ١٩٨٢/١/١٢ فإنها تكون مقامة فى الميعاد القانونى وجدير بالملاحظة أن هذه

النتيجة لا تتغير باقتراض علم المدعى بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية حسبما جاء فى دفاع الحكومة .

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقوم على أن محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٣ فى التظلم المقدم إليها من المدعى برقم ٢٣ لسنة ١١ ق في القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما فصل فيه فلا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء مرة أخرى عملا بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل فى التظلم المشار إليه بوصفها جهة قضاء وإنما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الإدارية فى هذا الشأن لموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين فى الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولذا فإن الحكم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يحوز الحجية طبقاً للمادة ١١ من قانون الإثبات المشار إليه وإنما هو أمر ولائى واجب التنفيذ كالأحكام طبقاً للمادة ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب التى تنص فى فقرتها الأولى على أن (يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ انذاره علي يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاصه) ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى غير محله جديراً بالرفض .

ومن حيث إن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ولذا فهى مقبولة شكلا .

ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعون فيه فى ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التى تتضمن حالة من حالات الضرورة ولما كان القضاء الادارى مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإدارى لا تتحقق إلا بتوافر أركان ثلاثة هى :

١ - قيام خطر جسيم مفاجىء يهدد النظام والأمن .

٢- وأن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر .

٣- وأن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ماتقتضيه الضرورة وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح فى بيانه وخطابه الموجهين إلى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ الأسباب التى دفعته إلى إصدار القرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجسيم المفاجىء الذى دفعه إلى إصدار القرار هو أحداث الزواية الحمراء وأن الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الأمن العام فى حينه وأن النيابة العامة وضعت الأمر فى نصابه وكان ذلك فى شهر يونيه سنة ١٩٨١ فإن القرار المطعون فيه وقد صدر فى ١٩٨١/٩/٢ فى تاريخ لاحق على وقوع الأحداث المشار إليها والسيطرة عليها يكون قد صدر فى وقت لم تكن فيه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحداث خطيرة وجسيمة فى المستقبل حسبما جاء فى طلبه المنوه عنه لأن اتخاذ القرار منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال أو خطر قد يحدث فى المستقبل وبذلك ينتفى الركن الأول لقيام حالة الضرورة المبررة لإصدار القرار المطعون فيه كما أن القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطراً جسيماً مفاجئاً وقت إصدار القرار حيث كانت هناك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ومن ثم ينتفى أيضا الركن الثانى لقيام حالة الضرورة الملجئة لإصدار القرار المطعون فيه وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذى استند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور .

ومن حيث إنه عن مدى حمل القرار المطعون فيه على أسباب صحيحة تبرره وفقا لأحكام الدستور الأخرى وأحكام القوانين واللوائح النافذة وقت صدوره فيلاحظ

بادىء الأمر أن القرار المطعون فيه يتضمن فى مادته الأولى تنحية المدعى عن منصبه كبطريرك للأقباط والذى سبق لرئيس الجمهورية تعيينه فيه بالقرار الجمهورى برقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملا بحكم المادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧ والتى تنص الفقرة الأخيرة منه على الآتى : (ويصدر قرار جمهورى بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا لتقاليد الكنيسة) ويتضمن القرار المطعون فيه أيضا فى مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية .

ومن حيث إنه يبين من استقراء المبادىء التى قام عليها الفرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية فى الدولة العلية والأحكام التى - نص عليها الأمر العالى رقم ٣ الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهدالدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٧/١١/٢ أن عمل البطريركية بهيئاتها المتفرعة عنها ، هى رعاية مرافق الأقباط الأرثوذكس وهذا العمل أصلا من مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به لو لم يستند إلى البطريركية باعتبار أنه من فروع الخدمات التى تؤديها السلطة العامة وفى سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيبا من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التى تتفرع منها وكيفية

تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطريقة التى تمارس بها هذه الهيئات وظائفها وبين كيفية محاكمة الإكليروس وجعل الرئاسة للبطريرك على البطريركية وفروعها المختلفة ورسم طريق ترشيحه وانتخابه وبناء على ذلك تكون قد توافرت لبطريركية الأقباط الأرثوذكس مقومات أشخاص القانون العام وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث إن الرسالة الدينية المنوطة بالبطريركية وهو تمثل النشاط الأساسى والهام للمرفق الذى تقوم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ فى تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب فى شاغليها شروطا خاصة يستقيم معها حسن أداء هذه الخدمة العامة وتحقيقاً لذلك عنى القانون بوضع القواعد التى تكفل تنظيم شئون الكهنة فى تعيينهم وترقيتهم ومراقبة سيرهم ومحاكمتهم ، وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء وبين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ إجراءات ترشيحه وانتخابه وأحال فى تنظيم هذه الإجراءات إلى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢ طريقة اختيار البطريرك وأداة تعيينه فى منصبه وهى قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث إنه يبين من جماع ماتقدم أن بطريركية الأقباط الأرثوذكس هى شخص من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعيناً فى ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ويقوم الكهنة فيه والبطريرك على رأسهم بخدمة عامة أساسية تتمثل فى أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية فى نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطريركية بالإضافة إلى الروابط الدينية روابط

تدخل فى نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة فى هذا الشأن ولذا فإنهم يعتبرون من الموظفين العموميين وإذا كان البطريرك لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية التى أخذ بها قانون مجلس الدولة معياراً لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية فإن وظيفته كرئيس للبطريركية ورئيس دينى منظوراً فى ذلك إلى مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر من المناصب الرئيسية التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة النظر فيما يثور بشأنها من منازعات .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس ولائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٧/١١/٧ أن البطريرك يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويستمد مركزه القانونى وصنعته من هذا القرار مباشرة أما ما يسبق قرار تعيينه من إجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهى مجرد إجراءات لاختيار من يعين فى المنصب المذكور وما يلى قرار تعيينه من ترشيح أوتنصيب فهو مجرد إجراء لمباشرة عمله كرئيس دينى يماثل فى طبيعته إجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشرتهم لولايتهم القضائية وقد أشار الخط الهمايونى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ إلى هذا الإجراء بنصه على أنه (وحين ينصب البطريرك أو المطران والمرخص والابيسكبوس والحاخام يقتضى ذلك أن يوفوا بالأصول التحليفية تطبيقاً لصورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين) ولذلك يكون غير صحيح ماأبداه المدعى من أن قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ليس إلا عملا توثيقياً من طبيعة عمل الموثق وأنه لايمثل شيئاً بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التى تملك تنصيب البطريرك وعزله هى المجمع المقدس ، فرسامة البطريرك

أو تنصيبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه إجراء يقوم به القائم مقام البطريك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة المشار إليها وليس المجمع المقدس كما أبدى المدعى وهو إجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان .

ومن حيث أن الخط الهمايونى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه (ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول تنصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً لأحكام براءة البطريركية العلية) ولما كانت القوانين واللوائح الأخرى المنظمة لتعيين البطريرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته فى سن معينة كما خلت من النص على نظام لإنهاء ولايته بالطريق التأديبى أو غير التأديبى فإنه يعتبر والحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء ولكن ليس معنى ذلك أن يبقى البطريرك فى منصبه مهما حدثت له من عوارض الحياة كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه من خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضيات منصبه مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطريرك عن منصبه إذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقاً لذلك نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة فى ١٩٥٧/١١/٢ على أنه (إذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أولاى سبب آخر .....) فهذا النص يدل على أن - هناك أسبابا لخلو منصب البطريرك غير الوفاة بعضها قد يكون بإرادة البطريرك نفسه مثل التنحى وبعضها قد يكون بإرادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية ، ولما كان البطريرك على رأس العاملين بمرفق عام هو بطريركية الأقباط الأرثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة إقصائه عن منصبه إذا ارتأت أنه أصبح

غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها مادامت لم تستهدف سوى المصلحة وقرارها بالتنحية يعتبر من - التدابير أو الإجراءات الداخلية فى مجال الإشراف على المرافق العامة واختيار القائمين عليها وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤذى أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الإيذاء فى ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام .

ومن حيث إنه لما كان تعيين المدعى فى منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية على النحو السابق بيانه فإن ، السلطة التى تملك إلغاء هذا القرار بما ينطوى عليه من تنحية هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية مادام القانون لم يعهد بها إلى سلطة أخرى وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانونى الذى ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز إلغاؤه إلا بأداة من ذات الدرجة مالم يوجد نص على خلاف ذلك وقد أخذ القضاء الإدارى بهذا النظر فى كل من مصر وفرنسا ولذا فإن قرار تنحية المدعى يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما أبداه المدعى من أن السلطة الوحيدة التى تملك تنحيته عن منصبه هى المجمع المقدس لأن هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذى يملك تعيين المدعى وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور فى تنحية البطريرك فإنه لا يتعدى حدود الاقتراح للسلطة المختصة قانوناً بالتنحية وهى رئيس الجمهورية الذى يملك مباشرة اختصاصه فى هذا الشأن بالتصدى له مباشرة أو بناء على اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعنية وللأسباب الثلاثة التى أشار إليها المدعى أو لغيرها من الأسباب .

ومن حيث إنه ولئن كان المدعى بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل المجمع المقدس والمجلس الملى العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية

وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التى تمس مصالحهم كأقباط وإبداء رأيه . ومقترحاته وطلباته فى ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات إلا أن المدعى وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فى الرقابة والتوجيه والإشراف والمشاركة فى القرارات والتصرفات التى تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير على أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدى آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم فى مسلكه بطريقة بعيده عن الهجوم أو الإثارة أو قصد التشهير مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعاة التدرج الهرمى فى نظام الدولة الذى يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر فى تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبة بحيث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الانسجام والتوافق بين جميع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها فى خدمة الصالح العام على أحسن وجه .

ومن حيث إن الثابت من أوراق الدعوى ، أن المدعى سواء بنفسه أو بإيعاز منه ، أمر بالتغاضى عن تصرفات أعوانه ومرؤسيه داخل مصر وخارجها وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها أساء تقدير بعض الحوادث الفردية التى وقعت على بعض الأقباط فى مصر وتورط فى مهاجمة السلطات العامة واتهامها بالتقصير فى مواجهة هذه الحوادث وبالتواطؤ فى تدبير حدوثها والتشكيك فى حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجه حق حسبما يبين من رد وزارة العدل على مذكرة المستشار القانونى للبطريركية التى تقدم بها إلى رئيس مجلس الوزراء فى أبريل سنة ١٩٨٠ فقد أوضح هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابة العامة وبعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون إما بطلب الإحالة إلى

محكمة أمن الدولة العليا وإما بالحفظ لعدم وجود جريمة وإما بالحفظ لعدم معرفة الفاعل وإما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وإما بصدور قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك إعمالا لسلطة النيابة العامة وفقاًلأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجنى عليهم وللمضرورين مدنيا حق الطعن فى قرارات النيابة العامة أمام القضاء ، والدولة لم تقصر فى أداء واجبها إزاء هذه الحوادث سواء من ناحية اتخاذ الإجراءات الأمنية لحراسة الكنائس أو من ناحية الإجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيه ومساءلة جنائية أما اتهام الدولة بالتوطؤ فى تدبير الحوادث المشار إليها فضلا عن أنه لم يتم بدليل فى أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعاً بما تنطوى عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته وإلحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصرى تنفر بطبيعتها من التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الإرهاب والعنف أيا كان مصدره وقد سعى المدعى إلى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك فى الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية فى مسائل عامة تهم الشعب المصرى كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود وتمثيل الأقباط فى المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤساء المدن - ووظائف مجالس إدارة شركات القطاع العام وما أطلق عليه اسم عدم الاستيلاء على الأوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين فى الإسلام وغير ذلك من المطالب التى وردت بمذكرة المستشار القانونى للبطريركية السالف الإشارة إليها وغيرها وهى مطالب طائفية تقتضى طبيعتها دراسات وأبحاث واسعة عميقة متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية لتقدير ملاءمتها ومعرفة آثارها - وانعاكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والإدارة فيها فى ضوء أحكام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط

على سلطات الدولة لإجابة هذه المطالب صوراً شتى فقد انتهز المدعى فرصة سفر رئيس الجمهورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتى ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لإجراء مباحثات السلام وبعث إلى الكنائس القبطية فى الخارج بأخبار مبالغ فيها عن حوادث الاعتداءات على بعض الكنائس وبعض المواطنين من الأقباط مصوراً الأمر على أنه اضطهاد وإبادة للأقباط فى مصر وهذه الكنائس وكهنتها يعينهم البطريرك ويعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يستفاد من الإقرار - الصادر من المدعى فى ١٩٨٢/٦/٢ بالنسبة للأب مرقس الاسقيطى راعى كنيسة هيوستن بأمريكا الواردة صورته فى حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ بتنظيم مسيرات احتجاج أمام المقر الذى يقيم فيه الرئيس وأمام مقر الرئاسة الأمريكى تشجب اضطهاد الأقباط فى مصر وتطالب بتقرير حقوق الإنسان للأقباط المصريين وإرسال منشورات إلى أعضاء مجلس الشيوخ - والكونجرس والمجلس العالمى للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط فى مصر وذلك تشهيراً بالحكومة المصرية أمام الرأى العام العالمى واستعدائه عليها وكان المدعى قبل ذلك قد أعلن الصوم الانقطاعى فى ١٩٧٧/١/١ تعبيراً عن رفض قانون الردة كما أوعز إلى جميع الأقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لإرسال برقيات إلى رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة بإضافة فقرة جديدة إلى مشروع تعديل المادة ٢ من الدستور تفيد تطبيق شريعة أهل الكتاب عليهم ومالا يتعارض معها من مبادىء التشريع الإسلامى مع أن المسئولين أوضحوا أن هذه الفقرة لا تضيف جديداً لأن الشريعة الإسلامية تقضى بتطبيق شريعة الأقباط على أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الإيضاحية ستتضمن مايفيد ذلك ورغم ذلك فإن مجلة الكرازة التى تولى المدعى رئاسة تحريرها وهى خاصة بشئون الطائفة تضمنت فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٣ مقالا يقول إن الكل مجمع على رأى واحد هو وجوب أن يشمل النص الفقرة المطلوبة لأننا (لا

نضمن إطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله وتأثيره فى نفوس الناس وتأثيره فى تعديل كثير من القوانين ولا نضمن هل تعود مشكلة الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن إلى شروحات فى مذكرة إيضاحية فقد لا يقرأها أحد وقد ينساها الناس بمضى الزمن) وعندما وقع حادث اعتداء على بعض الطلبة الأقباط فى المدينة الجامعية بالإسكندرية فى ١٨/٣/ ١٩٨٠ فإن المدعى بدلا من تهدئة المشاعر وترك الموضوع للسلطات المختصة لمعالجته فى إطار القوانين واللوائح تغاضى عن قيام بطريركية الأقباط بالإسكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة الإسكندرية أسفر عنه صدور منشور إلى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية التى لا صلة لها بحادث الاعتداء وكانت قمة التصعيد فى الضغوط على سلطات الدولة قيام المدعى بدعوة المجمع المقدس إلى الاجتماع برئاسته يوم ٢٦/٣/ ١٩٨٠ واستصدار قرار منه بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبل التهانى بهذا العيد وقيام أعضاء المجمع المقدس بالاعتكاف فى الأديرة خلال العيد وذلك تعبيراً عما أسموه الآلام التى يعانيها الأقباط وقد ترتبت على هذا القرار أصداء واسعة وخطيرة على المستوى المحلى والعالمى فإلغاء الاحتفال بعيد دينى كبير والاعتكاف فى الدير أثار مشاعر الأقباط فى مصر والخارج واستعدى الرأى العام العالمى على الحكومة المصرية وأضر بسمعة البلاد فى وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية إلى أمريكا لإتمام مباحثات السلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجاً على ما أسموه اضطهاد الأقباط فى مصر ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجال الدين المسيحى ومجلس الكنائس العالمى تناشدهم التدخل لدى الرئيس لرفع الظلم عنهم وإعطائهم حقوق الإنسان التى أقرتها الأمم المتحدة وفى تقرير لوزارة الخارجية عن صدى هذا القرار فى استراليا مودع بحافظة مستندات الحكومة المقدمة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٣ ورد أن قرار المجمع المقدس المشار إليه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسيدنى أذيع فى إذاعة شئون الجاليات قررت

فيه الكنيسة المذكورة أيضا إلغاء الاحتفالات بالعيد وعدم تقبل الزيارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصرى اتصل بسكرتير مجلس الكنيسة فى هذا الشأن فأخبره أن أحدا لا يستطيع تدارك الموقف أو التخفيف منه لأنها أوامر وتعليمات تأتيهم من القاهرة ويسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطاً آخر حدث هو إصدار نشرة على الكنائس تسرد الحوادث التى وقعت فى مصر ومطالبة الإذاعة بعدم إذاعة تهنئته بالعيد والتوجه إلى أجهزة الإعلام الاسترالية لنشر قضيتهم والاستعداد لإصدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيرة شعبية للتعبير عن مشاعرهم إزاء اضطهاد أقباط مصر وليس من شك فى أن هذه التصرفات كلها تنطوى على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لأداء الشعائر الدينية القبطية وامتناع من المدعى عن تأدية مهام منصبه مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بعملها كمرفق عام من مرافق الدولة بل إنها تخرب العلاقات الأخوية الودية الأبدية بين أفراد الشعب المصرى مسلمين وأقباط بما يهدد الأمن والنظام العام فى البلاد ولما كان الباعث على إصدار القرار المطعون فيه هو إخماد الفتنة وتحقيق الصالح العام بتأمين قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وضمان استمرارها فى تأدية هذه المهام بالتعاون مع باقى مرافق الدولة وسلطاتها فى إطار السياسة العامة للبلاد ونظامها العام ولم يقدم المدعى أى دليل كما خلت أوراق الدعوى من أى دليل على انحراف رئيس الجمهورية بسلطته لتحقيق مآرب أخرى بعيدة عن الصالح العام أو لمجازاة المدعى أو الانتقام منه فإن القرار المذكور وقد صدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صحيحة تؤدى إلى تبرير النتيجة التى انتهى إليها باستخلاص سائغ مقبول يكون قراراً سليماً قانونا ويكون طلب إلغائه فيما تضمنه من تنحية المدعى عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديرا بالرفض .

ولا يغير مما تقدم البيان الذى وردت صورته بحافظة مستندات المدعى المقدمة بجلسة ٢٦/١/١٩٨٢ والصادر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملى

العام والمجلس الملى السكندرى وهيئة الأوقاف القبطية وبعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعى بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون يوم ١٥/٤/١٩٨٠ والذى يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج ويذكرون فيه أنهم لا يقبلون اطلاقاً أن يسىء أحد إلى سمعة مصر وخاصة خارج الوطن وأنهم يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الاعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط ويعلنون ثقتهم بالرئيس فى أن يتدارك الموقف بحكمته المعهوده ذلك أن المدعى استمر بعد هذا البيان فى انتهاج الطريق الذى يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وإثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن اعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة فى عددها الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٠ عقب البيان المذكور نشرت أخباراً عن قرار المدعى إلغاء سفره إلى لندن لإجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير وأنه لا يقابل أحدا وعن اعتذاره عن السفر إلى استراليا لحضور اجتماع مجلس الكنائس العالمى الذى سينعقد بملبورن فى أوائل مايو والذى كان سيلقى فيه الكلمة الافتتاحية الأمر الذى ينم عن أن البيان استهدف تهدئة مشاعر الأقباط التى أثارتها تصرفاته . وأيضا تهدئة سلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد أن لمس النتائج الخطيرة التى ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الصادرة بالبلاد والصالح العام .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه تضمن فى مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنه (إذ خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأى سبب آخر فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرئاسته فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسى لاختيار أحد المطارنة قائماً مقام البطريرك ويصدر أمر جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين

والقواعد الكنسية وطبقاً للوائح المعمول بها وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك) والمستفاد من هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يملك تعيين أكثر من مطران واحد ليقوم مقام البطريرك إذا خلا منصبه وهذا المطران الواحد يختاره المجمع المقدس والمجلس الملى العام فى اجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة وبرئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلى الاجتماع خلال السبعة أيام التالية لخلو منصب البطريرك لأنه ليس إلا ميعاداً تنظيمياً لم ترتب اللائحة أى جزاء على مخالفته ولما كان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه قد نص فى مادته الأولى على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبان شنودة بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من أسباب إلى صحة هذا القرار قانونا فإن إلغاء تعيين المدعى يترتب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية يوم ١٩٨١/٩/٣ واتخاذ الإجراءات المحددة فى اللائحة لاختيار وتعيين بطريرك جديد وبناء على ذلك فإنه وقد خالف القرار المطعون فيه أحكام اللائحة المشار إليها والخاصة بتعيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة أنه لا يجوز الخروج على قاعدة بقرار فردى فإن القرار المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالإلغاء .

ومن حيث أن كلا من المدعى والحكومة قد خسر شقا من الدعوة يتعين لذلك إلزامهما بالمصروفات مناصفة بينهما طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً - برفض طلب وقف الدعوى وبرفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى وبعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

ثانياً - بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات وألزمت طرفى الدعوى - بالمصروفات مناصفة بينهما .

سكرتير المحكمة　　　　　　　　رئيس المحكمة

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملى
وممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية
فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملى
وممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية
فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوى من مجلس كهنة الإسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة أعضاء المجلس الملى السكندرى ، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات ، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطى من هيئات التدريس الجامعى والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين فى مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقسية الكبرى .

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا أيضا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥ ، ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب أعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر التى كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال - والأمر الثانى الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قد لايوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة .

عرض المسائل القبطية العامة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعنى أن يكون كل إنسان حرا فى اعتناق العقيدة الدينية التى يؤمن بها وألا يلحقه إيذاء ومعاناة بسبب هذا الإيمان .. غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التى تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدنى ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة ، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى .

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام ، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة فى مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض بالمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحى بالشرك والكفر ، ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام ، وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينّية المسيحية عن طلبات الرغبة فى إشهار الإسلام قبل وقوعه . ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين .

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام ، فإن الجهات الرسمية دأبت على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية التى ولد فيها ، إذ هى تأبى اثبات واقع الحال فى الوثائق والسجلات وفى البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما يتعرض معتنقوا المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى - للمطاردة فى حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية .

وهذه الاتجاهات الخطأ تناقض حرية العقيدة التى أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمى ، والتى نص عليها أيضا على الصعيد القومى دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن (تكفل الدولة حرية العقيدة) وأن لا تمايز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

فضلا عن أن المشرع المصرى نفسه - بمناسبة إصداره قانون المواريث فى سنة ١٩٤٣ - قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها : (وردت مشبعة بالروح الدينية التى ظهر أنها تخالف الدستور) .

كما سبق أن أفتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة (لا يستقيم تطبيقها مع إطلاق الحريات فى العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد) .

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة ، ومن أسس الإيمان المسيحى العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة .

وإنه مما يحز فى نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق ، وتقييد ، وتعقيد بل وإيذاء بالغ فى أحيان كثيرة إلى حد الاعتداء وسفك الدماء - بمناسبة بناء الكنائس لاجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء .

وغنى عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم ، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض ، وإنما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطى من كبيرهم إلى صغيرهم ، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة ، وغير خاف أمر زيادة السكان فى مصر زيادة مضاعفة ، فقد بلغ عدد المسيحيين فى مصر حالياً أكثر من سبعة ملايين نسمة ، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن الكنائس القديمة

- بداهة - لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالى بحجمها الذى كانت عليه منذ خمسين عاماً .

ومع وضوح ذلك للمسئوولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحدود بعدد معين لا تتجاوزه ، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص - حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود - قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهى والمحال العامة . ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة ، وتحت وطأة قرار إدارى صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية فى عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطنى بالظلم والاستبداد ، ولقد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأى ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس ، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية .

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض فى العواصم والمدن ، وفى الكفور والقرى لاعتداءات وأعمال تخريبية ولايذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية . وفى غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التى وقعت خلال السنوات القريبة الماضية ، استشعرنا قصور وسائل الأمن الوقائى الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه . وترتب على تلك الأحداث التى لاتزال تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر فى أنحاء العالم كله .

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب وأثبتته فى تقريرها الذى اعتمده المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل أسف قائمة ، وأحداث الاعتداء التى تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة . وكل هذا يجرى على أرض مصرنا الطيبة التى قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا .

(٣) تطبيق الشرع الإسلامى

واضح أن فى مصر الآن تيار جارف ينادى باعتبار الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق فى البلاد . ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأى سواء فى المجال الرسمى أو المجال الشعبى ، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام - على العقيدة الدينية بأن احكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية التشريع الإلهى .

فليست المسألة فى نظر جماعة هذا الرأى - مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامى . فقد سبق للمشرع المصرى الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية ، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنينات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصرى .

وإنما المسألة المطروحة حاليا هى أن تؤخذ أحكام شرعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا ، وذلك تأسيسا على اعتبارها الدينى العقائدى الخالص أى اعتبار القرآن والسنة .

وليس هذا الرأى بجديد . فإننا نستطيع أن نتتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبى (وكان حيئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسن البنا) .

إذ قال : (إن لى رأيا معينا فى المسألة برمتها وليس فى القانون المدنى فقط ، وهذا الرأى بمشابة اعتقاد لدى لا يتغير وأرجو أن القى الله عليه ... اعتقادى أن التشريع فى بلادنا كلها وفى حياتنا جميعا يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن وإذا قلت القرآن ، فإنى أعنى كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأن طاعته من طاعة الله ...) (جلسة لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨) .

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت فى سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة أخرى سنة ١٩٧٦ - وأنها قائمة على الأساس الدينى الخالص ، فيترتب على ذلك حتما استبعاد المواطنين الأقباط من تصور تطبيق شريعة الإسلام عليهم بذلك المفهوم والاقتناع العقائدى الإسلامى .

فالعقيدة هنا تتوفر (أو يفترض توفرها) فيمن يدينون بالإسلام ، دون غيرهم من أبناء المذاهب والديانات الأخرى فى مصر .

ومن ثم أعلن - وبحق - سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل فى حديث صحفى نشرته جريدة الأخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة فى مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الإسلامية كما ينادى بها أصحاب ذلك الرأى لن تطبق على المسيحيين فى مصر .

وغنى عن البيان أنه ما دام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة فى القرآن ، وسنة نبى الإسلام ، وبهذه المثابة الدينية الخالصة ، فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا من كان له الإسلام دينا . إذ أنه يعتنق القرآن شريعة إلهية بإيمانه ، والحديث مثيله لأنه يؤمن أيضا أن طاعة النبى من طاعة الله كما قال الأستاذ الهضيبى فيما سلف ذكره .

ومن ثم لا يستغرب أحد - سواء على الصعيد العربى أو حتى على الصعيد العالمى - أن تكون شريعة الإسلام الدينية المطبقة بإطلاق فى المملكة العربية السعودية ، ذلك لأن جميع رعاياها - بغير استثناء - يدينون بالإسلام . فيتفق مع إيمان كافة المواطنين هناك أن يجرى عليهم حكم القرآن والسنة النابعين من صميم ضميرهم الدينى وعقيدتهم الإسلامية .

أما فى مصر حيث يوجد أكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحى (وكذلك فى أية دولة عربية تضم مواطنين مختلفى الديانة) فإن القول بتعميم تطبيق الشرع الإسلامى أى أحكام القرآن والسنة على سائر المواطنين مؤداه فى واقع الأمر إلزام

غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الإسلام مما يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان وأولى حريات المواطن المصرى فى الدستور الدائم وهى حرية العقيدة . بل وتأبى هذا تعاليم الإسلام ذاته حيث (لا إكراه فى الدين) .

ولقد استلهم الميثاق الوطنى للأمة هذه المباديء الأساسية حين سجل :

(أن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة ... إن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ... والإيمان بغير الحرية هو التعصب والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان) .

(٤) حماية الأسرة والزواج المسيحى

زواج الأقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ، وهو سر من أسرار الكنيسة المقدسة ، وفى هذا المجال يختلف الزواج المسيحى عن النظرة إلى الزواج فى شرائع أخرى تعتبره مجرد عقد مدنى ونظام قانونى يتدرج ضمن دائرة المعاملات فيتم بالتراضى ، وينحل بالتراضى أو بالإرادة المنفردة وبحكم القاضى .

والصبغة الدينية التى يصطبغ بها زواج الأقباط لا تتعارض مع النظام فى المجتمع المصرى - إن دستور مصر قد نص على أن (الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية) فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها إذن هو دينها المسيحى الذى أرسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد أن (يكون الاثنان جسدا واحدا ... وما جمعه الله لا يفرقه إنسان) .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس الملية بنظر مسائل الأحوال الشخصية أن نص على تطبيق الشريعة الإسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أى من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء . وترتب على هذا أن صارت للزوج المسيحى فى تلك الحالة سلطة تطليق

زوجته بكلمته . أما لو اعتنق أى الزوجين ديانة الإسلام ، وفى أى وقت من الأوقات ولو فى آخر مرحلة من مراحل التقاضى ، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء .

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام .كما ينطوى على افتئات صارخ من جانب طرف واحد علي حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعاً ، مما يجافى أبسط مبادىء العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقا وعقلا فى أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان فى الملة أو الطائفة تستبعد شريعتهما المسيحية نهائياً ، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانة لا يدينان بها على الإطلاق .

فضلا عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذى نجم عن ثغرة فى تشريع متعجل غامض إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة ، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لاحد .

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين فى الوطن الواحد مبدأ أساسى تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن ، وقد أكده الدستور المصرى بأن المواطنين لدى القانون سواء (وهم متساوون فى الحقوق والوجبات العامة) . كما أكد مسئولية الدولة فى هذا الصدد بالنص صراحة على أن (تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين) .

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر فى أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به . وقد رفض القبط على مر الأجيال وفى أشد عصور الاستعمار الأجنبى إغراء أن يتمتعوا بأى استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفى جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية

واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص ، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين .

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ، وكتبت أسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كات الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر ، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيراً في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات .

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية ، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية . لما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو - المبادىء الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقوانين الاصلاح الزراعي ، إذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الإنتاج .

أما اذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لاتحتمل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية .

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية

ومؤسسات وشركات القطاع العام - إحصاءاتها الوظيفية القيادية فى فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص أعداد ونوعيات الترقيات ، فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط فى هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم فى السلم الوظيفى .

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط لا يكادون ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم فى آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفى ، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم فى خطوتهم الأخيرة إلى المعاش .

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذى أكله آباؤهم . ولا يخفى أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل استنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو أحوج ما يكون إليها فى العصر الحاضر .

(٦) تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التى تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها . وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام - ولا يزال - باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة فى قضاياها المصيرية ، وفى سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الأمة فى الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية . كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أى تمييز بينهم دينيا أو مذهبياً .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذى تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ ، ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا فى بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة فى التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط فى هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا فى حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما فى التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ماهو أقرب إلى العدم ، ففى مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة . أما فى مجلس الشعب المنتخب فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق فى الانتخابات . وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم فى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن فى جميع أنحاء القطر المصرى .

وتلك ظاهرة غير طبيعية فى تاريخ مصر القومى ، وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكى نصل إلى معرفة التيارات والدواعى التى أدت إلى ذلك ، وخافيها أكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن .

الكلمة الأولى :

إنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في التمثيل النيابى ضئيلة بهذا المقدار فى عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم فى انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال نصف قرن من الزمان وإعجاب

المحافل الدولية فى العالم أجمع كواقع حقيقى لاتحاد عنصرى الأمة .

الكلمة الثانية :

إنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق ، بملاحظة أن عدد الأقباط فى مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين .

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع ، وإن كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافا عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت ، وخيانة الوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة فى داخل الدولة . وأخطرما فى مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة فى خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب فى النهاية الحرج الشديد للمسؤلين والقادة .

قرارات المؤتمر

أولاً : حرية العقيدة .

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التى تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام .

ثانياً : حرية العبادة .

نطالب بالغاء القيود العتيقة والقرار الإدارى السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس . كما نناشد أجهزة الأمن فى الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية فى الكنائس ، وبخاصة فى القرى ، سواء فى نطاق الأمن الوقائى أو فى نطاق ضبط وإدانة العدوان والايذاء .

ثالثاً :

تطبيق الشرع الإسلامى فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الأصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر ، كما ونعتبر أن أى محاولة فى هذا الشأن للإلزام الجبرى تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوى على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان فى حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الأحوال الشخصية .

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعى اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذى انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان .

خامساً : عدم تكافؤ الفرص .

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصى الحقائق فى الشكاوى بخصوص عدم المساواة فى التعيينات والترقيات فى الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذى حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التى تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادساً : تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية .

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذى يكفل تحقيق تمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزياً ، وليكون متفقا مع الإحصاء

الواقعى للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة .

سابعاً : الاتجاهات الدينية المتطرفة .

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة فى الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقى العلم خالصا كما هو الحال فى كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

ثامناً : حرية النشر .

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التى تتضمن التعريض بالدين المسيحى وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية فى مراحل التعليم المختلفة وفى الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية فى تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامى .

(٨) حرية النشر

فى الوقت الذى اشتدت فيه ضرواة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحى بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر كحظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحى ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصرى حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهى المرحلة التى كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادى الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامى .

التوصيات التنفيذية

وفى ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر ، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية ، وتوطيد الألفة واتحاد عنصرى الأمة ، وابتغاء صالح مصر أولاً وآخراً ، صالح مصر دائماً أبدا ، صالح مصر جهادا ومجدا .

نوصى بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع ، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس - بما يأتى :

١- المناداة بصوم انقطاعى فى الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكى ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد ، تتميما للوعد الإلهى الصادق (مبارك شعب مصر) .

٢- رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنوده الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية فى مصر ، لاتخاذ مايراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣- تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكى والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطى بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى الدولة .

٤- اعتبار المؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم فى مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .

ولربنا المجد دائما أبديا آمين .....

التقرير المزعوم

هذا هو نص التقرير المزعوم والمنسوب للكنيسة القبطية والذى انتشر انتشاراً كبيرا فى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ونحن نرى أنه تقرير مزعوم وأن الكنيسة القبطية بريئة منه ، وأن الذين روجوه هم عناصر خارجية تريد الإيقاع بين المسلمين والمسيحين فى هذا الوطن ، وقد نقلنا هذا النص عن كتاب قذائف الحق للشيخ محمد الغزالى ... يقول التقرير المزعوم) .

(بسم الله الرحمن الرحيم (نقدم لسيادتكم هذا التقرير لأهم مادار فى الاجتماع بعد أداء الصلاة والتراتيل :

(طلب البابا شنودة من عامة الحاضرين الانصراف ، ولم يمكث معه سوى رجال الدين وبعض أثريائهم بالإسكندرية وبدأ كلمته قائلاً : إن كل شىء على مايرام ويجرى حسب الخطة الموضوعة لكل جانب من جوانب العمل على حدة فى إطار الهدف الموحد ، ثم تحدث فى عدد من الموضوعات على النحو التالى :

أولاً : عدد شعب الكنيسة .

صرح لهم أن مصادرهم فى إدارة التعبئة والإحصاء أبلغتهم أن عددالمسيحيين فى مصر يقارب الثمانية مليون (٨ مليون نسمة) وعلى شعب الكنيسة أن يعلم ذلك جيدا كما يجب عليه أن ينشر ذلك ويؤكده بين المسلمين إذ سيكون ذلك سندنا فى المطالب التى سنتقدم بها إلى الحكومة التى سنذكرها لكم اليوم .

(والتخطيط العام الذى تم الاتفاق عليه بالإجماع والتى صدرت بشأنه التعليمات الخاصة لتنفيذه وضع على أساس بلوغ شعب الكنيسة إلى نصف الشعب المصرى بحيث يتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد المسلمين لأول مرة منذ ١٣ قرنا أى منذ (الاستعمار العربى والغزو الإسلامى لبلادنا) على حد قوله ، والمدة المحددة وفقا للتخطيط الموضوع للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة تتراوح بين ١٢ ، ١٥ سنة من الآن .

(ولذلك فإن الكنيسة تحرم تحريما باتا تحديد النسل أو تنظيمه ، وتعد كل من يفعل ذلك خارجا عن تعليمات الكنيسة ومطرودا من رحمة الرب وقاتلا لشعب الكنيسة ومضيعا لمجده ، وذلك باستثناء الحالات التى يقرر فيها الطب والكنيسة خطر الحمل والولادة على حياة المرأة ، وقد اتخذت الكنيسة عدة قرارات لتحقيق الخطة القاضية بزيادة عددهم .

١- تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين شعب الكنيسة .

٢- تشجيع تحديد النسل وتنظيمه بين المسلمين (خاصة وأن أكثر من ٦٥٪ (!) من الأطباء والقائمين على الخدمات الصحية هم من شعب الكنيسة) .

٣- تشجيع الإكثار من شعبنا ووضع حوافز ومساعدات مادية ومعنوية للأسر الفقيرة من شعبنا .

٤- التنبيه على العاملين بالخدمات الصحية على المستويين الحكومى وغير الحكومى كى يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا ، وبذل العناية والجهد الوافرين ، وذلك من شأنه تقليل نسبة الوفيات بين شعبنا (على أن نفعل عكس ذلك مع المسلمين) .

٥- تشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه ، وذلك بتخفيف رسوم فتح الكنائس ورسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية .

٦- تحرم الكنيسة تحريما تاما على أصحاب العمارات والمساكن المسيحيين تأجير أى مسكن أو شقة أو محل تجارى للمسلمين ، وتعتبر من يفعل ذلك من الآن فصاعدا مطروداً من رحمة الرب ورعاية الكنيسة ، كما يجب العمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من العمارات والبيوت المملوكة لشعب الكنيسة ، وإذا نفذنا هذه السياسة بقدر ما يسعنا الجهد فسنشجع ونسهل الزواج بين شبابنا المسيحى ، كما سنصعبه ونضيق فرصه بين شباب المسلمين مما سيكون له أثر فعال فى الوصول إلى الهدف ، وليس بخاف أن الغرض من هذه القرارات هو انخفاض

معدل الزيادة بين المسلمين وارتفاع هذا المعدل بين شعبنا المسيحى .

ثانياً : اقتصاد شعب الكنيسة :

قال شنودة : إن المال يأتينا بقدر ما نطلب وأكثر مما نطلب ، وذلك من مصادر ثلاثة : أمريكا ، الحبشة ، الفاتيكان ، ولكن ينبغى أن يكون الاعتماد الأول فى تخطيطنا الاقتصادى على مالنا الخاص الذى نجمعه من الداخل ، وعلى التعاون على فعل الخير بين أفراد شعب الكنيسة كذلك يجب الاهتمام أكثر بشراء الأرض ، وتنفيذ نظام القروض والمساعدات لمن يقومون بذلك لمعاونتهم على البناء ، وقد ثبت من واقع الإحصاءات الرسمية أن أكثر من ٦٠٪ من تجارة مصر الداخلية هى بأيدى المسيحيين ، وعلينا أن نعمل على زيادة هذه النسبة .

(وتخطيطنا الاقتصادى للمستقبل يستهدف إفقار المسلمين ونزع الثروة من أيديهم ما أمكن ، بالقدر الذى يعمل فيه هذا التخطيط على إثراء شعبنا ، كما يلزمنا مداومة تذكير شعبنا والتنبيه عليه تنبيها مشددا من حين لآخر بأن يقاطع المسلمين اقتصاديا وأن يمتنع عن التعامل المادى معهم امتناعا مطلقا إلا فى الحالات التى يتعذر فيها ذلك - ويعنى ذلك مقاطعة :

المحامين - المحاسبين - المدرسين - الأطباء - الصيادلة - العيادات - المستشفيات الخاصة - المحلات التجارية الكبيرة والصغيرة - الجمعيات الاستهلاكية أيضاً (!) وذلك مادام ممكنا لهم التعامل مع إخوانهم من شعب الكنيسة ، كما يجب أن ينبهوا دوما إلى مقاطعة صناع المسلمين وحرفييهم والاستعاضة عنهم بالصناع والحرفيين النصارى ، ولو كلفهم ذلك الانتقال والجهد والمشقة) .

ثم قال البابا شنوده : إن هذا لأمر بالغ الأهمية لتخطيطنا العام فى المدى القريب والبعيد .

ثالثاً : تعليم شعب الكنيسة .

قال البابا شنودة : إنه يجب فيما يتعلق بالتعليم العام للشعب المسيحى الاستمرار فى السياسة التعليمية المتبعة حاليا مع مضاعفة الجهد فى ذلك خاصة وإن بعض المساجد شرعت تقوم بمهام تعليمية كالتى تقوم بها فى كنائسنا ، الأمر الذى سيجعل مضاعفة الجهد المبذول حاليا أمرا حتميا حتى تستمر النسبة التى يمكن الظفر بها من مقاعد الجامعة وخاصة الكليات العملية ، ثم قال : إنى إذ أهنىء شعب الكنيسة خاصة المدرسين منهم على هذا الجهد وتلك النتائج إذ وصلت نسبتنا فى بعض الوظائف الهامة والخطيرة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها إلى أكثر من ٦٠٪ (!!) إنى إذ أهنئهم أدعو لهم يسوع المسيح الرب المخلص أن يمنحهم بركاته وتوفيقه حتى يواصلوا الجهد لزيادة هذه النسبة فى المستقبل القريب .

رابعاً : التبشير .

قال البابا شنودة : كذلك فإنه يجب مضاعفة الجهود التبشيرية الحالية إذ أن الخطة التبشيرية التى وضعت بنيت على أساس هدف اتفق عليه للمرحلة القادمة وهو زحزحة أكبر عدد ممكن من المسلمين عن دينهم والتمسك به ، على ألا يكون من الضرورى اعتناقهم المسيحية ، فإن الهدف هو زعزعة الدين فى نفوسهم ، وتشكيك الجموع الغفيرة منهم فى كتابهم وصدق محمد ، ومن ثم يجب عمل كل الطرق واستغلال كل الامكانيات الكنسية للتشكيك فى القرآن وإثبات بطلانه وتكذيب محمد .

(وإذا أفلحنا فى تنفيذ هذا المخطط التبشيرى فى المرحلة المقبلة فإننا نكون قد نجحنا فى إزاحة هذه الفئات من طريقنا ، وإن لم تكن هذه الفئات مستقبلا معنا فلن تكون علينا) .

(غير أنه ينبغى أن يراعى فى تنفيذ هذا المخطط التبشيرى أن يتم بطريقة هادئة لبقة وذكية حتى لا يكون ذلك سببا فى إثارة حفيظة المسلمين أو يقظتهم) .

(وإن الخطأ الذى وقع منا فى المحاولات التبشيرية الأخيرة - التى نجح مبشرونا فيها فى هداية عدد من المسلمين إلى الإيمان والخلاص على يد الرب يسوع المخلص (!) - هو تسرب أنباء هذا النجاح إلى المسلمين لأن ذلك من شأنه تنبيه المسلمين وإيقاظهم من غفلتهم ، وهذا أمر ثابت فى تاريخهم الطويل معنا ، وليس هو بالأمر الهين ، ومن شأن هذه اليقظة أن تفسد علينا مخططاتنا المدروسة ، وتؤخر ثمارها وتضيع جهودنا ، ولذا فقد أصدرت التعليمات الخاصة بهذا الأمر وسننشرها فى كل الكنائس لكى يتصرف جميع شعبنا مع المسلمين بطريقة ودية تمتص غضبهم وتقنعهم بكذب هذه الأنباء ، كما سبق التنبيه على رعاة الكنائس والآباء والقساوسة بمشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينية وتهنئتهم بأعيادهم وإظهار المودة والمحبة لهم .

(وعلى شعب الكنيسة فى المصالح والوزارات والمؤسسات إظهار هذه الروح لمن يخالطونهم من المسلمين ...) ثم قال بالحرف الواحد :

(إننا يجب أن ننتهز ما هم فيه من نكسة ومحنة لأن ذلك فى صالحنا ، ولن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أى تقدم نحو هدفنا إذا انتهت المشكلة مع إسرائيل سواء بالسلم أو بالحرب) ثم هاجم من أسماهم بضعاف القلوب الذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مجد شعب الرب والكنيسة وعلى تحقيق الهدف الذى يعمل له الشعب منذ عهد بعيد ، وقال إنه لم يلتفت إلى هلعهم ، وأصر على أنه سيتقدم إلى الحكومة رسميا بالمطالب الواردة بعد حيث إنه إذا لم يكسب فى هذه المرحلة مكاسب على المستوى الرسمى فربما لا يستطيع إحراز أى تقدم بعد ذلك .

ثم قال بالحرف الواحد : (وليعلم الجميع خاصة ضعاف القلوب أن القوى الكبرى فى العالم تقف وراءنا ولسنا نعمل وحدنا ، ولابد من أن نحقق الهدف ، لكن العامل الأول والخطير فى الوصول إلى مانريد هو وحدة شعب الكنيسة وتماسكه وترابطه ... ولكن إذا تبددت هذه الوحدة وذلك التماسك فلن تكون هناك قوة ما على وجه الأرض مهما عظم شأنها تستطيع مساعدتنا) .

ثم قال : ولن أنسى موقف هؤلاء الذين يريدون تفتيت وحدة شعب الكنيسة ، وعليهم أن يبادروا فورا بالتوبة وطلب الغفران والصفح ، وألا يعودوا لمخالفتنا ومناقشة تشريعاتنا وأوامرنا ، والرب يغفر لهم (وهو يشير بذلك إلى خلاف وقع بين بعض المسئولين منهم ، إذ كان البعض يرى التريث وتأجيل تقديم المطالب المزعومة إلى الحكومة) .

ثم عدد البابا شنودة المطالب التى صرح بأنه سوف يقدمها رسميا إلى الحكومة :

١- أن يصبح مركز البابا الرسمى فى البروتوكول السياسى بعد رئيس الجمهورية وقبل رئيس الوزراء .

٢- أن تخصص لهم ٨ وزارات (أى يكون وزراؤها نصارى) .

٣- أن تخصص لهم ربع القيادات العليا فى الجيش والبوليس .

٤- أن تخصص لهم ربع المراكز القيادية المدنية ، كرؤساء مجالس المؤسسات والشركات والمحافظين ووكلاء الوزارات والمديرين العامين ورؤساء مجالس المدن .

٥- أن يستشار البابا عند شغل هذه النسبة فى الوزارات والمراكز العسكرية والمدنية ، ويكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها .

٦- أن يسمح لهم بإنشاء جامعة خاصة بهم ، وقد وضعت الكنيسة بالفعل تخطيط هذه الجامعة وهى تضم : المعاهد اللاهوتية الكليات العملية والنظرية وتمول من مالهم الخاص .

٧- يسمح لهم بإقامة إذاعة خاصة من مالهم الخاص .

ثم ختم حديثه بأن بشر الحاضرين ، وطلب إليهم نقل هذه البشرى لشعب الكنيسة بأن أملهم الأكبر فى عودة البلاد والأراضى إلى أصحابها من (الغزاة المسلمين) قد بات وشيكا ، وليس فى ذلك أدنى غرابة - فى زعمه - وضرب لهم مثلا

بإسبانيا النصرانية التى ظلت بأيدى (المستعمرين المسلمين) قرابة ثمانية قرون (٨٠٠ سنة) ، ثم استردها أصحابها النصارى ، ثم قال :

" وفى التاريخ المعاصر عادت أكثر من بلد إلى أهلها بعد أن طردوا منها منذ قرون طويلة جدا (واضح أن شنوده يقصد إسرائيل) ، وفى ختام الاجتماع أنهى حديثه ببعض الأدعية الدينية للمسيح الرب الذى يحميهم ويبارك خطواتهم " .

تعليق الشيخ محمد الغزالى

بين يدى هذا التقرير المثير لابد من كلمة ، إن الوحدة الوطنية الرائعة بين مسلمى مصر وأقباطها يجب أن تبقى وأن تصان ، وهى مفخرة تاريخية ، ودليل جيد على ما تسديه السماحة من بر وقسط .

ونحن ندرك أن الصليبية تغص بهذا المظهر الطيب وتريد القضاء عليه ، وليس بمستغرب أن تفلح فى إفساد بعض النفوس وفى رفعها إلى تعكير الصفو ...

وعلينا - والحالة هذه - أن نرأب كل صدع ، ونطفىء كل فتنة ، لكن ليس على حساب الإسلام والمسلمين ، وليس كذلك على حساب الجمهور الطيب من المواطنين الأقباط .

وقد كنت أريد أن أتجاهل ما يصنع الأخ العزيز (شنودة) الرئيس الدينى لإخواننا الأقباط غير أنى وجدت عددا من توجيهاته قد أخذ طريقه إلى الحياة العملية .

- فقد قاطع الأقباط مكاتب تنظيم الأسرة تقريباً .
- ونفذوا بحزم خطة تكثير عددهم فى الوقت الذى تنفذ فيه بقوة وحماسة سياسة تقليل المسلمين .

وأعتقد أن الأقباط الآن يناهزون ثلاثة ملايين أى أنهم زادوا فى الفترة الأخيرة بنسبة ما بين ٤٠٪ ، ٥٠٪ ! !

- ثم إن الأديرة تحولت إلى مراكز تخطيط وتدريب - خصوصا أديرة وادى النطرون التى يذهب إليها بابا الأقباط ولفيف من أعوانه المقربين ، والتى يستقدم

إليها الشباب القبطى من أقاصى البلاد لقضاء فترات معينة وتلقى توجيهات مريبة

• وفى سبيل إضفاء الطابع النصرانى على التراب المصرى ، استغل الأخ العزيز (شنوده) ورطة البلاد فى نزاعها مع اليهود والاستعمار العالمى لبناء كنائس كثيرة لا يحتاج العابدون إليها - لوجود مايغنى عنها - فماذا حدث ؟

لقد صدر خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٣ خمسون مرسوما جمهوريا بإنشاء ٥٠ كنيسة ، يعلم الله أن أغلبها بنى للمباهاة وإظهار السطوة وإثبات الهيمنة فى مصر .

وقد تكون الدولة محرجة عندما أذنت بهذا العدد الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر ...

لكننا نعرف المسئولين أن الأخ العزيز (شنودة) ! لن يرضى لأنه فى خطابه كشف عن نيته ، وهى نية تسىء إلى الأقباط والمسلمين جميعاً ....

وقد نفى رئيس لجنة (تقصى الحقائق) أن يكون هذا الخطاب صادرا عن رئيس الأقباط .

ولما كان رئيس اللجنة ذا ميول (شيوعية) وتهجمه على الشرع الإسلامى معروف ، فإن هذا النفى لا وزن له ، ثم إنه ليس المتحدث الرسمى باسم الكنيسة المصرية ...

ومبلغ علمى أن الخطاب مسجل بصوت البابا نفسه ومحفوظ ويوجد الآن من يحاول تنفيذه كله .

ونحن نناشد الأقباط العقلاء أن يتريثوا وأن يأخذوا على أيدى سفهائهم وأن يبقوا بلادنا عامرة بالتسامح والوئام كما كان ذلك ديدنها من قرون طوال ...

وإذا كانت قاعدة (لنا ما لكم وعلينا ما عليكم) لا تقنع فكثروا بعض ما لكم وقللوا بعض ما عليكم شيئا ما ، شيئا معقولا ، شيئا يسهل التجاوز عنه والتماس المعاذير له ! !

أمـــا أن يحلم البــــعض بإزالتنـا من بلدنـا ، ويضـع لذلك خطة طويلة المدى فذلك مالا يطاق ، وما نرجـو عقلاء الأقبـاط أن يكفونا مؤونتـه ، ونحن على أتم استعداد لأن ننسى ... وننسى ....

ودعونا نرى نموذجاً من المنشورات التى كان يرسلها البعض إلى علماء الإسلام والصحفيين والكتاب المسلمين وقد نشره الأستاذ جلال كشك فى كتابه ألا فى الفتنة سقطوا وكانت هذه المنشورات تستهدف استفزاز المسلمين لإحداث رد فعل يؤدى إلى الفتنة الطائفية ولولا وعى المسلمين لاندلعت فتنة كبرى على أثر مثل هذه المنشورات الاستفزازية :

مقدمة : لقد درسنا القرآن على أعلام مفسريه ، وبحثنا فى الإسلام على أعلام مؤرخيه ومتكلميه ، وتعمقنا فى فهم السنة المحمدية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة ....

الأمر الذى فرض علينا أن نقرأ كتبا كثيرة من الكتب الإسلامية ، وكتب التراث الإسلامى الطاهر .. وكلها تأليف كبار الأئمة والعلماء المسلمين : القدامى منهم والمحدثون ... الأحياء والأموات ... كما قرأنا كتب بعض الأدباء وقادة الرأى المثقفين من المسلمين . وأخيراً ، قرأنا مؤلفات بعض المسيحيين الغيورين الذين تعمقوا فى دراسة الإسلام : دينا ، وتفسيرا ، وتاريخا ، وتشريعا .. إلخ .

وفى الصفحات التالية ، قارئنا العزيز ، سنسرد غيضا من فيض معلوماتنا الصحيحة عن دين الإسلام الحنيف .

هيا بنا - قارئنا العزيز - ندخل بستان الإسلام الحنيف ، ونتفيأ روائحه العطرة ، ونتمتع بتعاليم شريعته السمحة .

١- جوهر التشريع القرآنى :

إن جوهر التشريع القرآنى الإسلامى هو استنباط شريعة وسط للأمة الوسط دون سواها . ودليلنا على ذلك أن القرآن أسس الإسلام : أمة وسطا بين الموسوية

والنصرانية . وفسر البخاري عن ابن عباس (الأمة) بالدين .

فيكون تشريع القرآن تشريع وسط بين تشريع التوراة وتشريع الإنجيل . وهذا الهدف العام فى تشريع القرآن يحدد إعجازه ويحده .

وانتهى القرآن فى سورة المائدة : ٥:٤٤-٥٢ إلى تخصيص شريعة القرآن بأمة محمد : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) .

وتفسير ابن عباس لهذه الآية هو : (الشرعة : الدين ، والمنهاج : الطريق) . (من كتاب الاتقان ١٢٢:١) . كما جاء فى الإتقان (١: ٢٨) عن عائشة أنها قالت : (آخر سورة نزلت المائدة ، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه) .

وبما أن سورة المائدة هى آخر السور نزولا (أوما قبل الأخيرة) فهذا التشريع الأخير : فى اختصاص أمة القرآن بشريعتها ، واختصاص أمة التوراة بشريعتها ، واختصاص أمة الإنجيل بشريعتها ، هذا الإعلان التشريعى الأخير فى نزول القرآن لم ينسخ ، وهو يكذب فرية من افترى على القرآن بأنه نسخ التوراة والإنجيل فى شريعتيهما .

ليس ذلك فحسب ، بل إن القرآن نفسه يقول فى آخر عهده وأمره : (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ، إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور ... ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (سورة المائدة : ٥:٤٢-٤٤) .

ويقول : (وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم (مصدقا لما بين يديه من التوراة) وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ، وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) . (سورة المائدة ٥:٤٦ ، ٤٧) ، ويقول : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه من الكتاب (الكتاب المقدس) ومهيمنا عليه : فاحكم بينهم بما أنزل الله (عليهم - بقرينة ما قبله وهو قوله : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه) : لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) .

هذا هو تعليم القرآن الأخير ، فلم يأت بعده ما يعدله ...

هذا هو تشريع القرآن الأخير ، ولم يأت بعده ما ينسخه ...

فتشريع القرآن خاص : (بالأمة الوسط) ولا يفرض على أهل الكتاب . إن شريعة القرآن لم تنسخ شريعتى التوراة والإنجيل ، بل صدقتهما وفرضتهما على أصحابها (وفقا لآيات سورة المائدة السابقة) ، بل وأمرت النبى محمد وأتباعه (حتى اليوم) أن يحترموهما ويحكموا بهما إذا احتكم إليهم أهل الكتاب : هذا هو منطوق سورة المائدة المنطقى .

٢- هل التشريع وجه من وجوه الاعجاز فى القرآن :

إلى اليوم أجمعت كتب (علوم القرآن) أن اعجازه فى بيانه .

وقد يذكر المسلمون إعجازه فى الغيبيات ، ثم فى الكونيات . ولكن لم يذكر أحد أن اعجاز القرآن هو أيضا فى تشريعه . والشاهد العدل هو كتاب (الإتقان) للسيوطى الذى يذكر جميع وجوه الإعجاز سوى الإعجاز فى التشريع ، ولا غرو فى ذلك ، فإن آيات الأحكام فيه ما بين المائة والخمسين آية والخمسمائة . وهذه الأحكام يسيطر عليها ميزة النسخ (سورة البقرة : ٢: ١٠٦) التى يقول عنها السيوطى : (إنها - ميزة النسخ - مما اختص الله بها هذه الأمة) ، أى الإسلام .

والإعجاز فى التشريع ، والنسخ فيه ضدان لا يجتمعان .

ويريد أستاذ الشريعة السابق بكلية الحقوق ، والمرحوم محمد أبو زهرة ، أن يرى إعجازا فى التشريع القرآنى حيث لم يره سواه من المسلمين ، وأن يرى أكبر معجزة للقرآن فى شريعته ، حيث لا يرى غيره سوى عبقرية تشريعية بالنسبة للبيئة الجاهلية التى نزل فيها : (تشريعا وسطا . قال أبو زهرة :) ولكن وجها آخر (من الإعجاز) لم يبينه العلماء بإطناب ، ونعتقد أنه أقوى دلالة فى خطاب الناس أجمعين من كل ما ذكر (من الإعجاز البيانى والغيبى والعلمى) وهو شريعة القرآن وقد أشار إلى ذلك الوجه ، إشارة عابرة القرطبى . فقال فى كتابه (أحكام

القرآن فى وجوه إعجاز القرآن) : (ومنها ما تضمنه القرآن من العلم الذى هو قوام الأنام فى الحلال والحرام ، وسائر الأحكام) . هذا كلام القرطبى ، وهو يشير إلى أن شريعة القرآن وما اشتملت عليه من أحكام منظمة للأسرة ، والتعامل الإنسانى ، هى وجه من وجوه الإعجاز (ثم يقارن بين الشريعة القرآنية والقانون الرومانى الجستنيانى فى بعض الأحكام ويستنتج) ، ولذلك نقول : إن شريعة القرآن هى أقوى وجوه إعجاز القرآن ، وهى القائمة الدالة على الاعجاز إلى يوم القيامة ، وهى قائمة إلى اليوم حجة على العربى والأعجمى ، لا يفترق فى قبولها من يعرف لسان القرآن عمن لا يعرفه ، فهى شفاء لأدواء المجتمع فى كل العصور والأزمان) (من كتاب) مصادر الفقه الإسلامى ، تأليف (أبو زهرة الصادر بالقاهرة سنة ١٩٥٦ : ص ٢٤ ، ٣٢) .

وقد نسى ، المرحوم أبوزهرة التطور الذى طرأ على القرآن فى اتخاذ السنة مصدرا آخر للتشريع الإسلامى ، ومع ما بين أهل السنة وأهل الشيعة من خلاف فى ذلك ، ومن رد الحديث جملة وتفصيلا . إذ إنهم يقولون : لو كانت السنة مصدرا للتشريع مع القرآن لكان النبى محمد أمر بجمع الحديث ، كما أمر بجمع الكتاب .

ولما كان مقررا فى الفقه الإسلامى أن السنة قد تنسخ القرآن ، كان التشريع الذى يفتقر فى بيانه إلى السنة ليس بالتشريع المعجز فى ذاته .

ثم ظهر للجماعة - أى المسلمين - أن القرآن والسنة لا يكفيان مصدرين للتشريع فى تطور الأمة الإسلامية الصاعد ، فكان : أخذ الرأى بطريق الاستشارة مصدرا جديدا ظهر العمل به بعد وفاة الرسول فيما لا نص فيه من الكتاب أو السنة ، أو فيما فيه نص محتمل .

وتشريع يفتقر بعد الكتاب - كتاب الله ، كما يزعمون - والسنة إلى الرأى والإجماع كمصدر ثالث لتشريعه ، ليس بالتشريع المعجز فى ذاته ، الشامل الكامل والجامع المانع .

ويعترف المسلمون ، كما سبق القول أن سنة النبى محمداً تنسخ القرآن ، وقد نسى المسلمون - أو تناسوا - أن نسخ شريعة القرآن بسنة الرسول محمد ، أو بإجماع الجماعة ، هو خيانة لكلام الله وجناية عليه ، وفيه إشعار بتقصير التنزيل من رب العالمين .

إن إيمان المسلمين بأن سنة محمد تنسخ القرآن ، وبالضرورة تنسخ شريعة الاسلام ، تصبح هذه الشريعة منقوضة ومنسوخة وملغية ، ويصبح العمل بأحكام إله القرآن وحدوده باطلة .

ونحن نعلم - من كتب الفقهاء المسلمين - أنه لا يحق لأحد أن يشرع عقيدة ، لأن هذا من اختصاص الله وحده عز وجل .

فكيف جاز لفقهاء المسلمين وأئمتهم - الراسخين فى العلم - أن يسمحوا لأى إنسان ، حتى ولو كان هذا الإنسان النبى محمد نفسه ، أن يزيد أو ينسخ من شريعة الله المصونة فى اللوح المحفوظ ، والقديمة قدم الله نفسه ؟

نقول ... من يلومهم على ذلك ؟ والنبى محمد نفسه (أسوتهم الحسنة) هو الذى وضع الأساس فى تزوير شريعة الله عندما ما أيد بدعة الاجتهاد التى مارسها قاضيه معاذ لما لم يجد - هذا المعاذ - حكما فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله .

أخيراً نقول : إذا كان كتاب القرآن كتابا إلهياً - كما يدعى المفترون - لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ... فكيف فات إله القرآن أن شريعته ناقصة (وبايظة) وتحتاج إلى الإصلاح والتهذيب والترميم بأقوال رسوله محمد ، وأقوال خليفته أبى بكر الصديق ، ومن جاء بعده بإحسان من خلفاء وولاة وطغاة .

خزاكم الله يا مسلمين يا زنادقة .

من السرد السابق ، يبدو واضحاً أننا أثبتنا بما لا يدع مجالا للشك ، وبأقوى الأدلة والأسانيد ، أن شريعة القرآن هى شريعة مهلهلة غير صالحة للتطبيق ، وإن العمل بها ملغى وباطل .

إلا أنه حتى اليوم يطالب المسلمون الجاهلون ، من علماء وأئمة ومثقفين ، بضرورة سرعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

مجتمع فيه العقل معطل والمنطق مرذول ، لابد أن يكون الترويج للباطل مستمرا في هذا المجتمع المريض .

عدم ملاءمة الشريعة الإسلامية للعصر الحاضر (حوار مع الشباب العرب)

(عندما كنت مدرسا في كلية حقوق الرباط بالمغرب (٨٠- ١٩٨٢) ناقشت الشباب العرب حول تطبيق الشرعية الإسلامية فقلت لهم إنه لا يجوز بأى حال فرض شريعة دينية فى مجتمع تتعدد فيه الأديان كمصر ولبنان ، فسألنى طالب من موريتانيا :) نحن فى موريتانيا مسلمون ١٠٠٪ ، أليس من حقنا تطبيق الشريعة الإسلامية فى بلدنا ؟

فقلت له : (لو كان المجتمع الموريتانى لايزال يعيش فى بداوة القرن السابع الميلادى ، فلا تترددوا فى تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها أفضل شريعة أخرجت للبدو فى هذا القرن) .

ولما تعرضت ، فى يوم آخر ، لسوء المعاملة التى يلقاها الأقباط فى ظل الشريعة الإسلامية عاد الطالب الموريتانى يسألنى : (لا يوجد فى مويتانيا أقباط ، فالمجتمع كله إسلامى ، فما الذى يمنعنا إذن من تطبيق الشريعة الإسلامية ؟) .

فقلت له : (حقا لا يوجد عندكم مسيحيون ، ولكن يوجد عندكم نساء ... فابتسم الطالب النجيب ولم يعترض لأنه يدرك تماما استغلال المرأة ، استعباد المرأة تشهى المرأة ، استهلاك المرأة فى المجتمعات الإسلامية (انظر د . هيثم مناع) المرأة فى الإسلام) - دار الحداثة - بيروت ١٩٨٠ ، أنظر أيضاً ، د. نوال السعدواى (الوجه العارى للمرأة العربية) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٧) ولأنه يعلم حق العلم أن المرأة ، فى أفضل الظروف ، لا تجاوز عند فقهاء الشريعة الإسلامية ، نصف الرجل فى الميراث وربع الرجل فى الزواج .

الجوانب السلبية للشريعة الإسلامية

لايوجد قانون فوق النقد أو يعلو على المناقشة ، وأحكام الشريعة الإسلامية ليست فقط منتقدة أو محل نظر واختلاف بين الفقهاء حيث تجد في كل مسألة الرأى وعكسه تماما ، وهى ليست فقط صالحة للاستدلال بواسطة رجال الإفتاء لتبرير كل سلطة سياسية باسم الإسلام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (أنظر د . صادق جلال العظم (نقد الفكر الدينى) - دار الطليعة بيروت ١٩٨٢) بل هى علاوة على ذلك ، تتضمن قواعد تصطدم اصطداما صارخا مع حقوق الإنسان ، وهى القواعد الخاصة بمركز المرأة ، بالنظام العقابى ، وبوضع غير المسلم ، والحديث فى هذا المجال يطول بناء على الوقائع التاريخية والأسانيد الفقهية .

النظام العقابى الإسلامى

حدث بلا حرج عن عدم عدالة النظام العقابى الإسلامى فحد الردة يعنى قتل المسلم الذى يبدل دينه بل يرى بعض الفقهاء أن من يقول بعدم جواز قتل المرتد يعد بدوره كافرا مستوجبا الإعدام ، كل هذا يصطدم بشدة مع حرية العقيدة ويهدم فكرة الدين من أساسها ، فالدين الحق لابد أن يعتمد على قوته أى قوته الذاتية وليس على سفك الدماء ، أما حد السرقة فيكون بقطع يد السارق (وقد حدث فى السودان) وهذه العقوبة أقبح من الذنب فالمال المسروق يعوض واليد لا تعوض ، بل هى ليست عقوبة وإنما عذاب ونكال للجانى الذى كان من واجب المجتمع إصلاحه وعلاجه وليس بتر أحد أعضائه ، وكيف يمكن اعتبار هذا الحد عقوبة إلهية وهو أصلا مجرد من أبسط معانى الإنسانية ؟ .

أما رجم الزانى ، فى حالة الإحصان فيكفى ذكر كلمة السيد المسيح (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر) .

معاملة غير المسلم

إهانة غير المسلم فى بلده وإذلاله بكل الطرق وابتزازه لحمله على كراهية عقيدته وعشيرته وإكراهه على اعتناق الإسلام هو هدف الشريعة الإسلامية ، واقرأ فى التفاصيل أمهات الكتب الإسلامية (أنظر ملخص دانى فى رسالة الدكتور جاك تاجر أقباط ومسلمون) منذ الفتح العربى إلى عام ١٩٢٢ م) - الهيئة القبطية جرسى سيتى ١٩٨٤) هذه الشريعة الإسلامية التى ينادى البعض بتطبيقها على الأقباط بلا خجل ، بلا خزى ، وبلا حياء ، وهذه الشريعة بأحكامها المشينة الخاصة بأهل الكتاب لا يوجد مسلم على وجه الأرض يقبل تطبيقها على نفسه ، فلماذا تحب لاخيك مالا ترضاه لنفسك ؟ هل يقبل عرب الجزيرة (أو مسلمو أفغانستان) الخضوع لحكم أجنبى يخيرهم بين الدخول فى عقيدة الفاتح أو الموت بحد السيف أو دفع الجزية (عن يد وهم صاغرون) (سورة التوبة آية ٢٩) ؟

إن امتهان غير المسلم موجود فى لفظ الجزية ذاته ، فى النص القرآنى ، وكتب الفقه وشواهد التاريخ ، امتهان لا يحتمله إنسان ، امتهان وصل إلى درجة ان ابن قيم الجوزية فى (أكام أهل الذمة) طبعة دار العلم للملايين بيروت (١٩٨١) قد أفتى بأنه لا يجوز للمسلم أن يضمن غير المسلم فى دفع الجزية (لأن الجزية حقار) كما يقول ، وحتى لا ينتقل الصغار والاحتقار من الكافر إلى المسلم ، كما أن من أسلم سقطت عنه الجزية المتأخرة فورا مما يدل على أن الجزية لم تكن مقابل الزكاة التى يدفعها المسلم بل كان القصد منها الإهانة والإذلال للإجبار على الدخول فى الإسلام ناهيك عن كى أيدى النصارى بالنار لحصر الضرائب وقطع يد كل من ضبط بدون علامة الكى ... إلخ . (أنظر وليم رول (موجز تاريخ القبط) فى صفحة من تاريخ القبط (مطبوعات جمعية مارى مينا العجايبى - الإسكندرية ١٩٥٤) .

عصر الرسول والسلف الصالح

الشريعة الإسلامية انتهى زمنها وانقضى ، وأنصار الشريعة الإسلامية يعلمون ذلك جيدا ، وإن كانوا يطالبون بتطبيقها بحجة العودة إلى عصر الرسول والسلف الصالح ، فهم يسعون فى حقيقة الأمر إلى الاستيلاء على الحكم والسيطرة على البشر فالإسلام لم يعرف فى أى عصر من العصور أى حرية أو عدل أو مساواة (د زكى نجيب(تجديد الفكر العربى) دار الشروق - ١٩٨٠) والشريعة لم تكن سوى أساس الفتح والغزو والسلطان ، وإرادة الاستيلاء على الحكم والبطش بالخصوم .

ومن هنا كان التنكيل فيمن يمس الشريعة الإسلامية لأنه يهدد فى الواقع الفتح والغزو العربى والسلطان الإسلامى ، ولو كان أنصار الشريعة الإسلامية يريدون حقا الرجوع إلى عصر الرسول لفقدوا كل صلة بعناصر الحضارة الحديثة ، لماذا يلجئون إلى دراسة الطب الحديث واكتساب التكنولوجيا الحديثة والتمكن من أدوات العلم الراقية التى لم تكن معروفة فى عصر الرسول ؟

لماذا يطلبون من الغرب أن يمدهم بأحدث معدات الحرب ولا يكتفوا (بالسيف والرمح والقوس والسهم والدرقة والدرع) التى كان يستعملها جيش خالد بن الوليد؟ (أنظر د . طه حسين) (مستقبل الثقافة فى مصر) فصل ٩ - دار الكتاب اللبنانى بيروت ١٩٧٣) .

إن واقع العصر الحاضر يقرر أن الشريعة الإسلامية بعناصرها السلبية التى تريد المؤسسات والجمعيات الدينية تطبيقها سواء بالإغراء أو بالتهديد ، سواء بالتدرج أو بصورة فورية ، قد انتهى زمانها وولى ولا ينبغى أن يعود مطلقا ، فلا تقتلوا الأحياء لبعث ماض انقرض إلى الأبد .

عقول إسلامية حرة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية

كثر الجدل الساخن فى مصر فى الشهور الأخيرة حتى يومنا هذا حول تطبيق

الشريعة الإسلامية . فقد انتقل الحوار من مجلس الشعب إلى الشارع والصحافة المصرية تتنازعه اتجهات وتيارات مختلفة .

واتخذت هذه الاتجاهات عدة أنماط يمكن تحديدها فى ثلاثة : الأول حوار من خلال القنوات الشرعية يقوده الإخوان المسلمون داخل مجلس الشعب وخارجه ويحتل الصفحات الدينية والثانى من خلال جماعات إسلامية غير منظمة ولكنها تتحرك تلقائياً داخل المساجد والتجمعات الدينية مستخدمة أسلوب الدعوة كجماعة الشيخ حافظ سلامة وجماعة الشيخ كشك ، أما النمط الثالث فتقوده جماعات سرية تنطلق من تحت الأرض لا تجمعها بالضرورة قيادة واحدة ولكن كلا منها يتحرك فى سرية لتجميع الشباب وتنظيمه ودفعه لفرض آراء هذه الجماعات والاتجاهات الإسلامية ممولة تمويلا كاملا من المملكة العربية السعودية ، كذلك لا تنسى دور الأزهر فى هذه القضية الإسلامية .

أما بالنسبة للحوار العام فى مصر حول تطبيق الشريعة الإسلامية فيدور فى ثلاثة إطارات رئيسية : إطار يؤكد ضرورة التروى (والتنفيذ المرحلى) بحيث لا يتكرر ماحدث فى سودان النميرى نتيجة التطبيق والتنفيذ الفورى : وإطار آخر يدعو إلى التنفيذ الفورى بدون قيد أو شرط دون النظر للاعتبارات الخاصة ومخاطر انعكاسات مثل هذا التسرع ويتزعم هذا التيار الفورى الشيخ حافظ سلامة والشيخ صلاح أبو اسماعيل وجماعة الإخوان المسلمين .

أما الإطار الثالث فهو الإطار الحر المستنير الذى يجاهر علانية نهارا جهارا بأنه ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فأصحاب هذا التيار الحر المستنير تتزعمه عقول إسلامية حرة تعارض معارضة شديدة تطبيق الشريعة الإسلامية مستندا إلى حجج دينية وتاريخية واقتصادية وعصرية ، هذا التيار الحر وإن كان أصحابه قلائل يعدون على أصابع اليد فإنهم يتعرضون لهجوم سافر عنيف من قبل الجماعات الإسلامية التى ترهب الناس إرهابا فكريا ، ومع ذلك فإن أصحاب هذه العقول

الإسلاميـة الحـرة اثبتـوا أنهم بحق لا يخشـون فى الحق لومـة لائم ويضعـون نصب أعينهم مصلحة مصر أولا وأخيراً لا يطمعون فى كراسى الحكم مثل الجماعات الإسلاميـة التي تتخذ الدين الإسلامى ستـاراللوثوب إلى كـراسى الحكم وإقامة حكومة دينية إسلامية على غرار الخمينى فى إيران .

إننا نحيى تحية احترام وتقدير وإعجاب هؤلاء المسلمين الأحرار المخلصين لوطنهم الذين رفضوا أن يركبوا الموجه الإسلامية فنذكر بكل تقدير الدكتور فرج فوده مؤلف كتاب (قبل السقوط) (طبعة يناير ١٩٨٥) والدكتور فؤاد زكريا أستاذ قسم الفلسفة بكلية الآداب الذى نشر عدة مقالات جريئة فى جريدة (الأهرام) والأستاذ محمد أحمد فرغلى خبير القطن ورجل الأعمال الذى نشر مقالا رائعاً فى (الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٧ تحت عنوان) حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية) والمحامى الكبير مصطفى مرعى الذى كتب عدة مقالات نشرتها مجلة المصور ، والمستشار محمد سعيد العشماوى والأديب الكبير توفيق الحكيم الذى نشر عدة مقالات فى جريدة الأهرام ، والأديب الكبير زكى نجيب محمود الذى نشر عدة مقالات فى جريدة الأهرام أيضا ، والأستاذ الصحفى الكبير مصطفى أمين الذى قال قولته المشهورة (لو كانت الشريعة الإسلامية مطبقة فى مصر منذ مائة عام لما ظهر أمثال أحمد لطفى السيد والدكتور طه حسين والعقاد والمازنى وقاسم أمين محرر المرأة وتوفيق الحكيم وكل عباقرة مصر) هذه العقول الإسلامية الحرة يرفضون علنا وصراحة تطبيق الشريعة الإسلامية وكما يقال لقد شهد شاهد من أهله .

والآن وإزاء هذا الجدل الساخن أين صوت الأقباط فى كل هذا ؟ أين أقلام الأقباط ؟ لقد ارتفع صوت قداسة البابا المعظم فعارض بكل جرأة وشجاعة يوحنا المعمدان تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط لما فى تطبيقها ما يمس العقيدة المسيحية والكيان القبطى فدخل التاريخ من أوسع أبوابه ، وستظل الأجيال تذكر موقف قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث حفظه الرب لنا سنين عديدة مديدة

وأخضع اعـداءه تحت قـدمـيـه ، أين رجالات الأقـبـاط العلمـانين ؟؟ أين صـوتهم وأقلامهم ؟ .

قد يقول قائل (لماذا نحشر أنفسنا فى هذا الخضم من المناقشات الحساسة فلنترك إخواننا المسلمين يتناحرون ويتجادلون فـيمـا بينهم فى هذا الشـأن ما لنا من هذا النقاش الساخن الحساس ؟

ونحن نرد على هذا الرأى بالقول إننا نحن الأقباط أحفاد الشهداء جزء لا يتجزأ من مصر بل قطعة منها يجب علينا ألا نكون سلبيين متفرجين صامتين كصمت أبى الهول فى أمر حيوى كهذا يمس عقيدتنا المسيحية وكياننا القبطى كشعب له حق المواطنة مثل إخواننا المسلمين ، أنكون سلبيين متفرجين إلى أن تطبق علينا فى يوم من الأيام الشريعة التى ستجعلنا ذميين من الدرجة الثانية ، من منا لا يعرف المبدأ الإسلامى المعروف (لا ولاية لغير المسلم على المسلم) مما يترتب عليه عدم جواز أن يتقلد القبطى منصبا قيادياً كالوزارة أو البوليس أو العمادة أو أى مركز من المراكز القيادية ولا يجوز لغير المسلم تولى مناصب القضاء ، ولا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم سواء فى القضايا الجنائية أو المدنية ، والأهم هو عدم الاعتراف بأية ديانة أخرى غير إسلامية تطبيقاً لمبدأ (إن الدين عند الله الإسلام) وفرض الجزية على الأقباط ، وتطبيق مبدأ تعدد الزوجات كما سبق أن حكمت إحدى المحاكم فى مصر ،أو مبدأ الطلاق لأية علة وتطبيق حد الردة وهو الإعدام لمن يرتد عن الإسلام يهدر دمه وتنعدم أهليته ويفرق بينه وبين زوجه وأولاده ، وعدم بناء أو ترميم الكنائس والأديرة ... إلخ . الحدود الإسلامية مثل قطع يد السارق ورجم الزانى وجلد شارب الخمر وخلاص النفوس ويوم الدينونية .

إن عقلاء المسلمين يعارضون بشدة تطبيق الشريعة الإسلامية مؤمنين أن المجتمع الإسلامى المثالى الذى تنادى به الجماعات الإسلامية لا وجود له على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية حتى فى أزهى عصورها وإن قيام حكم دينى سوف يكون مدخلا

مباشرا للفتنة الطائفية وتمزيق الوطن الواحد وقيام دولة دينية مثل إيران ولذلك يطالبون بفصل الدين عن السياسة « الدكتور فرج فوده (قبل السقوط) بل وقد ذهب إلى أبعد من هذا الدكتور فؤاد زكريا فى مقاله المنشور بجريدة (الأهرام) حينما قال : إن المسلمين مختلفون فى موضوع رؤية الهلال وبداية الصوم وعيد الفطر فكيف يتفقون على أحكام الشريعة الإسلامية ، وهم مختلفون حتى يومنا هذا على أبسط الأمور ألا وهى رؤية الهلال ، ثم قال إن الشريعة الإسلامية لا تصلح فى هذا العصر ويجب عدم الخلط بين الدين الإسلامى والسياسة »، فكما ترون لقد شهد شاهد من أهله) .

والآن نتساءل مرة أخرى أين أصوات وأقلام الأقباط ؟ أين صوت المجلس الملى ؟ أين أقلام جريدة (وطنى) بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى ؟ أليس بالأحرى على جريدة وطنى أن تكتب فى موضوع الشريعة الإسلامية . عار علينا كل العار أن يرتفع صوت بعض العقول الإسلامية الحرة معارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ونحن صامتون متفرجون سلبيون وكأن الأمر لا يهمنا بتاتا ولا يخصنا وكأن مصر ليست بلدنا وكأننا غرباء فيها .

ورغم ذلك لا نتكلم ولا نرفع صوتنا ، ماذا جرى للأقباط ؟ هل أصيبوا بخوف ورعب نفسى بعد ضربة السادات للكنيسة والشعب القبطى ؟؟ إن السادات أراد أن يرهب إرهابا (فكريا) ونفسيا الأقباط فضرب ضربته فكان جزاء الرب عليه بعد شهر واحد من ضربته ، وكما قال مكرم عبيد (اللهم لا شماته بل عبرة وتذكيرا) فعلينا جميعاً واجب مقدس أن نعلن رأينا بصوت عال رافضين رفضا باتا تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط ومواجهة هذا الإرهاب الفكرى بكل الشجاعة والوضوح والحسم .

حقيقة ارتفع صوت قلة من الأقباط العلمانيين أمثال اصطفان باسيلى جرجس وفهمى ناشد وألبرت برسوم سلامة ووليم نجيب سيفين وعدلى عبدالشهيد ، ارتفع

صوت هؤلاء مؤيدين كل التأييد تطبيق الشريعة الإسلامية ، للأسف الشديد فهؤلاء شواذ الأقباط وشواذ القاعدة كما وصفهم بحق الأخ المسلم الدكتور فرج فوده فى كتابه (قبل السقوط) .

فلنبعد عنا الخوف واليأس والسلبية والاستسلام للأمر الواقع ولنتحلى بشجاعة يوحنا المعمدان فنرفع صوتنا عاليا مدويا واضعين أيدينا فى أيدى بعض ، رعاة ورعية بكل محبة واحترام وتعاون وإخلاص لنعلن رأينا علنا نهارا جهارا معارضين كل المعارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة المخططات الإسلامية التى تحاك ضد الأقباط للقضاء على قوميتهم وعقيدتهم وكيانهم (فمن يعرف أن يعمل حسنا ولا يعمل فذلك خطية له) (يع ٤:١٧) .

رجال الدين المتطرفون يريدون الحكم .

حديث لمجلة (شبيجل) التى تصدر فى ألمانيا (١٩٨٥/٩/٩) مع الكاتب المصرى الدكتور فرج على فوده عن حملة المتطرفين دينيا ، ترجمة الاتحاد .

نفوذ المسلمين الراديكاليين يزداد فى مصر ، منذ نحو أسبوع كادوا يسددوا ضربة ضد رئيس الدولة مبارك (؟ ! ج) ، المتطرفون وزعيمهم الشيخ حافظ سلامة يقاومهم فرج على فوده ، محاضر فى جامعة القاهرة ، هو يريد تجميع كل القوى العلمانية فى حزب لفصل الدين عن الدولة .

شبيجل : يا أستاذ فوده ، الحكومة حبست ٤٨ مسلماً متعصباً ووضعت كل المساجد تحت رقابة الدولة ، هل هذا يوقف زحف غلاة الدين فى مصر ؟ .

فوده : لا ، ولكن الحكومة لأول مرة قامت بخطوة فى الطريق السليم وجرأت على المواجهة الدينية ؟ .

شبيجل : ولم لم تجرؤ على المواجهة الدينية ؟

فوده : ينبغى علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من المثقفين .

أولاً : الخائفين ، ثانياً : المقتنعين بأن رجال الدين سوف يقبضون على زمام

السلطة قريبا ، ولذا يلزم التقرب منهم فى الوقت المناسب .

ثالثاً : المستعدين لقبول الرشاوى المالية .

شبيجل : إلى أى حد تمثل خطورة المسلمين المتعصبين فى مصر ؟ .

فوده : اغتيال الرئيس أنور السادات ومذبحة أسيوط فى وسط مصر دلت على أنهم قادرون .

شبيجل : هذا حدث منذ أربع سنوات ، منذ ذلك الحين تتفادى الحكومة المواجهة

فوده : نعم ، ولكنها تعلن باستمرار ، ضد نيتها الحقيقية عن عزمها على تطبيق الشريعة الإسلامية بقصد تهدئة خواطر المتطرفين .

شبيجل : الرئيس مبارك معارض معروف لفكرة تحويل مصر إلى جمهورية إسلامية .

فوده : بالتأكيد ولكنى أعتقد أن طابور خامساً دينيا يعمل فى وسائل إعلام الدولة وممول من الخارج ، هؤلاء الناس يكتبون فى مطبوعات ممولة من العربية السعودية وليبيا ومنشورة بعضها فى لندن وباريس وقبرص .

شبيجل : هل يلعب المال أيضاً دوراً لدى المتطرفين دينياً ؟ .

فوده : لسوف تدهش لو علمت مدى الأتعاب التى يقبضها بعض كبار رجال الدين مقابل عقود الاستشارة فى المؤسسات والبنوك الإسلامية .

شبيجل : من يريد إذن تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ؟ .

فوده : الطبقة الثانية من العاملين فى حزب الحكومة (ح. و. د) وفى وظائف الدولة تستهدف سياسة التطبيق بالتدريج ، فى خلال السنوات العشر القادمة سوف تصدر تشريعات غير مهمة نسبيا القصد منها تهدئة الرؤوس الإسلامية المشتعلة بدون إجبار الدولة على تغيرات جوهرية .

شبيجل : هل المعارضون للتطرف الدينى يريحون أنفسهم بهذه التدابير ؟ .

فوده : عندما تبدأ العجلة فى الدوران فإنها تسحق كل شىء ، أولا القائمين

بتهدئة الأمور ، حتى أنور السادات كلن يظن أنه مسيطر على المتطرفين الإسلاميين باستخدامهم وأنه فى استطاعته محاربة الماركسيين والناصريين بهم .

شبيجل : ولكن السادات ارتكب خطأ فادحاً ؟ .

فوده : لقد ارتكب الخطأ التاريخى فى تغيير الدستور وجعل الشريعة الإسلامية أهم مصدر للتشريع المصرى ، مامن أحد حتى الآن تذلل فى مواجهة التطرف الدينى مات فى فراشه .

شبيجل : ولكن الرئيس مبارك والحكومة المصرية قبلوا الآن التحدى ؟ .

فوده : المسيرة إلى قصر الرئاسة التى خطط لها المتطرفون كانت تهدد حتى الرئاسة ذاتها ، الشروع أخيراً فى اغتيال أمير الكويت شجع المسئولين عندنا على رؤية الخطر بوضوح ، كونى مازلت على قيد الحياة أضاف إلى تقوية عزم الحكومة فى عدم التهرب من المتطرفين .

شبيجل : كتابكم الذى ترفضون فيه للمتعصبين الحق فى التدخل فى السياسة أو فى السعى إلى السلطة فى الدولة يجعلكم فى عداد المرشحين للموت بواسطة المتطرفين المسلمين ؟ .

فوده : لقد تلقيت فى الواقع تهديدات بالموت بما فيه الكفاية ولأن الإنسان على كل حال لابد أن يموت ، فإنى أفضل الموت من أجل قضية تستحق الدفاع عنها - مصر الحرية وكرامة الإنسان .

شبيجل : كتابكم أحدث رواجه ضجة مما شجع الصحف بفضلكم بعد وقت طويل على إعطاء الكلمة مرة أخرى للكتاب لفرملة زحف المتعصبين فى المؤسسات ؟ .

فوده : أثق فى أصحاب الفكر المصريين ، ولكنى أشك فى قدرة الحكومة الحالية على مواجهة غلاة المسلمين .

فى المطالبة بالعلمانية ، إن المسئولية خطيرة وتقع على عاتق الشباب القبطى فى مقاومة هؤلاء الذين أصيبوا بهلوسة دينية بكل وسائل المقاومة لأن الذين يدعون

بأنهم كبار الأقباط إما أنهم جبناء أو باعوا ضمائرهم بمناصب تافهة ، ومناصب لها أسماء بدون مسئولية .

وقد ذكر الدكتور فرج فوده أيضاً أن الذى يمول هؤلاء المتعصبين والبنوك والشركات الإسلامية هى حكومات السعودية وليبيا ودول الخليج . فقد اتضح بدون شك أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو جهاد إسلامى عربى ضد الشعوب غير الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط ، هو جهاد ضد اليهود والمسيحيين عامة . فهذه الدول العربية تمول مسلمى لبنان فى حربهم ضد مسيحيى لبنان ، حتى صار الآن ١٠٠ ألف مسيحى لبنانى لاجئين فى بلادهم ، فقد دمرت القوات الإسلامية العربية بمساعدة سوريا والسعودية وإيران القرى المسيحية فى جنوب لبنان وغيرها ، وهذا طبقا لتقرير مجلس كنائس أمريكا الأخير والذى أبدى قلقه على مستقبل المسيحية فى منطقة الشرق الأوسط حيث يوجد ١٨ مليون مسيحى ، غير أن التقرير لم يذكر شيئاً عن تدمير القرى المسيحية فى شمال سوريا وجنوب تركيا حتى صارت الآن خالية من سكانها الذين هاجروا إلى الغرب وعن حبس زعماء الاشوريين وهدم القرى المسيحية فى العراق ، فالحرب ليست ضد اليهود والصهيونية فقط كما يدعون بل جهاد إسلامى ضد كل الشعوب غير الإسلامية فى المنطقة فالعدو الحقيقى للأقباط فى مصر ومسيحيى الشرق الأوسط عامة هو العرب والعروبة ، ومما يؤسف له وجود بعض المسيحيين الذين يتحمسون لحقوق عرب فلسطين وعروبة القدس غير مدركين أن أى تحدث عن العروبة هو تأييد الحرب الإسلامية العربية ضد كل من هو غير مسلم فى المنطقة متناسين حقوق المسيحين والشعوب غير العربية فى المنطقة ، فنرجو من الشعوب والقوميات المسيحية التى هاجرت من المنطقة لدول الغرب عدم التعاون مع العرب فهم الأعداء الحقيقيون لشعوبهم .

الإسلام ياحضرات المثقفين ، ليس بدعة فحسب ، وإنما هو : ضلالة ... وهو عبث ... وهو إنحراف عن سواء السبيل .

الإسلام هو دين مستنقع الرذيلة الآسنة العفنة .

الإسلام هو أس السفه والانحلال ، ودين الحيرة والضلال ، ومثار الذل والزندقة . ومن قبل الإسلام دينا عميت بصيرته عن محاسن شريعة المسيح الطاهرة المؤيدة بالحجج والبراهين الباهرة ، ومن مارس تعاليم الإسلام وشريعته ، لازمه الخذلان والحرمان ، واستحوذ عليه الشيطان .

شبيجل : هل فى وسع الغرب عمل شئ يمكن مصر من الانتصار على الهوس الدينى ؟ .

فوده : نعم ، ديمقراطيات العالم من واجبها دعم الاتجاهات العلمانية (أليس هذا استعداء لقوى أجنبية ضد وطنه ومواطنيه ؟ ج) فى هذه البقعة من الأرض ولا ينبغى لها أن تمتطى التطرف الإسلامى كجواد رابح اعتقادا منها أنها على هذا النحو تسد الطريق أمام الشيوعية كما فعلت وتفعل الولايات المتحدة .

هذا الحديث درس من الدكتور فوده إلى : -

- الحكومة المصرية التى تباطأت فى مواجهة التعصب الإسلامى ولأنها تعلن بخلاف ماتبطن .
- المثقفين فى مصر الخائفين من التعصب الإسلامى والذين يقبلون الرشاوى المالية
- كبار رجال الدين الإسلامى الذين باعوا أنفسهم للمؤسسات والبنوك الإسلامية
- الصحافة المصرية الخائفة .
- الحكومات الغربية التى ركبت الموجة الإسلامية اعتقادا أنها بذلك تحد من الشيوعية .

ذكر الدكتور فرج فوده للمجلة الألمانية شبيجل (أن الاخوان والجماعات الإسلامية نسبة بسيطة ورغم ضخامة قوتهم فى سنة ١٩٥١ لم ينجح منهم أحد فى البرلمان)

وقد برهنت الانتخابات الأخيرة على حجمهم الحقيقى ، فقد نجح منهم ٨ أعضاء من ٤٥٠ عضوا ، أى بنسبة أقل من ٢٪ وقد ذكر أيضاً سيادته بأنهم يستعملون الإرهاب حتى يخاف منهم رجال الحكومة والصحافة والمعتدلين من إخواننا المسلمين وبعد أن طالب الدكتور فرج فوده بالعلمانية تجرأ الكثير من الكتاب فى الكتابة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية موضحين خطرها على الشعب المصرى مسلمين وأقباط .

ونحن نطالب شباب الشعب القبطى بتكوين منظمات تقاوم الإرهاب فالمسيحية تبيح الدفاع عن النفس والممتلكات وإذا كانت المسيحية تبيح الدفاع عن الوطن فبالأحرى أن ندافع عن شعبنا وممتلكاتنا حتى لا يشعر المتطرفون بأننا فريسة سهلة فالسكوت على تعديات هذه الهيئات الإسلامية المتعصبة هو مشجع للتمادى فى تصرفاتهم وهى أنانية لا تتفق مع المسيحية فالساكت عن الظلم شيطان أخرس فهذه الهيئات تستخدم الإرهاب ، رغم معارضة أغلبية المسلمين وكل الأقباط لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ويجب أن نضم صوتنا لصوت إخوتنا المسلمين الأحرار ، الإسلام هو ورم خبيث يجب استئصاله بمشرط الكلمة الصادقة ، وفضح كتاب القرآن العفن الكريه بسرد الحقائق التى نعرفها عنه ، وقد حصلنا عليها من مصادرها الإسلامية .

وهذه هى مسئوليتنا المقدسة .

كيف تسمح ضمائر المسلمين .. وكيف تقبل عقولهم أن تصدق نبوة وحش مفترس اسمه محمد بن عبدالله كان يطبق أخطر تعليم مآله أنه لا محل لخلافات بينك وبين أى إنسان إلا أن تذبحه ...

وهذا مفهوم متوحش ومتعفن ولا تدين به حتى القبائل البدائية . إذا ظهر كتاب وقيل فيه إن فى الله صفات شريرة ... وإن الله يحرض على ارتكاب الآثام الفظيعة ... ويحض على القتل والسلب والنهب ، فيجب أن ننادى جميعنا أن مثل

ذلك الكتاب لا يكون موحى به من الله ، ولما كانت تعاليم كتاب القرآن كلها شر في شر وتحريض سافر على ارتكاب الآثام ونهب الأبرياء وإغواء على خطف (أسر) النساء ثم اغتصابهم ....

فكيف يكون القرآن كتابا موحياً به من الله الحق ...

صدق من قال عنكم : (لقد أخذ المسلمون عامة ، والمثقفون منهم على وجه الخصوص لقاحا ضد معرفة الحق والحقيقة) .

لقد ارتضى قادة المسلمين ، من رجال الدين والمثقفين ، أن يضعوا المسلمين فى محجر صحى ليحميهم من ميكروبات الأفكار الحرة والحق الواضح .) بحروفه .

ضمن إطار التطلعات الطموحة لإنشاء (إسرائيل الكبرى)

المقال الذى نشرته مجلة (كيفونيم) (التوجهات) التى تصدرها فى القدس المنظمة الصهيونية العالمية ، وعنوانه : الخطط الاستراتيجية لإسرائيل فى الثمانينات .

(إن مصر بوصفها جسداً مركزياً ، فإن هذا الجسد قد مات لاسيما لو أخذنا فى الاعتبار المجابهة التى تزداد بين المسلمين والمسيحيين ، كما أن تقسيمها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسى فى التسعينات ، على الجبهة الغربية .

فإذا ما تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية ، فإن بلدانا أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد ، ستعرف نفس التفكك ، ويعتبر تشكيل دولة قبطية فى صعيد مصر هو مفتاح الحل لتطور تاريخى تأخر اليوم بسبب اتفاق السلام ، ولكن لابد منه على المدى الطويل .

ورغم المظاهر ، فإن الجبهة الغربية تمثل مشاكل أقل من مشاكل الشرق ، ويجسد تقسيم لبنان إلى خمس محافظات ... ما سيحدث فى العالم العربى بأسره . وتفكك سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس المعايير العرقية أو الدينية

ينبغي أن يكون على المدى الطويل هدفا ذا أولوية لإسرائيل ، على أن تكون الخطوة الأولى هي تحطيم القوة العسكرية لهاتين الدولتين .

فالهياكل العرقية في سوريا يعرضها للتفكك الذي يؤدي إلى إنشاء دولة شيعية على طول الساحل ، ودولة سنية في منطقة حلب ، وأخرى في دمشق ، وكيان درزي قد يرغب في تشكيل دولته الخاصة به .

- وربما فوق هضبة الجولان - وعلى أي حال مع حوران وشمال الأردن ... ومثل هذه الدولة ستصبح علي المدى الطويل ضمانا للأمن والسلام في المنطقة .. وهو هدف في متناول يدنا بالفعل .

والعراق الغني بالبترول ، والمرتع للمنازعات الداخلية هو خط التسديد الإسرائيلي وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا أهم من تفكيك سوريا ، لأنه يشكل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل) .

(المصدر : كيفونيم ، فبراير ١٩٨٢ ، الصفحات ٤٩-٥٩) .

ورد النص الكامل باللغة العبرية وترجمته الفرنسية في كتاب : فلسطين : أرض الرسالات السماوية ، باريس ، ١٩٨٦ ، الصفحات ٣٧٧ وحتى ٣٨٧) .

تشكيل منظمة التحرير القبطية
لمكافحة الإستعمار الإسلامى فى مصر !

فى عام ١٩٧٤ تأسست فى ولاية نيوجرسى هيئة أطلقوا عليها الهيئة القبطية وحددت أهدافها على النحو التالى :

١- خلق مجتمع قبطى دولى متحد .
٢- المساهمة فى دعم كيان الأقباط فى مصر .
٣- المطالبة برفع الظلم الواقع على الأقباط فى مصر .
٤- إشعار المجتمع الدولى بقيمة الفكر القبطى والتراث المصرى .

وأصدرت هذه الهيئة مجلة باسم الأقباط وانصب نشاطها فى بادىء الأمر على انتقاد النظام المصرى في عهد السادات بسبب سياساته التى اعتبرت لدى الأقباط موجهة ضدهم ثم وظفت الهيئة الأحداث الطائفية خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨١ لكى تشن حملة ضخمة فى أمريكا ضد النظام المصرى وساعدها فى ذلك شيوع حالة من الاحتقان الطائفى التى أفرزت بعض ظواهر الشقاق على أسس دينية وطائفية فى مناطق مختلفة سقط خلالها بعض الأقباط كقتلى وجرحى ، كما وقع العديد من عمليات الاعتداء على الكنائس ومع مجىء الرئيس مبارك وعودة الهدوء فى علاقة الكنيسة بالدولة فإن الهيئة القبطية استمرت فى هجومها على النظام المصرى وبدأت حملة انتقاد واسعة للبابا ورجال الكنيسة .

ثم تأسست بعد ذلك المؤسسة القبطية ويرأس مجلس إدارتها عصمت زقلمة ثم الفيدرالية القبطية ويمثلها منير بشاى ثم ظهر الاتحاد القبطى ويمثله دكتور اسمه محب ميخائيل ، وفى كندا أنشئت هيئة قبطية ويرأسها الآن سليم نجيب ، وكل مؤسسة وكل هيئة من هذه المؤسسات تصدر مجلة أو جريدة كل منها تشن حملة ضخمة ضد النظام المصرى ، والأقباط المتأسلمين ! !

وأخيراً أعلن فى أمريكا عن تأسيس منظمة التحرير القبطية ، ويقولون : إن الأقباط فى أمريكا يربو عددهم على المليون ونصف المليون ، وخارج مصر يزيد على أربعة ملايين ، وهم كثيرون وجديرون بتحرير مصر من الاستعمار الإسلامى ، وتقول

جريدة (صوت الأقباط) الصادرة فى نيوجرسى : إنه علينا أن نعمل بكل جهدنا وطاقتنا وأموالنا وذكائنا وأن نطرد الشر وأن نقاوم كل سهامه الشريرة وأن نستأصل الاستعمار الإسلامى من جذوره فى مصر ، كل مصر ، فأمة الأقباط ليست لبنى اسماعيل فيها جذور ، إذا كان المستعمر المسلم قد فقد كرامته وحياءه فوجب أن يرحل بإرادته عن مصر ويترك أصحاب أرض الأقباط فى حالهم ، أقباط مصر الذين يرزحون تحت وصاية المسلم عليهم شكلاً وموضوعاً لذا لزم علينا نحن الأقباط الذين هاجرنا بعيداً عن عبودية الإسلام أن نعمل جاهدين على طرد المستعمر المسلم قبل أن يبيد المسيحيين ويطردهم من ديارهم ، فإن كان طرد الاستعمار الإسلامى قد يأخذ أجيالاً ولكنه فى الإمكان طرده ، فقد حدث فى أسبانيا بعد استعمار إسلامى لقرون طويلة ، وحدث فى الفلبين وبعض جزر اليونان ولن يخرج الاستعمار الإسلامى من مصر إلا بالقوة ، القوة العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية أو بتدخل دول العالم المحبة للسلام ...

وطالبت الجريدة الأقباط فى أمريكا أن يوجهوا كل أموالهم إلى غرض نبيل هو تحرير مصر ورفع راية المسيحية فى كل بقعة من أرض مصر ، فأموال أمريكا أكثر بكثير من أموال دول البترول التى ينفقونها على نشر الإسلام بالقوة والإرهاب أفليس أجدى أن ننشر السلام المسيحى ؟ !

وتضيف الجريدة : إننا نعلنها صراحة أننا سنستخدم القوة السياسية لتحريك مجارى الأمور فى السياسة الأمريكية ونستخدم المخابرات الأمريكية لضمان خدمة . مصالح الأقباط أصحاب أرض مصر وسنحررها من الاستعمار الإسلامى آجلاً أو عاجلاً نحن قوة لا يستهان بها لقد أصبحنا صوتاً قوياً سيزعزع عروشكم الإسلامية وتذكروا أن غرابكم هو الذى نكش على خراب عشه وما خفى كان أعظم!

جاء هذا فى مقال المستشار لبيب حليم لبيب نائب رئيس مجلس الدولة !!!..

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

جريدة الأسبوع المصرية

ص ١٣ بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٨

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشاطى شبرا القاهرة
الرقم البريدى ـــ ١١٢٣١

رقم الإيداع ١٥٨٠٤ /١٩٩٨

هذا الكتاب

- المسلمون والأقباط الفرز الحضارى لا الطائفى .
- الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات فى مصر .
- دعوة للحوار .
- الإسلام دين غير طائفى .
- الحركة الإسلامية حركة غير طائفية
- تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطى أيضا .
- الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية .
- هل نحن على أبواب حرب صليبية جديدة
- الفرز الحضارى لا الطائفى .
- انتماء تراث الكنيسة القبطية إلى المشروع الحضارى الإسلامى .
- القوة الثالثة .
- التحالف المشبوه .
- الفتنة الطائفية ذراع استعمارية .
- التكفير الكنسى .
- الرافضون للغة العربية لا هم أقباط ولا هم وطنيون .
- يا أقباط مصر انتبهوا .
- من يستخدم من .
- من يحمى المسيحيين العرب من التدخل الأمريكى فى شئونهم .
- تقرير مفوضى الدولة .
- قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملى
- تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامى فى مصر !!